

# مراصد

كراسات علمية ٢٥

**البعد الديني في العلاقات الدولية**

**الماهية والتأثير**

تأليف

د. عصام عبد الشافي

٢٠١٤

# مرصد ٢٥

كراسات علمية محكمة تعنى برصد أهم الظواهر الاجتماعية الجديدة لا سيما في الاجتماع الديني العربي والإسلامي، تصدر عن وحدة الدراسات المستقبلية بمكتبة الإسكندرية.

رئيس مجلس الإدارة

إسماعيل سراج الدين

رئيس التحرير

خالد عزب

سكرتارية التحرير

أمينة الجميل

محمد العربي

التدقيق اللغوي

سماح رضوان

الإخراج الفني

أحمد بهجت

الآراء الواردة في «مرصد» تُعبّر عن رأي الكاتب فقط، ولا تعبر عن رأي مكتبة الإسكندرية.

# البعء الءلنل فل العلالاء الءوللة

## الماهلة ولاءلر

أألل

ء. عصام عبء الشافل

مكتبة الإسكندرية بيانات الفهرسة - أثناء - النشر (فان)

عبد الشافي، عصام.

البعد الديني في العلاقات الدولية: الماهية والتأثير / عصام عبد الشافي. - الإسكندرية، مصر : مكتبة الإسكندرية، وحدة الدراسات المستقبلية، 2014.

ص. سم. (مرصد ؛ 25)

تدمك 978-977-452-294-0

يشتمل على إرجاعات بليوجرافية.

1. الإسلام و السياسة. 2. الإسلام -- نظريات سياسية. أ. مكتبة الإسكندرية. وحدة الدراسات المستقبلية. ب. العنوان. ج. السلسلة.

ديوي - 320.557

2014734324

ISBN: 978-977-452-294-0

رقم الإيداع: 2014/15132

© 2014 مكتبة الإسكندرية.

الاستغلال غير التجاري

تم إنتاج المعلومات الواردة في هذه الكراسة؛ للاستخدام الشخصي والمنفعة العامة لأغراض غير تجارية. ويمكن إعادة إصدارها كلها أو جزء منها أو بأية طريقة أخرى، دون أي مقابل ودون تصاريح أخرى من مكتبة الإسكندرية. وإنما نطلب الآتي فقط:

- يجب على المستغلين مراعاة الدقة في إعادة إصدار المصنفات.
- الإشارة إلى مكتبة الإسكندرية بصفتها «مصدر» تلك المصنفات.
- لا يعتبر المصنف الناتج عن إعادة الإصدار نسخة رسمية من المواد الأصلية، ويجب ألا ينسب إلى مكتبة الإسكندرية، وألا يُشار إلى أنه تمّ بدعمٍ منها.

الاستغلال التجاري

يحظر إنتاج نسخ متعددة من المواد الواردة في هذه الكراسة، كلها أو جزء منها، بغرض التوزيع أو الاستغلال التجاري، إلا بموجب إذن كتابي من مكتبة الإسكندرية. وللحصول على إذن لإعادة إنتاج المواد الواردة في هذه الكراسة، يُرجى الاتصال بمكتبة الإسكندرية، ص.ب. ١٣٨ الشاطبي ٢١٥٢٦، الإسكندرية، مصر. البريد الإلكتروني: [secretariat@bibalex.org](mailto:secretariat@bibalex.org)

## المحتويات

٧	تقديم
٩	الفصل الأول: البعد الديني في العلاقات الدولية: قراءة مفاهيمية
١٢	المبحث الأول: الدين وموقع القيم في دراسة العلاقات الدولية
١٦	المبحث الثاني: الدين وموقع الأيديولوجيا في دراسة العلاقات الدولية
٢٠	المبحث الثالث: الدين بين الثقافة والحضارة في دراسة العلاقات الدولية
٢٧	الفصل الثاني: تأثير البعد الديني في العلاقات الدولية
٣٠	المبحث الأول: تهميش البعد الديني في الفكر الدولي الغربي
٣٥	المبحث الثاني: أسباب تصاعد الاهتمام بالبعد الديني في العلاقات الدولية
٤٣	المبحث الثالث: مؤشرات تصاعد تأثير البعد الديني في العلاقات الدولية
٥٥	الفصل الثالث: تأثير البعد الديني في السياسة الخارجية
٥٨	المبحث الأول: البعد الديني ومنهجية دراسة السياسة الخارجية
٦٦	المبحث الثاني: تأثير البعد الديني في مكونات السياسة الخارجية
٦٩	المبحث الثالث: البعد الديني وتغير طبيعة دراسة السياسة الخارجية
٧٧	الخاتمة
٨٠	تعريف بالكاتب



يشكل الدين أحد أهم الدعامات الأساسية في بناء ونشأة واستمرار وتقدم الحضارة الإنسانية في ظل ما يقوم به من دور رئيسي في صياغة حياة الإنسان، وسلوكياته، ومعاملاته، وأخلاقياته<sup>(١)</sup>. فالدين يخلق داخل المجتمع آلية للتصحيح الذاتي تحد من الإفراط والتفريط وتدفع إلى الاعتدال والتقارب بين أنماط ومستويات المعيشة؛ مما يقضي على التناقضات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية داخل هذا المجتمع<sup>(٢)</sup>.

وتترسخ أهمية الدين في ظل حقيقة أن المجتمع الإنساني تتحقق وحدته من خلال اقتناء أعضائه لبعض من القيم المطلقة، والغايات العامة التي تؤثر في السلوك، ويساعد تكاملها على استمرار المجتمع كنسق متكامل<sup>(٣)</sup>. وفي ظل ما يقوم به الدين من تأكيد التضامن الاجتماعي، ونشر الأمن والطمأنينة، وضبط السلوك وتوجيهه بما يدعم استقرار النظم القائمة في المجتمع<sup>(٤)</sup>. إلا أن العلاقة بين الدين والتغير الاجتماعي والسياسي تختلف من مجتمع إلى آخر، ومن مرحلة تاريخية إلى أخرى داخل نفس المجتمع، تبعاً للموقع الاجتماعي للدين في المجتمع، وخصوصية هذا المجتمع وما يشهده من أوضاع سياسية واقتصادية واجتماعية<sup>(٥)</sup>.

وأمام ما شهدته العالم من تحولات وتطورات، سار معظمها في اتجاه ترسيخ الأبعاد الدينية والثقافية والحضارية في مختلف التفاعلات الدولية، فقد أصبحت العلاقة بين الدين والسياسات الخارجية للدول، وخاصة الفاعلة منها، إحدى أهم قضايا العلاقات الدولية، فمعظم الصراعات والحروب في العقد الأخير من القرن العشرين، والسنوات الأولى من القرن الحادي والعشرين، أصبح الدين يشغل موقعاً محورياً فيها، وتحولت العودة إلى الدين إلى ظاهرة اجتماعية وسياسية وأمنية، وأصبح العالم المعاصر يشهد بعثاً دينياً يؤثر في مختلف جوانب الحياة، ويعيد تشكيل الدول والمجتمعات، وصارت الحركات الدينية في معظم أنحاء العالم تطرح شعوراً جديداً بالهوية والانتماء، وأضافت العولمة وتقنيات الاتصال فرصاً

(١) حسين فوزي النجار، الإسلام والدولة العصرية (القاهرة: الهيئة العامة للكتاب، ١٩٨٧): ٣٣.

(٢) برهان غليون، المسألة الطائفية ومشكلة الأقليات (القاهرة: دار سيف، ١٩٨٨): ١٠١.

(٣) محمد عاطف غيث وآخرون، الأنثروبولوجيا الثقافية (الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، ١٩٨٨): ١٥٨-١٦١.

(٤) فرحان الديك، «الأساس الديني في الشخصية العربية»، في الدين في المجتمع العربي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٠): ١١٩.

(٥) عاطف العقلة عضييات، الدين والتغير الاجتماعي في المجتمع العربي (القاهرة: الهيئة العامة للكتاب، ١٩٩٠):

وتحديات جديدة، حيث بدأت الدول تتخلى عن كثير من وظائفها وسيادتها لمصلحة العديد من الأطراف الأخرى داخلياً وخارجياً.

وعند رصد أدوار الدين وتوظيفاته في العلاقات الدولية، يبرز دوره في التعبئة السياسية، وكمصدر من مصادر الشرعية السياسية، وأداة لتبرير الخطاب السياسي والاجتماعي، كما تم استخدامه كأداة للتغييرات السياسية، وتحقيق التوازن السياسي بين الجماعات المختلفة، وأيضاً كإطار أيديولوجي، وأداة لبعث الحيوية السياسية والاجتماعية للشعوب في إطار مناهضة التحلل والتفكك والفساد والانهايار، هذا بجانب دوره كحائط صد دفاعي في مواجهة نفوذ القوى الخارجية.

ومع ما أفرزته التحولات الدولية التي شهدتها العالم في الربع الأخير من القرن العشرين، من تفكك المجتمعات إلى تفرعات جديدة تدور حول هويات دينية، ومذهبية، وقومية، ولغوية، وعرقية مختلفة، فقد ترتب على ذلك دعم الدور الذي يلعبه الدين في العلاقات الدولية، باعتباره مكوناً رئيساً في السياسة الخارجية للعديد من الدول، كالمملكة العربية السعودية، وباكستان، وإسرائيل، كما تزايدت عمليات توظيف الدين ورموزه وتفسيراته في العلاقات الدولية. وخاصة في النزاعات والصراعات حول الهوية، والمصالح، والحدود، والقيم، وأيضاً في بناء التحالفات الدولية.

وفي إطار هذه الاعتبارات، ومن واقع الإشكالية التي تسعى الدراسة إلى البحث فيها، فإن الأطر النظرية والمنهجية التي تثيرها ترتبط بالدرجة الأولى بمفهوم «الدين» و«السياسة الخارجية»، وأنماط التفاعل بينهما، وما يثيره هذا التفاعل من قضايا ومتغيرات وأبعاد تحليلية ومنهجية، هذه الأبعاد التي يمكن تناولها عبر ثلاثة مستويات: يتناول الأول مفهوم الدين والمفاهيم التي يتداخل معها، والتي كانت محلاً للاهتمام في إطار حقل العلاقات الدولية، والثاني يتناول موقع الدين في العلاقات الدولية وتأثيره في تطور هذا الحقل، بينما يتناول المستوى الثالث، تأثير الدين في دراسة وتحليل السياسة الخارجية، باعتبار هذه السياسة أحد المستويات الفرعية للعلاقات الدولية:

### الفصل الأول: البعد الديني في العلاقات الدولية: قراءة مفاهيمية.

#### الفصل الثاني: تأثير البعد الديني في العلاقات الدولية.

#### الفصل الثالث: تأثير البعد الديني في السياسة الخارجية.



## الفصل الأول

البعد الديني في العلاقات الدولية: قراءة مفاهيمية

## تقديم

يساعد تعريف الدين، وتوضيح حدوده، وتحليل عناصره، واستجلاء مقوماته وخصائصه، ودراسة منظماته وهيئاته وطوائفه، على تفهم الوظائف التي تؤديها النظم الدينية، ومدى تغلغلها في الأوضاع السياسية، ومدى تأثيرها بالأحوال الاقتصادية، ومدى تكيفها مع العوامل البيئية، وبيان أوجه النشاط الذي تقوم به المنظمات والهيئات الدينية في مختلف المجالات، بالإضافة إلى وظيفتها الدينية الرئيسية.

والخبرة التاريخية مليئة بالشواهد حول ما كان للفرق الدينية والمذهبية من دور فعال في الأحداث التاريخية الهامة، وفي الاتجاهات الفكرية، بصرف النظر عن طبيعة النظرة لهذه التيارات، والروى التي تقوم عليها. وفهم الدين يساعد على تفسير كثير من مظاهر التعاطف، ودراسة العلاقات بين الشعوب التي تقرب أو تباعد بينها العقيدة الدينية.

إلا أنه على الرغم مما للدين من أهمية، فإن تعريفه يصطدم بالعديد من الصعوبات، التي تحول دون وضع تعريف جامع مانع له، ومن بين هذه الصعوبات:

- التعددية الدينية: والنابعة من وجود اتجاهات وتيارات متباينة من الديانات لا تكاد تجمعها وحدة عامة، هذا فضلاً عن أن لكل دين من الأديان فرقا ومذاهب ومسلماً ونحلاً وطوائف مختلفة، قد تصل في اختلافاتها وتفرعاتها إلى حد يتعد معه عن المبادئ الرئيسية التي تركز عليها العقائد الدينية، كما أن النظم الدينية، شأنها شأن أي نظم اجتماعية، تشهد العديد من مظاهر التطور والتشعب والتفريع، وهذا التحول في الوضعية الدينية قد يبعدها عن أصلها في نقائها وصفاء جوهرها<sup>(٦)</sup>.

- غموض لفظ «الدين»، وعدم وجود تعريف دقيق له يساعد على تحديد دلالاته وتوضيح مجاله، فلفظ الدين من المصطلحات القديمة، المرتبطة بالمواقف والتصورات والتراكمات الفكرية. وقد أدى ذلك إلى تطور معاني لفظ الدين ومدلولاته عبر الزمان، وعدم ثباته أو استقراره في صياغة محددة. والاستعمال الحديث للفظ الدين يختلف عن الاستعمالات القديمة له بفعل هذه التراكمات، الأمر الذي يصعب معه الفصل بين حقيقة معنى الدين وبين ما تراكم عليه من المعاني المتجددة. وهو ما يثير جدلية العلاقة بين المفهوم والواقع، والمعاني الجديدة التي تُعطى لمفاهيم قديمة في مراحل تاريخية معينة.

(٦) أحمد الحشاب، الاجتماع الديني (القاهرة: مكتبة القاهرة الحديثة، ١٩٥٩): ٨٥-٨٦.

- إن لفظ الدين يستعمل على نطاق واسع كأحد المصطلحات العامة والدارجة التي تستخدم في لغة التخاطب العادية، وتثير صوراً جامعة تختلف من شخص لآخر، وفق طبيعة إدراكه لها؛ فتكتسب مضامين مختلفة باختلاف الأفراد والهيئات والثقافات، حتى أضحت من أكثر الكلمات استعمالاً وغموضاً في آن واحد. والصعوبة الحقيقية في هذا المجال تنبع من لجوء الباحثين إلى استخدام المصطلح الذي ألفه الناس وتداولوه فيما بينهم، حتى وإن تميز بعدم الدقة؛ خشية من عدم تقبل الناس لمصطلح آخر يخالف ما ألفوه، وهذا التساهل من جانب الباحثين يؤدي إلى زيادة غموض المعاني، واتساع الهوة بين الحقيقة العلمية والمصطلح الذي يعبر عنها<sup>(٧)</sup>.

- طبيعة الواقع العربي ونظرته إلي الدين، حيث ظل الدين حتى وقت قريب من القضايا المحظور تحليلها من منظور سياسي، والتي تتطلب درجة عالية من الحساسية في التعامل معها، خاصة عندما يتعلق الأمر بعلاقة الظاهرة الدينية بالقيم التي يتبناها النظام السياسي القائم، وموقع الدين من هذه القيم.

- طبيعة الدين كأحد المفاهيم الشاملة التي ترتبط بمجموعة من المفاهيم المتشعبة والمتداخلة معه، والتي يصعب التمييز بينها نظراً لارتباطها وتداخلها<sup>(٨)</sup>، كالثقافة والقيم والحضارة والأخلاق، كما أن هناك ارتباطاً وثيقاً بين العولمة وبين بروز دور الدين كمؤثر في السياسات الدولية، كما يستدعي الحديث عن الدين الحديث عن «القيم» باعتبار الدين منبع الكثير من هذه القيم التي تشكل المكون الأساسي والمميز للثقافة، والمتحكم في إنتاج الحضارة الحاملة لهذه الثقافة وفي رؤيتها لغيرها من الحضارات.

ووفق هذا السياق، فإن تناول البعد الديني في العلاقات الدولية، ارتبط في كثير من الحالات، وبين العديد من التيارات البحثية، بدراسة وتحليل «القيم»، و«الأيديولوجيا»، و«الثقافة»، و«الحضارة». وحتى تتضح طبيعة هذا التداخل بين هذه المفاهيم، يأتي تناول طبيعة العلاقة بين الدين وكل منها، والتأثيرات المتبادلة بينها، وذلك من خلال المباحث التالية:

- المبحث الأول: الدين وموقع القيم في دراسة العلاقات الدولية.

- المبحث الثاني: الدين وموقع «الأيديولوجيا» في دراسة العلاقات الدولية.

- المبحث الثالث: الدين بين الثقافة والحضارة في دراسة العلاقات الدولية.

(٧) عبد العزيز عبد الغني صقر، دور الدين في الحياة السياسية في الدولة القومية: تحليل تجريبي (رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة الإسكندرية، ١٩٨٩): ٧-١١.

(٨) سلوى محمد إسماعيل علي، العامل الديني وظاهرة الاستقرار السياسي في المغرب (رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة، ١٩٩٩): ١٧-١٨.

## المبحث الأول

### الدين وموقع القيم في دراسة العلاقات الدولية

يمكن النظر إلى القيم على أنها أحكام معيارية تتضمن مُثلاً وأهدافاً ضابطة للوجود الاجتماعي فكرياً ونظماً وممارسة، ولها صفة الضرورة والالتزام والعمومية. وبهذا المعنى فإن القيم: هي أحكام معيارية معترف بها في الوجود الاجتماعي، وهي في معياريتها تجسد المثل والأهداف والغايات العلى التي يسعى هذا الوجود إلى تحقيقها، ويغني الوصول إليها، وهذا يفترض الرضا بها، والاقتناع بما تعد به من حقوق، وما تفضي به من واجبات.

والقيم كأحكام مطلقة في ذاتها، ونسبية في التعامل معها، بها تضع مقاييس مستمدة من مصادر معترف بها في الوجود الاجتماعي، ومؤمن بما تحتويه، وبما تسعى إليه من صلاح، وإصلاح لهذا الوجود. وهذه المقاييس تتجه إلى تقويم كل ما له صلة بالوجود، وكل ما يعتمل فيه من أفكار، ونظم، وحركات، وهذا يعني أن هذه المقاييس يمكن أن تتعدد وتتنوع، تبعاً لتعدد والتنوع في أبعاد هذا الوجود، وقد يكون ذلك أحد المبررات التي مهدت للحديث عن مصفوفات كثيرة للقيم: أخلاقية، وسياسية، ودينية، واجتماعية، واقتصادية. وهذا التقويم لا يمكن تحقيقه إلا بالإحساس العام بالحاجة إلى الأحكام المعيارية (القيم)، مُثلاً وأهدافاً، والالتزام العام بما قد تفرضه وتقتضيه من أوامر ونواهٍ، دون الخروج عليها<sup>(٩)</sup>.

وقد ارتبط تحليل البعد الديني في مرحلة من مراحل تطور العلاقات الدولية، بدراسة وتحليل القيم، وتنازعت فكرة القيم في العلاقات الدولية، في الأدبيات الغربية، مدرستان:

الأولى: ترى أنه من العبث التمسك بقيم في عالم السياسة الدولية الذي لا يعرف إلا المصلحة، وأن تمسك دولة بالأخلاق يعني استسلامها في موقف ما للطرف الآخر الذي لن يتبع نفس قواعد السلوك، ولا يمكن تطبيق المبادئ الأخلاقية العالمية بشكلها المجرد والعام على أنشطة الدول. فالدول تحكمها أخلاقية تختلف عن أخلاقية الفرد في علاقاته الشخصية، ولا يجوز الخلط بين الأخلاقيتين؛ لأن ذلك قد يؤدي إلى كارثة على الدولة، وفي حين أن الأخلاق في المطلق تُقوّم العمل بمدى تلازمه مع القيم الأخلاقية، فإن الأخلاق السياسية تُقوّم العمل بنتائجه السياسية، ولا تتطابق القيم الأخلاقية العالمية مع قيم ومبادئ دولة معينة،

(٩) مصطفى محمود منجود، «القيم والنظام المعرفي في الفكر السياسي: رؤية مقارنة في إسهامي الغزالي ومكيافيللي»، مجلة إسلامية المعرفة، العدد ١٩، مقالة إلكترونية متاحة عبر الإنترنت، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، [http://www.eiit.org/resources/eiit/iiiit/eiit\\_article\\_read.asp?articleID=615](http://www.eiit.org/resources/eiit/iiiit/eiit_article_read.asp?articleID=615)

فكل شيء نسبي، ولا توجد قيم ومبادئ عالمية مطلقة، بالرغم من أن كل دولة قد تحاول أن تصور قيمها ومبادئها وأعمالها وكأنها تتطابق مع الأهداف والمبادئ الأخلاقية التي تفترض أن تحكم العالم<sup>(١٠)</sup>.

الثانية: وترى أن الحديث عن القيم لا يعني تجاهل الواقع، بل ترشيده حتى لا يغمس العاملون في المجال السياسي في الحسابات «البراجماتية» الوقتية، ويرون أن القيم تنفذ إلى قلب العلم عن طريق النظريات، بوصفها مبادئ جوهرية تُشكل بناء الفكر النظري مُزوِّدةً إياه بالمعنى والاتجاه<sup>(١١)</sup>.

واستناداً لمقولات هذه المدرسة؛ ظهر المنظور المثالي في دراسة العلاقات الدولية. ويستمد أنصار هذا المنظور رؤيتهم للعلاقات الدولية من الأديان السماوية، والتعاليم والفلسفات الإنسانية التي تهتم بوضع الضوابط والمعايير الأخلاقية العامة للسلوك الإنساني، وتركز على مخاطبة عقل الإنسان وقلبه، واستثارة الجوانب الخيرة في الطبيعة البشرية؛ بهدف الارتقاء بالسلوك الإنساني، والعمل على أن يأتي هذا السلوك متمشياً مع القواعد الأخلاقية التي تحض على قيم التعاون بدلاً من الصراع، وعلى السلام بدلاً من الحرب، وعلى العدالة بدلاً من الظلم، وعلى الحب والإخاء والكرم بدلاً من الكراهية والحقد والأنانية. كما يستمدون بناءهم الفكري من عدة روافد تمثلت في أعمال عصر النهضة والتنوير، وليبرالية القرن التاسع عشر، ومثالية الرئيس الأميركي ولسون في بداية القرن العشرين<sup>(١٢)</sup>.

واستلهاماً لهذه القيم طرح عدد من مفكري المثالية رؤى، أو نظريات عن الحرب والسلام، أو اتخذوا مواقف مناهضة للاستعمار، أو للنظم العنصرية، أو غير ذلك من ظواهر العلاقات الدولية المختلفة، ولم يتردد عدد من الأساقفة وعلماء اللاهوت من التنديد بالاستعمار، وتقنيد الأسس التي يقوم عليها من منظور ديني. بل وذهبت بعض المجالس المليية الكنسية إلى حد تقديم مساعدات مادية ومعنوية؛ لدعم حركات التحرر في أمريكا اللاتينية. وفي المقابل، برزت رؤى ومواقف مماثلة مستوحاة من تعاليم الدين الإسلامي أو اليهودي أو من التراث الثقافي والأخلاقي لديانات غير سماوية، أو حتى لفلسفات إنسانية عامة<sup>(١٣)</sup>.

(١٠) ناصيف حتى، النظرية في العلاقات الدولية (بيروت: دار الكتاب العربي، ١٩٨٥): ٢٣-٢٥.

(١١) Robert R. Alford, *The Craft of Inquiry Theories, Methods and Evidences* (New York: Oxford University Press, 1998): 35-38.

(١٢) هانز كينج، «الحوار بين الأديان والأمم»، مجلة التسامح، العدد ١٧ (شتاء ٢٠٠٧): ٢٠١-٢٠٤.

(١٣) Chris Brawn, *International Relations Theory: New Normative Approaches* (New York: Simon & Schuster International Group, 1992): 223-227.

إلا أن مقولات هذا المنظور تراجعت أمام هيمنة مقولات المنظور الواقعي على دراسة العلاقات الدولية في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية، إلا أن المتغيرات والتحويلات الدولية في مرحلة ما بعد نهاية الحرب الباردة، مع عجز دارجي العلاقات الدولية عن التعامل مع هذه المتغيرات بأدواتهم ونظرياتهم التقليدية، دفعت إلى رد الاعتبار للتحليل القيمي، وهو ما مهد المناخ للاهتمام بالبعد الثقافي من أبعاد دراسة الظاهرة الدولية، كذلك فإن محاولات دراسة الثقافة في إطار العلاقات الدولية ركزت على أهمية تجدد الدراسة والبحث في النظرية القيميّة لتحقيق نتائج أفضل لدراسة القضايا الجديدة في إطار واقع العلاقات الدولية. خاصة وأن المكون القيميّ هو الأساس في تكوين المُرْكَب الذي تتكون منه الثقافة، والاهتمام بالبعد الثقافيّ في إطار الرؤية الغربية، لا يتأتى إلا من خلال الحديث عن القيم ودراستها، كنوع من التعبير عن الحضارة الغالبة، وتزكية النسق القيميّ الغربيّ وتعميمه وعالميته، والبحث في المقابل عن تهميش الأنساق القيميّة الأخرى، أو افتراض عناصر مواجهة بين الحضارات وأنساقها القيميّة<sup>(١٤)</sup>.

وفي مواجهة هذه النزعة الغربية، خلصت دراسة أجرتها «اليونسكو»، إلى أن هناك عددًا متزايدًا من معتنقي ديانات العالم، يؤمنون بأنه على الرغم من اختلاف العقائد والمعتقدات، إلا أن هناك اشتراكًا في العديد من القيم والأخلاقيات لإيجاد قيم ومثل عالمية، لاسيما تلك التي تحكم المعاملات فيما بين البشر. وأن العلاقات بين الأديان تؤثر على المجتمع الدولي. فغالبًا ما يستخدم الدين لتبرير المصالح الأيديولوجية، والاقتصادية، والسياسية، وإضفاء الشرعية عليها، ولكن الدين يمكن أن يكون له دور كبير في خلق ثقافة السلام التي تجعل من الممكن تفادي النزاعات والصراعات، ونزع فتيل العنف، وبناء هياكل وأطر أكثر عدالة وحرية. فالدين من شأنه التأكيد على الجوانب الأصلية والأساسية للكرامة الإنسانية، والانفتاح على الآخرين، وتحديد الأولويات الحقيقية في حياة الأفراد والشعوب<sup>(١٥)</sup>.

وهنا يشير «كامرن موفيد» (Kamran Mofid) إلى أن هناك حاجة إلى مثل عالمية توفر أساسًا أخلاقيًا للعولمة، حيث يرى أن «غياب الروحانية في العولمة ضار جدًا، حيث جمّد خيالنا. وللنجاح في عكس هذا الوضع الحرج والمتأزم المرتبط بالعولمة، علينا أن نوظف

(١٤) سيف الدين عبد الفتاح، «مدخل القيم: إطار مرجعي لدراسة العلاقات الدولية في الإسلام»، في مشروع العلاقات الدولية في الإسلام، إشراف وتحرير نادية محمود مصطفى (القاهرة: المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ١٩٩٦): ٤٤.

(١٥) United Nations Educational Scientific and Cultural Organization (UNESCO), *The Contribution of Religions To Culture of Peace* (Barcelona, 1995): 181.

الرغبة في الناس لكي يطرحوا أسئلة أعمق وأكبر وأوسع حول الحياة وغايتها. فالعولمة اليوم تفتقر بشدة إلى وعي مدرك، وإلى قيم وأخلاقيات وروحانيات»<sup>(١٦)</sup>.

وفي دراسة لمدخل القيم، كإطار مرجعي لدراسة العلاقات الدولية في الإسلام، قدم

د. سيف عبد الفتاح<sup>(١٧)</sup>، رصدًا لواقع القيم في دراسة العلاقات الدولية، وقام بالتمييز بين عدة اتجاهات:

الأول: الفصل بين العلم والقيم: ويقوم على أنه كلما كان العلم متحرراً من القيمة خالياً منها صار علماً، ويواكب المسيرة نحو علميته. وهذا التوجه تحركه جملة من القيم ضمن اتساقه المعرفي ورواه المنهجية وموضوعاته البحثية.

الثاني: النظر للقيم كموضوع للعلوم الإنسانية والاجتماعية: ويرى أن القيم بالمعنى المادي قد تصلح لأن تكون مكوناً للظواهر القابلة للبحث، والتعامل مع تطوراتها، ولكنها بالمعنى المعنوي، يستحيل الاستدلال عليها، أما المادي من القيم القابلة للدراسة والتعميم فهو الجدير بالاهتمام، وما هو غير قابل لذلك فليس من الأهمية بمكان.

الثالث: الفصل بين القيم والواقع: ويرى أن القيمة الوحيدة تكمن في الواقع المادي نفسه، فهو الذي يكون الظاهرة، وهو الذي يعد محركاً للتنظير، وهو المقياس للدراسة المنهجية والعلمية.

الرابع: محورية القيم: ويشمل هذا المستوى جملة الدراسات والبحوث التي جعلت من القيم أهم عناصر بحثها في سياق نماذج معرفية عربية وإسلامية. إلا أن هذا المستوى، وفي الوقت الذي حرص أنصاره على جعل القيم في المركز من اهتماماته، إلا أنه على مستوى الممارسة يقود إلى تهميش القيم وعدم تفعيلها؛ نتيجة لأخطاء نظيرية، يجب تعديلها لضبط دراسة القيم، ومن هذه الأخطاء: نسبية القيم، وإجرائية القيم، وافتراس الترادف بين أنساق القيم من جانب، والأنساق الأيديولوجية من جانب آخر.

وفي إطار تصاعد الاهتمام بالبعد القيمي في العلاقات الدولية، وبروز العديد من الأطروحات الغربية في هذا الإطار، يرى الباحث أن إسهام المنظور الإسلامي في العلاقات الدولية، قد يكون أكبر من غيره من المنظورات الفكرية، على اعتبار أن اهتمام الدارسين لهذا المنظور بالقيم ليس فقط نابغاً من منطلق رد الاعتبار للقيم، أو عودة الاهتمام بها، كما هو الغالب في الرؤية الغربية. ولكن أيضاً لأن المنظور الإسلامي قيمي بالأساس، ومن ثم فإن دراساته وخطواته أكثر إسهاماً للدراسة النظرية للقيم في العلاقات الدولية.

Kamran Mofid, «Global Capitalism in Crises: Globalization and Business for the Common Good: Theology and Economics Working Together», *Interreligious Insight-Journal of Dialogue and Engagement* 1, no. 3 (July 2003): 18.

(١٧) عبد الفتاح، (مدخل القيم): ٤٤-٤٩.

## المبحث الثاني

### الدين وموقع الأيديولوجيا في دراسة العلاقات الدولية

تتعدد الاتجاهات بشأن مفهوم الأيديولوجيا، ومن ذلك: إنها مجموعة القيم والأخلاق والأهداف التي ينوي تحقيقها طرف ما، وإذا ما ارتبط مفهوم الأيديولوجيا بعصر من العصور، فإنه يعني النظرة التي يلقيها أهل ذلك العصر على الكون والمجتمع والفرد، والتي يندرج تحت قواعدها العامة كل تقرير، أو حكم صدر في ذلك العصر. فأيديولوجيا عصر من العصور هي الأفق الذهني الذي يحدد فكر إنسان ذلك العصر. وإذا اقترنت الأيديولوجيا بمذهب سياسي، فإنها تسعى إلى توضيح الأسباب التي جعلت الفكر الإنساني في كل أدواره يرى طبقاً لدعواه هو، لا طبقاً لذاتها هي. ويقابل مفهوم الأيديولوجيا في هذا الاستعمال مفهوم الحق، وعند القول بأن شخصاً ما ينظر إلى الأشياء نظرة أيديولوجية. فإن ذلك يعني أنه يتخير الأشياء ويؤول الوقائع بكيفية تظهرها دائماً مطابقة لما يعتقد أنه الحق، فالفكر الأيديولوجي يتعارض مع الفكر الموضوعي الذي يخضع للمحيط الخارجي فيتشبع بقوانينه.

وفي إطار هذه التوجهات، فإن الأيديولوجيا تستخدم بمدلول سياسي لتعني النسق الفكري الشامل أيّاً كان اتجاهه. وأهم ما يميز هذا النسق الفكري أن مجاله هو الواقع، أي أنه يتضمن جانب الفكر وجانب العمل: بمعنى أنه يتضمن مجموعة الأفكار والبرامج التي يترجمها إلى واقع عملي، فإذا تقبلها الشعب وآمن بأفكارها، بحيث تصبح جزءاً من حياته اليومية، وبحيث يعيش بها ولها، أضحت عقيدة. فالعقيدة تتضمن الإيمان أو الاعتقاد، ومجالها الشعب في مجموعته، وليس النخبة أو الطليعة فيه<sup>(١٨)</sup>.

ومن هنا فإن الأيديولوجيا في تعريفها الواسع هي «مجموعة من الأفكار المتجانسة بدرجة أو بأخرى، والتي تمثل المحرك الأساسي لحركة سياسية منظمة، سواء أكان هدفها المحافظة على نظام القوى السائد، أو تعديله، أو الإطاحة به. ولذا فإن الأيديولوجيا تقدم تصوراً للنظام القائم، في صورة رؤية للعالم، وتقدم نموذجاً للمستقبل المنشود أو المجتمع الأفضل/الصالح، وتصور كيف يمكن أن يتم التغيير فيه<sup>(١٩)</sup>.

وهذا التعريف يتفق مع الاستخدام الاجتماعي العلمي للمفهوم، كما يلفت الانتباه لبعض أبرز خصائص ظاهرة الأيديولوجيا، ويؤكد على أن تركيب مفهوم الأيديولوجيا يرجع إلى

(١٨) حمدي عبد الرحمن حسن، الأيديولوجيا والتنمية في إفريقيا: دراسة مقارنة لتجربتي كينيا وتنزانيا (رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة، ١٩٩٠): ٢٣.

(١٩) محمد محمود ربيع، مناهج البحث في العلوم السياسية (الكويت: مكتبة الفلاح، ١٩٨٧): ٢٣٥-٢٣٧.



كون المفهوم يتجاوز الحدود الفاصلة بين الفكر الوصفي والفكر المثالي القيمي، وبين النظرية السياسية والممارسة العملية، فالأيديولوجيا تقوم بنوعين من التركيب أو التأليف: بين الفهم والالتزام، وبين الفكر والحركة. كما تتخطى الفاصل بين «ما هو كائن» و «ما ينبغي أن يكون»، فهي تزود الأفراد والجماعات بخريطة فكرية توضح كيف تدور التفاعلات، الداخلية أو الخارجية، وكذلك تزودهم بروية للحياة والعالم، وهذا الدور يقترن بنسق من القيم العقيدية والروى العلاجية التي بها يتم تقويم الترتيبات الاجتماعية القائمة وطبيعة المستقبل، والصورة المنشودة للمجتمع في المستقبل<sup>(٢٠)</sup>.

والأيديولوجيا، وفق هذه الرؤية، تقوم على ثلاثة عناصر، أولها: مجموعة متماسكة من «الأفكار» التي تتعلق بالحقيقة في ذاتها، كالمعتقدات التي تتصل بالحقيقة في ذاتها، أو بما هو حقيقي، وأيضا بما هو غير حقيقي، وثانيها، مجموعة متماسكة من «القيم» وهي أمور اعتبارية لها قيمتها وقدرها في ذاتها، ويسعى الناس إليها، والتي تربط تلك الأفكار وترتبط بها. وتبعاً لهذا فإن الأيديولوجيا تعتبر مصطلحاً سياسياً، وثالثها، «عناصر للعمل» أي أهداف يسعى الناس إليها، أو «تكتيكات» قد تكون مناسبة لهذه الأهداف. فالأيديولوجيا، كمجموعة أو شبكة من المعتقدات والقيم، ترتبط بالعمليات الذهنية الخاصة بالإدراك وتحصيل المعرفة<sup>(٢١)</sup>.

وتتخذ العلاقة بين الدين والأيديولوجيا، عدة مستويات، من بينها:

١- القول بأن الدين هو أحد المفاهيم التي خضعت للتوظيف الأيديولوجي والسياسي، فالاستعمالات المختلفة للفظ الدين تكشف عما يختفي وراءها من أيديولوجيات ومصالح واتجاهات مختلفة. فهناك جماعات لها مصلحة في غموض اللغة، وهناك جماعات أخرى تعتمد استخدام الألفاظ ذات المدلولات والمحتويات الدعائية، أو التي تدافع عن بعض الاتجاهات أو المصالح الخاصة.

٢- القول بأن الدين «جزء»، والأيديولوجيا «كل»، وأن البعد الأيديولوجي للدين يتمثل في الاتجاه الذي يهتم بالتحليل التاريخي والاجتماعي للدين كجزء من الأيديولوجيا، أو من الميراث الثقافي والاجتماعي<sup>(٢٢)</sup>.

(٢٠) هبة رؤوف عزت، "هل تموت الأيديولوجيا في زمن العولمة؟!« إسلام أون لاين. نت،

<http://www.islam-online.net/arabic/index/shtml>

(٢١) ج. هيرسون، سياسات وأفكار: دراسة علمية تحليلية لمفهوم النظرية السياسية الاجتماعية مع تطبيقاتها على واقع السياسة الأمريكية العامة، ترجمة صلاح الدين شريف (القاهرة: مكتبة الأنجلو، ١٩٨٧): ٣٣٩-٣٤٠.

(٢٢) سلوى محمد إسماعيل علي، العامل الديني وظاهرة الاستقرار السياسي في المغرب (رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة، ١٩٩٩): ٢٢-٢٣.

٣- القول بأن الدين ظاهرة أيديولوجية: حيث يرى «العظمة» أنه حتى منتصف القرن التاسع عشر لم يفصل الدين كظاهرة أيديولوجية عن الهيئة الاجتماعية. ولم تبدأ بوادر هذا الانفصال بالظهور إلا بعد منتصف القرن التاسع عشر، بعد هيمنة الفكر المدني الحديث على شؤون الدولة والمجتمع، وانفصال الممارسة الدينية عن الممارسة المجتمعية والسياسية العامة. وهذا الانفصال أتاح للمفاهيم الدينية فرصة استجماع مضامينها المجردة عن الممارسة، وصياغتها صياغة متكاملة بمنأى عن الواقع الذي استلبته منها عملية تحديث الدولة، والمجتمع، والاقتصاد، والحياة العقلية. وهذا ما جعل من الممكن للدين أن يتخذ صورة شمولية وشاملة<sup>(٢٣)</sup>.

٤- الربط بين الأيديولوجيا والدين، من حيث إنهما قد يتسببان في تعقيد النزاعات، ولكنهما لا يخلقانهما، كما أن الأيديولوجيا تشكل منظومة للقيم، ولكنها لا تدخل في كل تفاصيل الحياة، وعند الواقعيين فإن الأيديولوجيا لا تهتم كثيراً، فالصراع بين الدول هو صراع حول المصالح، وكل دولة تسعى إلى تحقيق مصالحها بصرف النظر عن الأيديولوجيا، وصراع الحرب الباردة كان منفصلاً عن الأيديولوجيا، فقد كان صراعاً على القوة بدرجة رئيسية، فالدول تغير إستراتيجيتها وأهدافها لكي تحقق مصالحها<sup>(٢٤)</sup>.

وفي إطار هذه المستويات يرى الباحث أن إشكالية العلاقة بين الدين والأيديولوجيا، ليست فقط في أيهما جزء من الآخر، أو في أيٍّ منهما يكمل الآخر، ولكن أيضاً في أن هذه العلاقة قد تكون تصادمية، كما برز في حالة الصدام بين الأيديولوجيا الشيوعية والأديان المختلفة، ودعوتها للقضاء على الأديان وتهميشها، بل والسعي لاحتوائها، وهو ما انعكس سلباً على موقع الدين بين الاتجاهات الفكرية المؤمنة بالشيوعية والمنادية بمقولاتها، كما انعكس على دراسة الدين في العلاقات الدولية خلال مرحلة الحرب الباردة التي حكمها، من وجهة نظر الكثيرين، الصراع الأيديولوجي بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي.

(٢٣) عزيز العظمة، دنيا الدين في حاضر العرب، ط. ٢ (بيروت: دار الطليعة، ٢٠٠٢): ٨٧.

(٢٤) جمال رشدي، الصراع الدولي، سلسلة موسوعة الشباب السياسية (القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، ٢٠٠٢).

ومن ناحية ثانية، فإنه رغم التنوع في الأيديولوجيات المنتشرة في العالم، والمؤثرة في مسار العلاقات الدولية، لا يمكن القول بأن العالم يعاني حالة من الفوضى الأيديولوجية؛ لأن هذه الأيديولوجيات، مع تعددها وتنوعها، ليست منفصلة عن بعضها تمامًا، ولكنها تتداخل فيما بينها، ويتوقف الأمر هنا على مدى هذا التداخل، فكلما التقت عناصر هذه الأيديولوجيات، كان ذلك أقرب إلى دعم مؤثرات التعاون في العلاقات الدولية، والحد من الطبيعة الصراعية فيها، والعكس صحيح.

### المبحث الثالث

## الدين بين الثقافة والحضارة في دراسة العلاقات الدولية

ترتبط الثقافة بالدين ارتباطاً جذرياً، يتجسد في طبيعة المعرفة الدينية، فهذه المعرفة وإن تكن مستندة على الوحي، ومستمدّة في عناصرها الأساسية منه ومن الإيمان به، إلا أنها ليست الوحي نفسه. وسواء تم النظر إلى الدين بوصفه مُنزلاً من الذات الإلهية، أو كظاهرة تاريخية بشرية، فإنه لا يمكن سلْبُ الخبرة الدينية بُعدها الثقافي. فحضور البعد الثقافي في الخبرة الدينية هو ظاهرة موضوعية؛ لذلك فإن توسيع دائرة التعامل بين الدين والثقافة، مسألة يُملّيها الواقع الموضوعي، ووصولاً إلى التماس الحدود والأبعاد المشتركة بينهما، وكذلك الحدود والأبعاد التي تخص كل واحد منهما.

وقد أثار ت. س. إليوت، قضية مكانة المعتقدات الدينية في بنية الثقافة، في محاولته الكشف عن الصلة الجوهرية بين الثقافة والدين، حيث يرى أن «الدين والثقافة وجهان لشيء واحد، وهما شيان مختلفان،.. ولا يوجد دين يمكن فهمه فهمًا كاملاً من خارجه، فلا أظن أن ثقافة أوروبا يمكن أن تبقى حية إذا اختفى الإيمان المسيحيّ اختفاءً تاماً. إذا ذهبت المسيحية فستذهب كل ثقافتنا». ويضيف: «يجب أن نعمل على تجنب خطأين متعاقبين، خطأ اعتبار الدين والثقافة شيئين منفصلين بينهما علاقة، وخطأ المطابقة بين الدين والثقافة»<sup>(٢٥)</sup>.

ونظراً لأن الاهتمام بالثقافة قد جاء متأخراً في إطار حقل العلاقات الدولية، عنه في غيرها من حقول العلوم الاجتماعية، فقد أثر ذلك على تناول الثقافة في إطار هذا الحقل، من ناحيتين: الأولى، تراكمية، حيث راكم دارسو العلاقات الدولية على إسهامات الفروع الأخرى من العلوم الاجتماعية، فلم ينشغلوا كثيراً بتقديم التعريفات النظرية، والعلاقات المفاهيمية، والفروق فيما بين تلك المفاهيم وبعضها البعض، الثانية، انخراط العديد من الباحثين في العلوم الاجتماعية الأخرى في الإسهام بكتاباتهم حول الثقافة في العلاقات الدولية، وخاصة حول نظريات الثقافة، ومناهج وأساليب دراسة الثقافة، وغيرها من الموضوعات التي مثلت نقاطاً للاتصال بين العلاقات الدولية من جهة، وبين غيرها من فروع العلوم الاجتماعية الأخرى من جهة ثانية.

(٢٥) ت. س. إليوت، ملاحظات نحو تعريف الثقافة، ترجمة وتقديم شكري عياد (القاهرة: الهيئة العامة للكتاب، ٢٠٠١): ٥٢-٥٣.

وفي إطار دراسات العلاقات الدولية برز الاهتمام بالبعد الثقافي، وهو ذلك البعد المتصل بآثار اختلاف الثقافة والحضارة على اختلاف الروى والقيم وقواعد السلوك والأخلاق، وعلى اختلاف الرؤية للعالم، ولمعايير التقويم، ودوافع السلوك وأسس الهوية. ويمتد هذا التأثير على عدة مستويات، من حيث كون البعد الثقافي مؤثراً في وضع أسس جديدة لتقسيم العالم، وتقديم محركات للتفاعلات الدولية، ومحدداً لنمطها وحالة النظام الدولي وأدوات السياسة الخارجية، وموضوعاً من موضوعاتها، ومحدداً لخطاب النخب والقاعدة، وعنصرًا تفسيريًا أو تبريريًا للتحالفات ومكوناً للقوة<sup>(٢٦)</sup>.

وقد شهدت أدبيات العلاقات الدولية، وخاصة في مرحلة ما بعد انتهاء الحرب الباردة اهتماماً ببيان العلاقة بين الثقافة والعلاقات الدولية إلى الحد الذي جعل البعض يتخذ من البعد الثقافي مفسراً ومحركاً لهذه العلاقات، وخاصة في ظل الارتباط الوثيق بين مفهوم الدين ومفهوم «العولمة»، الذي يشكل إحدى أهم الأطروحات الفكرية التي تقوم عليها العلاقات الدولية خلال هذه المرحلة، هذا الارتباط الذي يقوم على عدة مستويات، أولها، مستوى العمليات الجارية على الصعيد الدولي، فالعولمة لا تتسبب فقط في خلق سوق عالمي موحد، وإنما تخلق مجالاً ثقافياً «عبر قومي»؛ تلعب فيه أدوات العولمة دوراً تآكلياً للاختلافات الثقافية الموجودة على المستوى القومي، وفي الوقت الذي يتوالد فيه تنوع هائل من الكيانات الثقافية والاجتماعية الجديدة، فإن العولمة تعمل على تجانس وتفتيت الثقافات في ذات الوقت. وهنا يتم الاهتمام بالآثار المباشرة وغير المباشرة للعولمة، بأبعادها السياسية، والاقتصادية، والتكنولوجية على البعد الثقافي<sup>(٢٧)</sup>. وثانيها، مستوى محورية البعد الثقافي، إذا كانت العولمة بأبعادها الاقتصادية، والتكنولوجية، والعلمية، والسياسية تستحق الاهتمام، فإن أهم أبعادها، هو الثقافة؛ لأن الثقافة هي المعيار الأهم للتمييز بين الهويات المختلفة، ومن ثم فإن أية عولمة للثقافة هي، في جانب رئيس منها، هيمنة لثقافة معينة على الثقافات الأخرى<sup>(٢٨)</sup>.

وقد ارتبط الجدل حول العولمة والثقافة، بالخوف على الهويات والخصوصيات الثقافية، باعتبار أن هذه الهويات والخصوصيات قد أضحت خط الدفاع الأخير لأصحابها، من ناحية، أو دعم تيار العولمة، من ناحية ثانية. وفي التيارين تصاعد الاهتمام بالثقافة وموقعها من العلاقات الدولية الراهنة. وإن كانت درجة الاهتمام أعلى في النوع الأول؛ لأنها تعطي ثقلاً

(٢٦) نادية مصطفى، «تحديات العولمة والأبعاد الثقافية الحضارية والقيمية: رؤية إسلامية»، في مستقبل الإسلام (دمشق: دار الفكر، ٢٠٠٤): ٤١٩-٤٢٠.

(٢٧) Fred Halliday, "Culture and International Relations: A New Reductionism?" in **Confronting the Political in International Relations**, edited by Michi Ebata and Beverly Neufeld ([New York]: Macmillan Press, 2000): 50-53.

(٢٨) محمد الشيبني، صراع الثقافة العربية الإسلامية مع العولمة (بيروت: دار العلم للملايين، ٢٠٠٢): ٤٤-٤٧.

أكبر للمتغير الثقافي في تأثيره على الظاهرة الدولية، بينما لا يزال أنصار الاتجاه الثاني يعلون من تأثير المتغيرات الأخرى على الظاهرة الدولية، ويأتي حديثهم عن الثقافة في مرتبة تالية من حيث الأهمية<sup>(٢٩)</sup>.

وقد قدم «صمويل هنتنجتون» نموذجًا لتفسير العلاقات الدولية لفترة ما بعد الحرب الباردة، تمثل الثقافة فيه «الإطار الكلي المحدد» لهذه العلاقات الدولية، وينطلق هذا النموذج من عدة افتراضات منها: إن المصدر الأساسي للنزاعات في العالم الجديد لن يكون مصدرًا أيديولوجيًا أو اقتصاديًا في المحل الأول، فالانقسامات الكبرى بين البشر ستكون ثقافية، وإن المصدر المسيطر للنزاع سيكون ثقافيًا. وإن للهوية الثقافية أهمية متزايدة في المستقبل، وإن أهم النزاعات التي ستحدث في المستقبل ستكون على امتداد خطوط التقسيم الثقافية التي تفصل الحضارات عن بعضها. وإن لب الثقافة ينطوي على اللغة، والدين، والقيم، والتقاليد، والعادات، وإن أهمها الدين. وإن صدام الحضارات يحل محل الحرب الباردة باعتباره الظاهرة المركزية للسياسات العالمية<sup>(٣٠)</sup>.

ويمثل هذا النموذج نقلة في النظر لوزن البعد الثقافي في العلاقات الدولية، حيث ينقل الثقافة من هامش دراسة العلاقات الدولية إلى قلبها، وإذا كان «هنتنجتون» قد قدم نموذجًا Lieber من خلاله عن صورة واحدة «هي الصراع» لتفسير العلاقات الدولية من خلال منظور ثقافي، فإن ثمة اجتهادات نظرية أخرى رأت البعد الثقافي مفسرًا للعلاقات الدولية ومحركًا لها نحو مزيد من التفاعل والحوار.

وبرغم تعدد النماذج حول مستويات التأثير المختلفة للثقافة على العلاقات الدولية، وبرغم المحاولات النظرية للعديد من التيارات لإدخال بعض التعديلات على المنظور السائد، بحثًا عن مكان ملائم للثقافة يتفق والمنطلقات النظرية لهذه المنظورات. إلا أن ذلك لا يعني القبول العام بين دارسي العلاقات الدولية على أن الثقافة ستشهد المزيد من الاهتمام والبروز سواء واقعيًا أو نظريًا.

(٢٩) أماني محمود غانم، البعد الثقافي في العلاقات الدولية: دراسة في الخطاب حول صدام الحضارات (القاهرة: جامعة القاهرة، ٢٠٠٧): ١٠٢-١٠٤.

(٣٠) نادية مصطفى، «التحديات السياسية الحضارية الخارجية للعالم الإسلامي: بروز الأبعاد الحضارية الثقافية»، في تداعي التحديات والاستجابات والانفاس نحو المستقبل (القاهرة: مركز الحضارة للدراسات السياسية، ٢٠٠١): ٩٧. مقالة حولية أمي في العالم، عدد خاص، الأمة في قرن: الكتاب ٦.

وهذه النماذج المؤيدة لتزايد أهمية البعد الثقافي في العلاقات الدولية، والرافضة لتأييد مثل هذه الأهمية، تعبر عن امتدادات لرؤى نظرية مختلفة حول أولوية العوامل المفسرة للعلاقات الدولية من ناحية، ووزن الثقافة في تأثيرها على العلاقات الدولية من ناحية أخرى. غير أن الجدل بين هذه الرؤى، يعد مؤشرًا على تصاعد أهمية البعد الثقافي في إطار أدبيات العلاقات الدولية. كما أن هذا الجدل يطرح مساحة واسعة للمهتمين بالبعد الثقافي لتقديم إسهاماتهم، وتطوير مقولاتهم النظرية بشأن الثقافة والعلاقات الدولية<sup>(٣١)</sup>.

وفي إطار هذا الجدل، برزت إشكالية العلاقة بين الثقافة والحضارة، حيث يميز البعض بين الحضارة والثقافة، من حيث شمول مفهوم إحداها على الآخر، فالبعض ينطلق من أنه لكل مجتمع حضارة، وأحد جوانب تلك الحضارة هو الجانب الثقافي، أي ما يتصل بالأفكار والمعارف والمشاعر، بمعنى أن مفهوم الحضارة هو الأشمل. بينما يرى البعض الآخر، أن الحضارة هي جانب من جوانب الثقافة، أي أن الثقافة هي الأوسع، فلكل مجتمع ثقافته التي تعبر عن روحه، أما حضارته ومدنيته فهما تعبيران عن مدى أوجه تلك الثقافة العملية، ويرى فريق ثالث أن المفهومين مترادفان، وهما ذلك الكل المركب الذي يشمل العقائد، والمعرفة، والفن، والأخلاق، والعادات التي يكتسبها الإنسان من حيث هو عضو في مجتمع. أي أن الحضارة هي مجموعة القيم والأنماط التي تتحكم في توجيه النشاط الروحي والمادي للمجتمع<sup>(٣٢)</sup>.

وللتمييز بين الثقافة، والحضارة، والدين أهميته عند الحديث عن المكونات (الثقافية) المختلفة لحضارة ما في الدين، أو السياسة، أو الاجتماع. وفي هذا الإطار يرى «سيمون موردين Murden»، أن الحضارة مرحلة من مراحل تكوين الثقافة، ولكنها المرحلة الأعلى. وبذلك تأتي الثقافة كخطوة سابقة على تكون الحضارة، ويتم تعريف الثقافة بأنها «الوعي بلغة، أصل إثني، تاريخ، دين، عادات ومؤسسات مشتركة، والانتماء لأرض واحدة». وأن الثقافات قد تتكون على مستويات مختلفة. وعندما تسود الثقافة بهذا المعنى، ويعي الأفراد بتشاركتهم هذه الثقافة؛ تتكون الحضارة<sup>(٣٣)</sup>.

(٣١) غانم، «التحديات السياسية الحضارية الخارجية للعالم الإسلامي»: ١١٤-١١٥.

(٣٢) زكي محمد إسماعيل، أنثروبولوجيا التربية (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٠): ٢٣٢-٢٣٤.

(٣٣) Simon Murden, "Cultural Conflict in International Relations: The West and Islam", in **The Globalization of World Politics**, edited by John Baylis and Steve Smith (Oxford:Oxford University Press, 1997): 374-376.

وفي مقابل هذا الاتجاه ينظر البعض للحضارة على أنها نتاج الثقافة التي صاغت العقل الجمعي للمجتمع صاحب هذه الحضارة. وأنها مزيج من العلاقات المتشابكة التي تجسد منجزات الإنسان في أوجه الحياة المختلفة، ومن ثم فلكل أمة أو شعب نصيبه من الحضارة، طالما أنه يمارس أسلوب حياة. أما الثقافة في أية حضارة فهي التي تحدد اختيارات الحضارة الكبرى ومشاريعها الإستراتيجية، وتجب على الأسئلة المرتبطة بعلاقة هذا الوجود الحضاري بغيره من الحضارات الأخرى في إطار من التعدد والتنوع<sup>(٣٤)</sup>.

وفي إطار هذه الاعتبارات، وحول جدلية العلاقة بين الدين والثقافة، وبينهما الحضارة، ومحورية دور كل منهما في العلاقات الدولية، وهي الجدلية التي تختلف حولها الرؤى والتصورات السوسيولوجية، والأنثروبولوجية، والفلسفية، والسياسية<sup>(٣٥)</sup>. يرى الباحث أن الدين إذا كان في جانب منه أحد أهم مكونات الثقافة، بل إن الدين هو أكثر مكونات الثقافة اتصافاً بالاستمرارية والاستقرار، وأكثرها تأثيراً، وهو كذلك أحد أهم الرموز الثقافية تعزيراً للهوية وتمييزاً لها، فإنه في جانب آخر قد يكون هو مصدر هذه الثقافة، والأساس الذي يقف خلف نشوئها وتكوينها، وترسيخ الحضارات التي تستند إليها، ويمثل الدين الإسلامي، النموذج الأبرز في هذا السياق، فقد كان مصدراً للثقافة وحضارة جديديتين، ترسخت أركانها استناداً لما جاء به من مفاهيم، وقيم، وأطروحات دينية وديوية.

وأمام هذا التداخل في المفاهيم، وتأثير كل منها على الآخر، فإنه بجانب الإشكاليات التي يثيرها هذا التداخل تبرز إشكالية نقل هذه المفاهيم من إطارها الفكري إلى الواقع العملي، وهو ما يثير جدلية العلاقة بين «القيم والقيمي»، و«الثقافة والثقافي»، و«الحضارة والحضاري»، و«الدين والديني».

وفي سياق هذه الجدليات يؤكّد «هنتنغتون» على أهمية تناول الكيفية التي تؤثر بها الثقافة، في المدى الذي يمكن أن تبلغه المجتمعات، وفي وسائل هذه المجتمعات من أجل إنجاز تقدم أو إخفاق في هذا الإنجاز في مجال التطوير الاقتصادي والمقرطة السياسية، وبالتالي التركيز على الثقافة كمتغير مستقل أو تفسيري. وإذا ما كانت العوامل الثقافية تؤثر بالفعل في التقدم البشري أو تعوقه في أوقات ما، مع تناول الثقافة أيضاً كمتغير تابع من حيث البحث في

(٣٤) محمد محفوظ، الإسلام، الغرب، وحوار المستقبل (الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، ١٩٩٨): ١٣٠-١٣١.

(٣٥) انظر تأصيلاً لهذه الرؤى في: فوزي خليل، وفؤاد السعيد، «الثقافة والحضارة. مقارنة بين الفكرين الغربي والإسلامي»، في التأصيل النظري للدراسات الحضارية، تحرير منى أبو الفضل، ونادية محمود مصطفى (دمشق: دار الفكر، ٢٠٠٨): ٩٣-١٣٠.



«كيف يمكن لجهد سياسي أو غير سياسي أن يغير، أو يزيح العوائق الثقافية التي تحول دون التقدم؟»<sup>(٣٦)</sup>.

ويؤكد «فريد هاليداي» أن الدين بذاته، لا يقدم منظوراً أو تحليلاً للعلاقات الدولية المعاصرة، كما أنه لا يعطي تفسيراً للممارسات الشعوب أو الدول، فهو قد يستخدم لصوغ موقف ما، لكنه بذاته لا يقدم تفسيراً، فالسؤال ليس عن الكيفية التي تساعدنا فيها منظومة من القيم الدينية على تحليل ممارسات دول أو حركات معارضة، بل عن كيفية تعريف تلك الدول والحركات للدين واستعماله لأغراضها الخاصة<sup>(٣٧)</sup>.

وهو نفس ما ذهب إليه «أوليفيه روي» في قوله إنَّ الأديان تأثرت بأفكار «العلمنة»، فغدا الانفصال بين ما هو ديني محض، وما هو من قبيل الممارسة السياسية والثقافية أمراً واقعاً. وهذا الانفصال أنتج ثنائية الدين (religion) والديني (religiosity)، وهو ما انعكس على آليات انتشار «الأصولية الجديدة»، وعلى مدى اندراجها في سياق العولمة، التي نجحت في سحبها من فضائها الأصلي، وتحويلها إلى ظاهرة اجتماعية حديثة. وضمن هذه الظاهرة يعيد الأفراد رسم علاقاتهم بالدين انطلاقاً من تجربتهم الاجتماعية، والسياسية، والثقافية الخاصة فيأتي تدينهم مطبوعاً بخصوصيات تلك التجربة التي أسهموا في بنائها، لا تأسيساً على ثقافة أو حضارة معطاة سلفاً، بعيدة عنهم في الجغرافيا، وتاريخها ليس جزءاً من تاريخ المجتمعات التي نشأوا فيها، والتي صاروا جزءاً من تكوينها. ويضيف: «إن التدين عند المسلمين هو ممارسة اجتماعية، وهو انعكاس لتصور المسلمين عن الإسلام. فالمسألة ليست فيما يقوله القرآن، وإنما في ما يقول المسلمون إن القرآن يقوله، والإشكال ليس في الإسلام باعتباره ديناً، وإنما في ممارسة المسلمين، وفيما ينتجون من خطاب ديني»<sup>(٣٨)</sup>.

وفي إطار هذه الجدالات، فإن الباحث سيتبنى في هذه الدراسة تعريفًا إجرائيًا للدين، في إطار العلاقات الدولية يقوم على أنه: «كل ما تعتنقه الفواعل التي تقوم عليها هذه العلاقات رسمية أو غير رسمية، وتؤمن به، من مبادئ وأحكام ومعايير، تضبط ممارساتها فكرياً وسلوكياً، قولاً وفعلاً وتحكم توجهاتها، سواء أكانت تلك المبادئ، أو الأحكام والمعايير مستمدة

(٣٦) صمويل بي. هنتنجتون، «الثقافات ودورها المؤثر»، في الثقافات وقيم التقدم، تأليف لورانس إي. هاريزون، وصمويل بي. هنتنجتون، ترجمة شوقي جلال (القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، ٢٠٠٥): ٢٢-٢٣.

(٣٧) Fred Halliday, "The End of the Cold War and International Relations", in **International Relations Theory Today**, edited by K. Booth and S. Smith (n.p.: Polity, 1995): 16-39.

(٣٨) أوليفيه روي، «الإسلام المعولم في البحث عن أمة جديدة»، تقديم عز الدين عبد المولى، مجلة أقلام أون لاين، العدد ١٧ (٢٠٠٥)، مقالة إلكترونية متاحة عبر الإنترنت، <http://www.mafhoum.com/press7/230C38.htm>

من رسالات سماوية، أو من رؤى فلسفية وأيديولوجية، أو موروثات ثقافية، أو تاريخية، أو اجتماعية، أو توجهات شخصية). بينما يتمثل «الديني»، في كيفية نقل هذه المعتقدات إلى الواقع الفعلي، ممثلاً في العمليات والقضايا التي تقوم عليها هذه العلاقات.

## الفصل الثاني

### تأثير البعد الديني في العلاقات الدولية

## تقديم

أصبحت ظاهرة العودة إلى الإيمان الديني والتقاليد المتوارثة ظاهرة عالمية في أبعادها، وصارت تعرف بمسميات متشابهة؛ ففي الإطار الكاثوليكي، تعرف بالعنصرة أو الحصاد الكاثوليكي، وفي المسيحية البروتستانتية، تعرف بالتأكيد الأصولي البروتستانتية للكتاب المقدس، وفي ساحة الفكر اليهودي، تعرف بحركة الإنابة والتوبة، وفي ساحة الفكر الإسلامي، تعرف بالصحة الإسلامية<sup>(٣٩)</sup>.

ولم يقتصر رفض الحداثة والعولمة، على الديانات السماوية، بل ظهر إحياء ديني لدى الهندوس، ولدى البوذيين. وانصرفت الحركات الجماهيرية للتأكيد على القيم التقليدية ذات الأصل الديني. وصنعت تلك الحركات حداثتها الخاصة، وحققت تنمية شاسعة، وتقدمًا في شرق آسيا، ومع ما بين هذه الحركات من تشابه، فإن هناك العديد من أوجه الاختلاف فيما بينها، سواءً في درجة قبولها بالتعددية، أو من حيث اهتمامها بالسياسة. وبروز هذه الحركات يشير إلى أنه لا انفراط بين الدين والدولة، والدين والمجتمع، من أجل الحداثة. وهو ما يتطلب النظر في هذا الفهم الجديد للحداثة، ولدور الدين، وليس الابتعاد عن أحدهما باسم الآخر<sup>(٤٠)</sup>.

وبالرغم من أن الدين لم يلعب دورًا هامًا في التوجهات التي سادت دراسة العلاقات الدولية في الفترة بين الخمسينيات، وحتى أواخر السبعينيات من القرن العشرين، إلا أن مراجعة الكتابات الغربية في المراحل التالية توضح أن هناك تزايدًا في الاهتمام بدراسة دور الدين في تحليل العلاقات الدولية، أمام العديد من المتغيرات والتحويلات التي دفعت نحو هذا الاهتمام سواءً كانت هذه التحويلات على مستوى العلم، أو على مستوى الواقع<sup>(٤١)</sup>.

(٣٩) عرفان عبد الحميد فتاح، «الفكر الديني المعاصر وتحديات الحداثة»، مجلة إسلامية المعرفة، عدد ٢٦، المعهد العالمي للفكر الإسلامي: ١٧-٢٠.

(٤٠) رضوان السيد، «الحداثة والدين في تجارب غير أوروبية»، صحيفة الاتحاد الإماراتية، عدد ٤٥٢٨ (٢٠٠٦).

(٤١) Chris Brown, **International Relations Theory: New Normative Approaches** (New York: Simon & Schuster International Group, 1992): 223-227.

ويمكن تناول طبيعة البعد الديني وتأثيره في تطور دراسة العلاقات الدولية، وتحولاته بين التهميش والتصاعد، من خلال المباحث التالية:

- المبحث الأول: تهميش البعد الديني في الفكر الدولي الغربي.
- المبحث الثاني: أسباب تصاعد الاهتمام بالبعد الديني في العلاقات الدولية.
- المبحث الثالث: مؤشرات تصاعد تأثير البعد الديني في العلاقات الدولية.

## المبحث الأول

### تعميش البعد الديني في الفكر الدولي الغربي

شهد الفكر الديني، في الواقع الغربي، نوعاً من الانحسار والتراجع وفقدان الدين لمرجعياته. في عصر أطلق عليه «عصر العلمانية» و«ما بعد الدين» و«دين العقل»؛ باعتبار أن الإيمان الديني في معتقد المؤمنين به ينطوي على مسلمات بديهية، وحقائق أولية واضحة لذاتها لا تفتقر إلى تبريرات منتحلة من خارج الإيمان الديني ذاته.

كذلك فإن العديد من الشواهد التاريخية تشير إلى أن الفكر الديني إن أقرّ معطيات الحداثة وتبنّى مقدماتها الفلسفية حول الحقيقة، وطبيعتها، ووسائل إدراكها— يفقد شرعيته الذاتية ويناقض مسلماته الأولية، وينسخ فعالية التجربة الدينية، فالتأكيد على الحداثة وقبول افتراضاتها الأولية عن طبيعة الواقع، يقلل من أمر الإيمان الديني والاعتقاد بفاعلية الممارسات الدينية.

وقد أدت العوامل التاريخية التي تقف وراء البنى الفكرية للحداثة، ومن ثم انحسار وتراجع الإيمان الديني وفقدان الدين لمرجعياته؛ إلى بروز عدة نزعات فلسفية (كأنصار الفلسفة الوضعية، ودعاة فلسفة الأنوار الأوروبية، وأصحاب النزعات الإنسانية المتطرفة، وأنصار الفلسفة المادية (الجدلية الملحدة)، ونظرية «دارون»، وتيار العلمنة الشاملة، ومناهج النقد التاريخي الأدبي الحديث للنصوص الكتابية الثابتة بالوحي)؛ شكلت في مجموعها رؤية فكرية ممتدة، شهدت ثلاثة تحولات حاسمة حول الدين، وهي: القول بأن الإنسان هو مقياس الأشياء جميعها، وهو ما بشرت به حركات الأنوار الأوروبية، ثم جعل العقل الإنساني مقياس الأشياء جميعها، الأمر الذي نادى به دعاة النزعات الإنسانية المتطرفة من رجال التنوير، ثم جعل العلم المادي والكم الحسابي مقياس جميع الأشياء في الوجود، وهو المبدأ الذي رسخته العلمنة الشاملة<sup>(٤٢)</sup>.

وفي إطار العلاقات الدولية، كانت الحجة الرئيسة بين المفكرين الغربيين، وخاصة خلال القرن العشرين؛ لتبرير تجاهل دور الدين، أنه لا يمكن فهمه بشكل كامل عند بحث العلاقات الدولية كفروع من فروع العلوم الاجتماعية، إلا أن هذا غير صحيح؛ لأنه إذا كان من الصعب دراسة الدين في إطار العلوم الاجتماعية، فإن دراسته أيسر وأكثر إمكانية وبروزاً في إطار العلاقات الدولية، بل الغريب أن العديد من فروع العلوم الاجتماعية قد بدأت في إعادة تقييم دور الدين مبكراً عن بحثه في إطار العلاقات الدولية.

(٤٢) فتاح، «الفكر الديني المعاصر»: ٢٢-٢٥.

وفي هذا السياق، يمكن القول إنَّ تجاهل دور الدين في تطور دراسة العلاقات الدولية، جاء محصلة لعدة اعتبارات، في مقدمتها:

١- النشأة الغربية لعلم العلاقات الدولية: فراجع دور الدين في دراسة العلاقات الدولية، يرجع بالأساس إلى كون هذا العلم نشأً غربياً، ويستمد مقولاته من مقولات علماء الاجتماع الغربيين، وهؤلاء يعمدون إلى تهميش دور الدين، أمام الخبرة السلبية للدين في المجتمعات الغربية، حيث يرد الكثيرون الموقف من الدين في نظريات العلاقات الدولية، إلى نشأة هذه العلاقات، والأسس التي قامت عليها، والتي تتمحور بالأساس حول مفهومَي الدولة الحديثة والدولة القومية، حيث يرجع الظهور الأول للدولة بمفهومها الحديث إلى صلح «وستفاليا» (١٦٤٨)، ونجاح عدد من القادة في القضاء على الإقطاعيات التي حكمت أوروبا طوال القرون الوسطى، وظهور تشريع جديد حل محل الإقطاعية والإمبريالية التي سيطرت عليها الإمبراطورية الرومانية المقدسة، بتوجهاتها الدينية، وسيطرة الرئيس الشرعي عليها ممثلاً في البابا، على أوروبا الموحدة، وتشكيله القوة الفعلية المركزية، ومع انهيار الإمبراطورية ظلت المسيحية مهيمنة على أوروبا، ومع التشدد والتزمت الديني، تعددت الثورات الإصلاحية، وفي إطارها ظهرت الدولة، وفق أسس جديدة كان في مقدمتها إبعاد الدين عن الحياة السياسية، وترسيخ مفاهيم السيادة الشعبية كمصدر للشرعية السياسية، على حساب الشرعية الدينية.

أما مفهوم الدولة القومية فقد بدأ يترسخ في أعقاب صلح «فرساي»، وتسويات الحرب العالمية الأولى، وتزايد الدعوة حول الحق في تقرير المصير، وأصبحت المصلحة الوطنية والقومية هي محور بناء الدول في هذه المرحلة، ومعها تزايدت التحليلات والتنظيرات القائمة على مفاهيم الواقعية، والقدرات التي تمتلكها الدولة على حساب القيم والمثل والمعتقدات الدينية. فهي تركز على أن القوة هي العنصر الرئيسي الدافع للعلاقات بين الدول، ومن هنا تم تجاهل دور الدين أمام العوامل الأخرى الأكثر صلابة، التي يمكن قياسها، مثل الأرض، والسكان، والقدرات الاقتصادية، والقدرات العسكرية؛ وتكون النتيجة تجاهل السياسة الداخلية التي يبرز فيها تأثير الدين.

٢- سيطرة تيارات الحداثة: فالعنصر المشترك الذي يجمع بين غالبية المفكرين الاجتماعيين الغربيين، والذي كان له التأثير الأكبر في تطور العلوم الاجتماعية، يقوم على أن عصر التنوير يمكن أن يحل محل الدين كأساس لفهم إدارة العالم، وخاصة مع تراجع الالتزام بالقيم المطلقة التي ينادي بها الدين، وبالتالي يمكن أن تشكل العلمانية أساساً للشرعية والرقابة، والعلاقات بين الدول. كما أن دخول العالم مرحلة الثورة الصناعية، والتي تتطلب البحث عن المزيد

من الوسائل القانونية، والعلمية، والمنطقية؛ لتفسير العالم وما يشهده من تفاعلات، وفهمها بشكل أوضح، يدفع باتجاه أن يصبح الدين عاملاً أقل أهمية في تفسير وفهم هذه العلاقات<sup>(٤٣)</sup>.

٣- سيطرة المنظور الواقعي: كان ظهور كتاب «السياسة بين الأمم: الصراع من أجل القوة والسلام»، لهانز مورجنتو، بمنزلة البداية الصلبة لتأسيس المدخل الواقعي الذي هيمن على دراسة العلاقات الدولية في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية<sup>(٤٤)</sup>، وأصبحت معظم الدراسات تنطلق من أرضية الواقعيين وتستلهم مسلماتهم الأولى، أو التجديد في إطارها، حتى وإن بدا في شكل انتقال نظري، كالذي قام به «كينيث والتز» الذي أسس مبدأ الواقعية الجديدة أو الواقعية البنوية، في كتابه «نظرية السياسة الدولية»<sup>(٤٥)</sup>.

وقد ورث الواقعيون نزعة الشك لدى مكيافيللي<sup>(٤٦)</sup>، وهوبز<sup>(٤٧)</sup>، وروسو، الذين تصوروا أن حالة عدم الثقة هي الحالة التي تسود بين الدول، فلا أحد يثق بالآخر، ومن ثم فلا بد أن يأخذ كل طرف احتياطاته تحرزاً لأي خطر أو هجوم من الآخرين، سواء أكانوا أصدقاء أم أعداء. ولا يمكن، والحال كذلك، أن يثق حتى بإمكانية وفاء الآخرين ممن تدخل الدولة معهم في أحلاف أو موثيق مكتوبة.

ويرى «مورجانثو» أن السياسة الدولية هي صراع في سبيل القوة؛ لأن القوة سبيل كل أمة من أجل البقاء والنمو، وتوازن القوى هو السبيل لإدامة السلم، وأنه لا سبيل إلى تطبيق القوانين والمثل الخلقية في ساحة العلاقات الدولية، وذلك فيما عدا ما يتطابق من تلك القوانين والمثل مع مصالح الطرف الأقوى. ولذلك فإن على قادة الدول أن يركزوا على الاعتبارات الأمنية التي تصون مستقبل بلدانهم، لا على مجرد المباحث والقيم القانونية والأخلاقية، كما يجب التمييز بين «الحقيقة» التي هي «القوة»، و«القيم»، التي هي مجرد مثل يوتوبية، والاعتراف لكل أمة بمحصول قوتها فقط لا بمحصولها القيمي والديني والفكري<sup>(٤٨)</sup>.

Jonathan Fox and Samuel Sandler, **Bringing Religion into International Relations: Culture and Religion in International Relations** (New York: Palgrave Macmillan, 2004): 9-12.

See: K. J. Holsti, **The Dividing Discipline: Hegemony and Diversity in International Theory** (Boston: Unwind Hyman, 1985): 11; John A. Vasquez, **The Power of Power Politics: An Empirical Evaluation of the Scientific Study of International Relations** (New Jersey: Rutgers University Press, 1983): 162-170.

Kenneth Waltz, **Theory of International Politics** (New York: Random House, 1979). (٤٥)

(٤٦) نيقولا مكيافيللي، الأمير، ترجمة فاروق سعد (بيروت: دار الآفاق الجديدة، ١٩٨٢).

Thomas Hobbes, **The Leviathan** (Cambridge: Cambridge University Press, 1996). (٤٧)

Hans Morgenthau, **Politics Among Nations: The Struggle for Power and Peace** (New York: Khopf, 1973): 4-15.



ويعتقد الواقعيون أن وحدة التعامل على المستوى الدولي هي الدولة القومية فقط، وقد ظلت كذلك منذ نهاية الحروب الصليبية الأوروبية، مروراً بحرب الثلاثين عاماً التي تمخضت عنها اتفاقية صلح «وستفاليا» عام ١٦٤٨ م، التي أنهت وجود الإمبراطورية الرومانية، وقوضت السلطة العالمية التي كانت متجسدة في سلطان البابا الذي كان أشبه بحكومة عالمية على مستوى أوروبا، كما أنهت شتات دول المدينة من الجغرافيا الأوروبية.

وتمثل نظرية «ميزان القوى» أهم نظريات الواقعيين، وتشير في شكلها الكلاسيكي إلى أن توازن القوى هو ضمانة لتحقيق السلم، فإذا اختل الميزان لصالح دولة ما، فإنها هي التي تتجه إلى إعلان الحرب، وتشير في شكلها المعاصر إلى أن هناك صلة قوية بين معدل النمو الاقتصادي، والقوة والحرب، فطبيعة النمو الاقتصادي وسرعته يزيدان من مقدرات الدول، وذلك من شأنه أن يؤدي إلى وقوع الصراع ونشوب الحرب بين الدول<sup>(٤٩)</sup>.

ويرى الواقعيون أن الحرب هي قدر الإنسان الأبدى، فالسلام مطلوب دائماً، ولكنه مطلب عسير التحقيق؛ لأن حالة الحرب هي الوضع الطبيعي، بدلاً من شجب الحرب وبيان أضرارها بالجنس البشري، وبدلاً من صرف الجهود في الدعوة إلى السلام، يجب التركيز على دراسة ظاهرة الحرب؛ للخروج بقوانين موضوعية عامة عن قضايا القوة النسبية، والتحالفات الدولية والاحتواء، والأداء الدبلوماسي، وأسباب اندلاع الحروب، ومحاولة التنبؤ بلحظات اندلاعها، وبما يعقبها من تسويات وأوضاع. ولذلك يهتمش الواقعيون القانون الدولي، ويجردون العلاقات الدولية من كل مضمون أخلاقي أو اعتباري قيمى؛ لأن الحرب والسعي إلى اكتساب القوة لا يعرفان أيّاً من تلك الاعتبارات، فالأخلاق عملة فاسدة في هذا المجال، وبتعبير كيسنجر: «فإن الأخلاق لا حساب لها هنا»<sup>(٥٠)</sup>.

ومقابل مقولات الواقعيين يؤكد «إدوارد بيرنز»: «إن الدين كأساس للنظرية السياسية وما اشتق عنها من فروع للعلوم السياسية سيظل دائماً له أنصاره المخلصون، فكثير من مشاكل النظرية السياسية ذات مغزى ديني أو أخلاقي. فطبيعة الإنسان وعلاقته بالمجتمع، ومشاكل الجريمة والحرب، ومدى الحرية التي يمكن منحها، وعلاقات الكنيسة بالدولة، وإمكانيات التقدم، والصلة بين الأهداف والوسائل، بعضٌ من الأمثلة الواضحة على ذلك»<sup>(٥١)</sup>.

A. F. K. Organski and Jack Kugler, *The War Ledger* (Chicago: Chicago University Press, (٤٩) 1980): 8.

Henry Kissinger, *American Foreign Policy* (New York: Norton Company, 1977): 54. (٥٠)

(٥١) إدوارد م. بيرنز، النظريات السياسية في العالم المعاصر، ترجمة عبد الكريم أحمد، ط. ٢ (بيروت: منشورات دار الآداب، ١٩٨٨): ٢٨٨-٢٨٩.

كما يرى «مارسيل ميرل» أنه إذا كانت النتائج التي أفرزها «صلح وستفاليا» عام ١٦٤٨، وضعت حداً للصراعات بين القوى الأوروبية، والتي كانت قائمة على أسس دينية، وميلاد الدولة القومية القائمة على أسس علمانية، فإن الدول الأوروبية في إطار توسعها خارج حدودها كانت توظف البعثات التبشيرية باعتبارها إحدى وسائل الهيمنة إلى جانب الاقتصاد والقوة العسكرية، وأنه في الوقت الذي تم فيه استبعاد دور الدين داخل النموذج الغربي، ظلت الصراعات الدينية والثقافية وسيلة لبقاء القوى الأوروبية مهيمنة على المستعمرات في آسيا وإفريقيا<sup>(٥٢)</sup>.

ومن هنا يرى الباحث أن تهميش دور الدين في دراسة وتحليل العلاقات الدولية، مرجعه الأول طبيعة نشأة هذا العلم، من ناحية، وخصائص البيئة التي نشأ وتطور من خلالها، من ناحية أخرى، فظروف الحروب الدينية وسيطرة الكنيسة على مقاليد الأمور في القارة الأوروبية، في العصور الوسطى، وما خلقت هذه السيطرة من جمود وتخلف في معظم فروع المعرفة البشرية، كانت دافعاً لسعي الكثير من المفكرين نحو التخلص من هذه السيطرة، حتى لو تطلب الأمر القضاء على أي وجود للأبعاد الدينية في هذه الفروع، ومنها العلاقات الدولية.

يضاف إلى ذلك الخبرة السلبية للاهتمام بالأبعاد الدينية في العلاقات الدولية في الغرب، والربط بينها وبين نشوب الصراعات سواء بين الدول الأوروبية وبعضها البعض، أو بين أوروبا والعالم الإسلامي، وكانت هذه الصراعات دافعاً لإعلاء مفاهيم القوة والمصلحة الوطنية على أية اعتبارات أخرى، وخاصة القيمية والأخلاقية، وساعد على ذلك فشل مقولات المنظور المثالي في العلاقات الدولية في منع نشوب الحرب العالمية الثانية.

(٥٢) مارسيل ميرل، سوسولوجيا العلاقات الدولية، ترجمة حسن نافعة (القاهرة: دار المستقبل العربي، ١٩٨٦): ٤٣.

## المبحث الثاني

### أسباب تصاعد الاهتمام بالبعد الديني في العلاقات الدولية

مع نهاية القرن العشرين، وبداية القرن الحادي والعشرين، أصبح «الدين» وتأثيراته أحد أهم قضايا العلاقات الدولية، وتحولت العودة إلى الدين وتوظيفاته إلى ظاهرة عالمية، وأصبح العالم المعاصر يشهد بعثاً دينياً يؤثر في مختلف تفاعلاته، ويعيد تشكيل الدول والمجتمعات، وصارت الحركات الدينية في معظم أنحاء العالم تطرح شعوراً جديداً بالهوية والانتماء، وأضافت العولمة وتقنيات الاتصال فرصاً وتحديات جديدة، كان من شأنها انتقال التأثيرات، وتداخل الأديان، والثقافات، والحضارات في العديد من التفاعلات والعلاقات. وأصبح الدين يمارس وظائف هامة في العلاقات الدولية والسياسات الخارجية للعديد من الدول، حيث يتم توظيفه لتحقيق التعبئة السياسية، وكمصدر من مصادر الشرعية السياسية، وتبرير الخطاب السياسي والاجتماعي، وأداة للتغيير السياسي، وأداة من أدوات السياسة الخارجية لبعض من البلدان، وإطار مرجعي لسياسات البعض الآخر منها<sup>(٥٣)</sup>.

وفي هذا الإطار شهد النظام العالمي تغيرات عميقة، شملت بنية العلاقات الدولية والمبادئ التي تأسست عليها منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، وجاء مصدر هذا التغير نابغاً من عدة عوامل منها: تعقد المشكلات الدولية، ونمو ظواهر الاعتماد المتبادل، وتمثلت أهم معالم التغير في العلاقات الدولية، في: وجود نظام عالمي أحادي القطبية، وبروز المنافسة الاقتصادية كمعيار كوني للقوة، والطابع العالمي لبعض من مشكلات المجتمع الدولي المعاصر، وثورة الاتصالات التي تلعب دوراً مهماً في بلورة الوعي الكوني بأبعاد المخاطر القائمة، وتذويب المسافات والحدود<sup>(٥٤)</sup>.

(٥٣) نبيل عبد الفتاح، سياسات الأديان: الصراعات وضرورات الإصلاح (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٣): ٢١-٢٣.

(٥٤) عبد العليم محمد، حرب الخليج: حصاد المواجهة بين التاريخ والمستقبل (بيروت: مركز الدراسات الإستراتيجية والتوثيق، ١٩٩٢)، كتاب إلكتروني متاح عبر الإنترنت،

[http://books.google.com.eg/books/about/%D8%AD%D8%B1%D8%A8\\_%D8%A7%D9%84%D8%AE%D9%84%D9%8A%D8%AC.html?id=MFJtAAAAAAAJ&redir\\_esc=y](http://books.google.com.eg/books/about/%D8%AD%D8%B1%D8%A8_%D8%A7%D9%84%D8%AE%D9%84%D9%8A%D8%AC.html?id=MFJtAAAAAAAJ&redir_esc=y)

هذا بجانب تعدد عناصر التدفقات الثقافية العالمية: كالتدفقات العرقية، والتكنولوجية، والمالية، والإعلامية، والأيدولوجية، وكذلك التدفقات المدنية والطبيعية الناتجة عن الانتشار العالمي للمعلومات والصور، والثقافات، والمعتقدات الدينية والفكرية والأيدولوجية<sup>(٥٥)</sup>.

وأمام هذه الاعتبارات فقد تميزت المرحلة الراهنة من تطور حقل العلاقات الدولية بتقبلها لتعدد وجهات النظر، في إطار الجدل الراهن في تاريخ تطور حالة العلم، هذا الجدل الذي يأتي في إطار مراجعة نظرية وفلسفية للعديد من العلوم الاجتماعية، والذي يركز على ثلاثة محاور مترابطة: الاهتمام بالوحدات، أو الأسس الكامنة خلف العلم والإطار المرجعي، والافتراضات والمسلمات التي ينطلق منها، والتعددية في المناهج التي يركز عليها<sup>(٥٦)</sup>.

ومن ثم فإن مراجعة حالة علم العلاقات الدولية، منذ نهاية الحرب الباردة قد اقترنت بأبعاد معرفية، ومنهجية، ونظرية متنوعة أبرزت جميعها تجدد الاهتمام بالأبعاد القيمية والمعيارية بصفة عامة، وبصعود دور الدين والثقافة في دراسة العلاقات الدولية بصفة خاصة<sup>(٥٧)</sup>.

وفي إطار هذه الاعتبارات تعددت العوامل والاعتبارات، التي دفعت باتجاه تنامي الاهتمام بالبعد الديني/الثقافي في العلاقات الدولية، ومن ذلك:

#### أولاً: تأثير مراجعة تيارات الحداثة:

برزت حركة إعادة تقييم دور الدين في المجتمع، والتي جاءت محصلة لعدد من المؤثرات، وقامت على مقولات عكس المقولات التي قامت عليها نظرية التحديث والعلمانية، فقد أدت الحداثة لتعميق دور الدين في المجتمع، وبالتالي إحياء دوره في العلاقات الدولية، وهو ما برز في عدد من المؤثرات، منها:

١- إن فشل جهود التحديث التي قادتها الدول الغربية في دول العالم الثالث، أدت لتنامي دور الدين، حيث نظر سكان هذه الدول إلى أن مقولات العلمانية الغربية، والتي كانت أساساً للحكومات الموالية للقوى الاستعمارية، التي سيطرت على هذه الدول، كانت سبباً في فشل جهود التنمية، في هذه الدول؛ لأنها كانت غير شرعية، ومن هنا حدثت العودة لما يعتبرونه شرعياً، ممثلاً في القيم الدينية والفلسفية التي يؤمنون بها.

(٥٥) أنطوني د. كينج، محرر، الثقافة والعولمة والنظام العالمي، ترجمة شهرت العالم وآخرين، المشروع القومي للترجمة (القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، ٢٠٠٥): ٢٨-٢٩.

(٥٦) ودودة بدران، «دراسة العلاقات الدولية في الأدبيات الغربية: مشروع العلاقات الدولية في الإسلام»، في مشروع العلاقات الدولية في الإسلام، تأليف نادية محمود مصطفى وآخرين (القاهرة: المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ١٩٩٦): ٨٢-٨٦.

(٥٧) انظر: نادية محمود مصطفى، «عملية بناء منظور إسلامي لدراسة العلاقات الدولية: إشكاليات خبرة البحث والتدريس»، في أعمال ندوة المنهجية الإسلامية والعلوم الاجتماعية: العلوم السياسية فؤدجاً، تحرير نادية محمود مصطفى، وسيف الدين عبد الفتاح (القاهرة: مركز الحضارة للدراسات السياسية، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ٢٠٠٢).

٢- إنَّ التحديث وإن كان قد قلل من شأن أساليب الحياة التقليدية، فإنه كان يقف عقبة أمام القيم والأخلاقيات التي تقوم على الدين، وبالتالي فإن هذا التراجع في دور التحديث وأهمية النظر إليه، كان لصالح إحياء دور الدين. فالتحديث ترتب عليه زيادة تأثير كل من الدولة ومؤسساتها من ناحية، والمؤسسات الدينية من ناحية أخرى، وهو ما صاحبه حدوث نوع من الصدام بينهما، كان في جانب منه لصالح المؤسسات الدينية، كما أن التحديث يصاحبه عادةً السماح بالمشاركة الجماهيرية في عملية صنع القرار، وفي مناقشة القضايا السياسية، وهو ما استفادت منه المؤسسات الدينية، وتعددت الوسائل التي اعتمدت عليها في فرض وجهات نظرها على الآخرين، وهو ما ساعد في إحياء تصاعد دور الدين في العملية السياسية.

٣- ساعدت الاتصالات الحديثة، وتطور وسائل الإعلام الدولية في تسهيل نقل الجماعات الدينية لأفكارها، وانتشار تأثير هذه الأفكار على غيرها من الجماعات الدينية الأخرى في مناطق أكثر اتساعاً عبر العديد من دول العالم.

٤- تعدد المنظمات الدينية التي تسهم في النشاط السياسي على المستويات الإقليمية والدولية، ومع اتساع نشاطها، تتجه إلى تحديث آليات عملها، وتطوير قدراتها في مجالات الإعلام، والاتصال، والاقتصاد، أما على المستوى المحلي، فإن هذه المؤسسات كانت بمثابة الشكل الرئيسي الذي يسمح فيه للأفراد بتطوير مهاراتهم الدينية والقيادية، والتي غالباً ما تكون مفيدة للأنشطة السياسية، حيث تتجه إلى التعبئة الجماهيرية والسياسية، وهو ما من شأنه إبراز دورها، وبالتالي مزيد من صعود دور الدين في العملية السياسية الداخلية والخارجية<sup>(٥٨)</sup>.

### ثانياً: طبيعة التحولات الدولية:

شهد النصف الثاني من القرن العشرين بروز الدوافع الدينية بروزاً واضحاً في العلاقات الدولية، وتمثل ذلك في العديد من المؤشرات، منها:

١- قيام عدد من الدول على أسس دينية (باكستان وإسرائيل)، وكذلك تعدد الجماعات والتيارات الدينية العابرة للقوميات، والتي لم تقتصر على ديانة بذاتها، بل شملت كل الديانات السماوية، فيما عرف بالمد الأصولي، أو «الصحوة الدينية» سواء في المسيحية، أو اليهودية، أو الإسلام، بل وكذلك في العديد من المعتقدات الفلسفية كالهندوسية، والكونفوشيوسية، والبوذية، والشتية، وتساعد تأثير هذه الجماعات في صياغة وتشكيل السياسات العالمية.

٢- بروز اصطفاغ عالمي للديانات الكبرى، في ثمانينيات القرن العشرين، في مواجهة الاتحاد السوفيتي والشيوعية، وبعد انهيار الاتحاد السوفيتي، تحول الاهتمام خلال فترة

Fox and Sandler, **Bringing Religion into International Relations**: 12-14. (٥٨)

التسعينيات إلى مجادلة أطروحات اليمين الأمريكي حول «صراع الحضارات»، و«الإرهاب»، بين «الغرب» و«الإسلام»، وصارت الصراعات الأمنية والعسكرية ذات جذور ثقافية. ولم يكن المسلمون وحدهم هم الذين أدركوا خطورة هذه الأطروحات، بل تنبّه لها رأس الكنييسة الكاثوليكية، البابا يوحنا بولس الثاني؛ ولذلك اتّجه لمحاورة المسلمين، وتحسين الأجواء مع الأرثوذكسية؛ حتى لا تتحول إلى دين قوميّ يؤجج الصراعات الدينية والمذهبية<sup>(٥٩)</sup>.

٣- الفراغ الذي أعقب انهيار وتآكل الإمبراطوريات الشمولية، وتنامي الشعور بالاضطراب الفكريّ على المستويين الفردي والجماعي، ومن ثم كانت العودة إلى استعارة المعاني من الأطر المرجعية الدينية، وغالبًا عبر العودة إلى الشروح، والتأويلات، والتفسيرات الفقهية والوعظية، أو الثقافة الدينية الشعبية الشائعة بكل دلالاتها، وتأسيسًا على الأصول في منابعها الأساسية. والنظر للترمت والطقوسية الأدائية والرمزية كتعبير عن سعي لتوازنات نفسية فردية وجماعية قلقة في عالم يتسم بالتوتر السياسي، وتكنولوجيا فائقة التطور. وأصبح اللجوء إلى الدين بمثابة إطار توازنيّ وحمائيّ ونفسيّ ورمزيّ، لا يحتاج إلى ثقافة مركبة<sup>(٦٠)</sup>.

٤- تأثير بعض الأحداث السياسية التي أدت إلى الاهتمام بالخطاب الديني في التعبئة السياسية، وفي صنع السياسات الخارجية لبعض الدول، كما حدث في توظيف العمليات العسكرية الأمريكية ضد العراق (١٩٩٠ و ٢٠٠٣) في نقد السلطات السياسية، ومواقفها، ولاسيما من قبل الجماعات الإسلامية السياسية المعارضة في هذه البلدان، ومعها الجماعات القومية العربية وبقايا الماركسية، واستخدام بعض المفردات والأوصاف السياسية، أو الدينية السلبية إزاء الإسلام في الشحن العاطفيّ في مواجهة الولايات المتحدة والغرب عمومًا.

٥- تصاعد العمليات الإرهابية، واستخدام هذه العمليات لإنتاج المزيد من الصور النمطية السلبية حول الإسلام كديانة، وعقائد، وشرائع، وقيم، وثقافة، وحول واقع المسلمين واتجاهاتهم الدينية والفكرية، وكان من أكثر هذه العمليات تأثيرًا أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١، والتي تعرضت لها الولايات المتحدة الأمريكية. والتي كان لها العديد من الانعكاسات، ليس فقط على تطور العلاقات الدولية، ولكن كذلك على تطور علم العلاقات الدولية<sup>(٦١)</sup>.

(٥٩) رضوان السيد، «في مواجهة الأصولية الإسلامية: انكسار الأحادية الأمريكية والتغيرات»، صحيفة الشرق الأوسط، عدد ١٠٢٧٦ (الثلاثاء ١٦ يناير ٢٠٠٧).

(٦٠) نبيل عبد الفتاح، النص والرصاص: الإسلام السياسي والأقباط وأزمات الدولة الحديثة في مصر (بيروت: دار النهار، ١٩٩٨): ٢٦٨.

(٦١) ستيف سميث، «العلاقات الدولية: الروابط بين النظرية والممارسة في السياسة الدولية»، مجلة العلاقات الدولية والتنمية (سبتمبر ٢٠٠٣)، مقالة إلكترونية متاحة عبر الإنترنت،

<http://www.geocities.com/adelzegagh/bridge.html>

### ثالثاً: الاستجابة العلمية للتحويلات العالمية:

أدت التحويلات الدولية السابق ذكرها، والتي شهدها العالم في نهاية القرن العشرين وبدايات القرن الحادي والعشرين، إلى توجيه الباحثين في حقل العلاقات الدولية إلى إعادة النظر في مكانة البعد الديني/الثقافي في دراسة هذا الحقل، وبدا وكأن هذا الحقل يستجيب لإدراك مغاير للوضع الذي كان سائداً قبل نهاية الحرب الباردة، جوهره أن ثمة حقبة دولية جديدة في طريقها للظهور، وأنه حينما يبدو النظام الدولي وكأنه يتحول ثقافياً بشكل ذاتي أسرع من تحوله اقتصادياً وسياسياً، يكون طبيعياً أن يعيد حقل العلاقات الدولية النظر في اقتراباته البحثية، ومنطلقاته الفكرية، ورويته النظرية والأمبريقية. ومع اتساع نطاق الرؤية النقدية؛ اتسع نطاق المرونة في حقل العلاقات الدولية.

ومع التأكيد على مفاهيم القومية، والهوية، والوطنية، والتقاليد، والجذور، والتي شكلت محاور رئيسة في العلاقات الدولية طوال مرحلة التسعينيات من القرن العشرين، تزايد الاهتمام بالبعد الديني/الثقافي في العلاقات الدولية، وخاصة مع وجود اتجاه يري في النظام الدولي حيزاً تهيمن عليه الصراعات بين الثقافة والعرقية، وأنه قد دخل مرحلة دولية جديدة من الصراع القائم على الأبعاد الدينية، والقيمية، والثقافية<sup>(٦٢)</sup>.

وفي هذا الإطار برزت إشكالية العلاقة بين الداخلي والخارجي، والتي وقعت في صميم جهود التنظير التي شهدتها كل مرحلة من مراحل تطور العلاقات الدولية في القرن العشرين، إلا أن المرحلة الراهنة شهدت تزايداً مطرداً في درجة تأثير الخارجي على الداخلي، وفي طبيعة هذا التأثير ونطاقاته، بحيث برز وجود اختراق كثيف من الخارجي، تآكلت معه الحدود بينه وبين الداخلي، ولم يعد هذا الاختراق قاصراً على النطاقات السياسية أو الاقتصادية، ولكنه امتد ليشمل النطاقات الاجتماعية والثقافية أيضاً، وللتعاطي مع هذه المتغيرات وتلك التحويلات في إطار علم العلاقات الدولية، برز اتجاهان رئيسان:

الأول: الداعي إلى مراجعة النظريات والاقترابات القائمة والتوفيق بينها:

وينطلق من أن اهتمام منظري العلاقات الدولية بموضوعات مثل القيم، والأخلاق، والرموز، والمعارف، وتأثيرها على العلاقات الدولية، جاء من اعتبارها موضوعات فرض الواقع التعامل معها. ومن ثم كان على نظريات العلاقات الدولية المختلفة إيجاد سبل للتعامل معها كسبيل لاستمرارية هذه النظريات، وتجديد قدراتها الوصفية والتفسيرية لهذا الواقع.

Fred Halliday, "Culture and International Relations: A New Reductionism?" in **Confronting** (٦٢) **the Political in International Relations**, edited by Michi Ebata and Beverly Neufeld ([New York]: Macmillan Press, 2000): 47–49.



وقامت جهود هذا التيار على تحديد أوجه القصور في التنظير السائد، أو في اقتراحات إصلاح هذا التنظير، وذلك من خلال:

(أ) التوليف بين النظريات القائمة: وهذا التوليف لا يعني تجاهل الاقتراب العلمي لدراسة العلاقات الدولية، وإنما العمل على تطويره، وإذا كان العلماء الطبيعيون يستطيعون إدراك أن المنهج العلمي التقليدي لم يستطع «نمذجة» الواقع على نحو كامل، فإنه يمكن للعلوم الاجتماعية فعل المثل، وفي إطار هذا التوليف تأتي أهمية التوفيق بين الواقعية وبين المنظور الليبرالي؛ لأن فشل نظريات العلاقات الدولية في التنبؤ بنهاية الحرب الباردة، لا يعني أن نظرياتها عديمة الجدوى. ولكنها بحاجة لتعديلات ضرورية، يمكن أن تسهم الليبرالية الجديدة في تقديمها. خاصة وأن فترة ما بعد الحرب الباردة تصلح كنموذج يتطلب مقتربات توفيقية<sup>(٦٣)</sup>.

(ب) الاهتمام بأبعاد جديدة فرضها الواقع: مثل العلاقة بين الداخل والخارج، ودور الأفكار والرموز والقيم، وجاءت الدعوة للاهتمام بهذه الأبعاد بوسائل مختلفة، منها: استكمال النظريات القائمة بمقتربات تؤكد على دور هذه الأبعاد، وتنطلق من تفاعل التأثيرات الداخلية والدولية على سلوك الدول، والاهتمام بدور الأفكار والقيم والمعارف في تأثيرها على العلاقات الدولية، والاستعانة بمقتربات من حقول أخرى أقدر على دراسة هذه الأبعاد، مثل إسهامات علماء السوسيولوجي والأنثروبولوجي حول الثقافة، والقيم، والهوية وتأثيرها في الأوضاع السياسية<sup>(٦٤)</sup>. أو الجمع بين النظريات القائمة لتناول وتحليل هذه الأبعاد الجديدة<sup>(٦٥)</sup>.

الثاني: إعادة بناء منظورات تحليل العلاقات الدولية:

اتخذ فريق من منظري العلاقات الدولية من قضية الاهتمام بالأبعاد القيمية والثقافية، وتأثيرها على العلاقات الدولية فرصة لمراجعة ومعالجة المضمون القيمي للتيارات الوضعية كخطوة أساسية لرفض ما تقوم عليه من افتراضات، وإعادة الاعتبار للنظرية القيمية للعلاقات الدولية. ودعا أنصار هذا الاتجاه إلى ضرورة وجود تنظير جديد قائم على أسس جديدة، وتغيير الأسس القائمة، ليس فقط بمجرد إدخال تعديلات على مستوى النظريات المختلفة، أو على مستوى ما تعالجه من موضوعات، وإنما إعادة النظر في الرؤية الوضعية التي حكمت هذا التنظير لفترات طويلة، والعمل على إعادة الاعتبار للتنظير المعياري وللنظرية المعيارية

(٦٣) انظر: مصطفى، مشروع العلاقات الدولية في الإسلام: ٢٠.

(٦٤) Martha Fennimore, "Norms, Culture, and World Politics: Insights from Sociology's Institutionalism", *International Organization* 50, no. 2 (Spring 1996): 325-330.

(٦٥) Joel H. Rosental, "Rethinking the Moral Dimensions of Foreign Policy", in *Controversies in International Relations Theory: Realism and the Neoliberal Challenge*, edited by Charles W. Kegley Jr. (New York: Martin's Press, 1995): 317-329.



للعلاقات الدولية، وخلق المناخ الملائم للاهتمام بقضايا ومفاهيم معينة كالثقافة، والحضارة، والدين، والأخلاق، والهوية، والقيم، ورفض التعميمات الوضعية ومقولاتها المطلقة، والتي كانت سبباً في الحد من تطوير نظرية قيمة للعلاقات الدولية. وقد وفرت التغيرات الجوهرية التي شهدتها واقع العلاقات الدولية الفرصة لإجراء هذه المراجعة. وخاصة مع فشل الوضعية في فصل القيم عن الحقائق<sup>(٦٦)</sup>.

هذا الفشل الذي يرجع في جانب منه إلى التحيز المعرفي والمناهجي عند مُنظري الوضعية في العلاقات الدولية، والذي نتج عنه فصل حاد بين ما يروونه حقائق وبين القيم؛ مما أعطى أولوية تحليلية للمعرفة المبنية على تلك الحقائق، هذا في الوقت الذي تعاني فيه هذه «الحقائق» من الانتقادات، فهي تعاني من الإبهام، كما لا يمكنها إثبات أو دحض النظريات بالطريقة التي تقترحها الوضعية المنطقية، حيث لا تقف هذه الحقائق بمنأى واستقلالية عن النظرية التي تختبرها. وكل نظرية تُبنى على أساس التحيز إلى «الالتزام» بمبدأ معين. ويختار المنظرون النموذج الذي يلائم التزاماتهم وتحيزاتهم على نحو أفضل من غيره<sup>(٦٧)</sup>.

فالمطلوب في المرحلة الراهنة، ليس مجرد الاهتمام بدرجة أكبر بقضايا ذات طبيعة قيمية، وإنما الاعتراف بأنه دائماً ما كانت دراسات السياسات الدولية، وعلى نحو لا يمكن تجنبه، ذات طبيعة معيارية. فليس المطلوب توجيه الاهتمام لمعالجة قضايا واهتمامات قيمية، وإنما وجودها في صلب قضايا العلاقات الدولية، وفي طريقة تناولها<sup>(٦٨)</sup>.

#### رابعاً: توظيف البعد الديني لتحقيق المصالح الإستراتيجية:

ارتبط تصاعد الاهتمام بالبعد الديني / الثقافي وتأثيره على العلاقات الدولية، في جانب منه، بوجود دوافع سياسية، مرتبطة بمصالح القوى الدولية، وفي إطار تحليل هذه الدوافع، وبيان تأثيرها على تطور العلاقات الدولية، برز اتجاهان رئيسان:

الأول: يرى أن الدوافع التوظيفية للبعد الديني / الثقافي هي التي تحدد تأثيره: فالحديث عن الثقافة والحضارة والدين في الخطاب الغربي، اقتترن بمراحل التحولات الكبرى في التاريخ، والغرض منها سياسياً، فإذا كان القرنان الخامس عشر والسادس عشر يشكلان مرحلة التأسيس لأوروبا الحديثة، فإنهما يشكلان أيضاً مرحلة التأسيس للعلاقات غير المتكافئة في العالم الإسلامي والشرق. والتي تطورت إلى رأسمالية توسعية تعتمد على الحروب والاكتماس

Mark A. Neufeld, *The Restructuring of International Relations Theory* (Cambridge: (٦٦) Cambridge University Press, 1995): 96–106.

Mervyn Frost, *Ethics in International Relations: A Constitutive Theory* (Cambridge: (٦٧) Cambridge University Press, 1996): 10–19.

Neufeld, *The Restructuring of International Relations Theory*: 107–109. (٦٨)

والسيطرة. وعلى الرغم من وجود مشروع حضاريّ عالمي، خلال القرنين التاسع عشر والعشرين، فإنه يعبر عن مصالح القوى والدول الرأسمالية الصناعية المهيمنة على العالم في ظل سيطرة ثقافة الاستهلاك ومعاييرها القيمية أحادية الجانب<sup>(٦٩)</sup>.

فالعوامل الاقتصادية والاجتماعية تشكل المرجعية الحقيقية للأحداث الدولية، فهي ليست دلائل على تأثير متزايد لعوامل الثقافة والحضارة والدين. فهذه العناصر اعتبرها الخطاب الغربيّ منذ أواخر القرن التاسع عشر خصوصيات ثقافية، وتم توظيفها في السياسات الغربية تجاه المجتمعات الأهلية. وإذا كانت هذه العناصر تتصاعد أهميتها الآن، فإن هذا التصاعد هو تعبير عن توتر ومخاوف وهواجس جماعية، ناجمة عن عوامل كثيرة لا علاقة لها بالثقافة أو الحضارة أو الدين، كالفقر، وسوء توزيع الثروة، والاختلالات الديموغرافية، والبطالة، والخلل في توزيع السلطة، والصراعات الأهلية، والأزمات الاقتصادية.

الاتجاه الثاني: التأكيد على استخدام البعد الثقافيّ لحماية مصالح وأهداف القوى الكبرى؛ فالاهتمام بالعلاقة بين الحضارات وإحياء البعد الثقافيّ الحضاريّ، جاء لاعتباره مجالاً تتجسد على صعيده صراعات جديدة للقوة، واختبار توازنات القوى، نظراً لأن دور العوامل الاجتماعية والثقافية قد برز، أو تجدد بروزه، في العلاقات الدولية بالمقارنة بالبروز السابق للعوامل التقليدية السياسية الاستراتيجية، التي حازت الأولوية حتى نازعتها الصدارة، منذ بداية السبعينيات، العوامل السياسية الاقتصادية<sup>(٧٠)</sup>.

ومع بروز «مصطلح العولمة»، وحرص الاقترابات النظرية على تناول أبعادها الثقافية والاجتماعية، إلى جانب الأبعاد التقليدية، أصبحت عولمة الثقافة والمجتمعات، من أهم المستجدات التي تميز المرحلة الراهنة من مراحل تطور العلاقات الدولية؛ مما تطلب تقديم رؤية شاملة حول خريطة الأبعاد المختلفة للعولمة. ولم يكن الدافع وراء كثافة الحديث عن هذه الأبعاد مواجهة تحديات الواقع أو الاستجابة لها فقط، ولكن أيضاً تحليل الإطار القيميّ الذي يغلف هذا الواقع ويؤطره، والذي ينبثق من منظومة القيم والمصالح الغربية الرأسمالية. مما يعكس تأكيد القناعة بأن المواجهة ليست حول السياسة والاقتصاد فقط، ولكن الحضارة والدين في قلبها<sup>(٧١)</sup>.

الأمر الذي يفرض تسكين البعد الديني (أو الثقافيّ أو الحضاري) في منظومة الأبعاد المتفاعلة، ومنها أبعاد مادية مختلفة، فلا يمكن اجتزاء تفسير، أو تبرير ظاهرة ما أو أحداث ووقائع محددة ببعد ديني، أو ثقافي، أو حضاري فقط، والعكس صحيح، ولكن تزايد الاهتمام بالأبعاد القيمية جاء بغرض استعادة الاهتمام بتأثيراتها واتجاهاتها ووزنها، مقارنة بالأبعاد الأخرى، وليس إعلاء أو استبعاد مجموعة على حساب الأخرى.

(٦٩) د. وجه كوثراني، «صدام الحضارات أم إدارة أزمات»، في الغرب وبقية العالم: بين صدام الحضارات وحوارها (بيروت، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث، ٢٠٠٠): ٩٦-٩٩.

(٧٠) نادية مصطفى، محرر، «إعادة تعريف السياسي: رؤية من داخل حقل العلاقات الدولية»، في علم السياسة: مراجعات نظرية ومنهجية، سلسلة محاضرات الموسم الثقافي ٤، ٥ (القاهرة: جامعة القاهرة. كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ٢٠٠٤): ٤٢٣-٤٣٣.

(٧١) نادية محمود مصطفى، «حوار الحضارات في ضوء العلاقات الدولية الراهنة»، في محاضرات في حوار الحضارات: أعمال ندوة كيف ندخل سنة حوار الحضارات؟ (دمشق: المستشارية الثقافية للجمهورية الإسلامية الإيرانية، ٢٠٠١): ١٧١-١٧٢.

### المبحث الثالث

#### مؤشرات تصاعد تأثير البعد الديني في العلاقات الدولية

ارتبط الاهتمام بالبعد الديني / الثقافي في العلاقات الدولية، بالتحويلات القيمية العالمية، فمع ازدياد موجة العودة إلى الأصوليات، وتفسيرها على أنها مصادر النزاع الدولي المقبل، تزايدت مخاوف الغرب من ظهور جيل جديد ينظر إلى الغرب من مَرَكَبِ نقص، ويشكك في الأسس الفلسفية للحضارة الغربية؛ بما يعني قرب انتهاء الهيمنة الغربية في ظل المتغيرات العالمية الراهنة. وهنا أصبح أحد أهداف إعطاء أولوية للبعد الديني / الثقافي، هو احتواء النتائج السلبية التي يمكن أن تترتب على هذه التحويلات، من ناحية، ومواكبة التحويلات التي يشهدها حقل العلاقات الدولية، والتي هي في جانب رئيس منها انعكاس مباشر للتحويلات الدولية، في إطار من جدلية التأثير والتأثر بين التحويلات الدولية والتحويلات في حقل العلاقات الدولية.

وفي هذا الإطار تعددت مؤشرات تصاعد تأثير البعد الديني في العلاقات الدولية، ومن بين هذه المؤشرات:

#### أولاً: تصاعد تأثير الرموز والتيارات الدينية في العلاقات الدولية:

حيث شهدت المرحلة الراهنة تصاعد تأثير رجال الدين والتيارات الدينية في صياغة توجهات العلاقات الدولية وتحديد أجندتها الرئيسية، وهو ما برز في الجوانب التالية:

١- تنامي دور رجال الدين في العلاقات الدولية: مع نهاية القرن العشرين ظهر تطور جديد في العلاقات الدولية، تمثل في تغير محتوى الصراع، حيث لم تعد الصراعات متجذرة في أيديولوجيات الحرب الباردة. وبدلاً من ذلك أصبح معظمها ينبع من الصدمات ذات الصلة بالهوية الجماعية سواء على أساس عرقي، أو إثني، أو قومي، أو ديني، واتجاه هذه الصراعات إلى الحدوث، وفقاً للخطوط الفاصلة بين القوميات المتنافسة، أو في المواقف التي تعاني فيها المجتمعات من قيود المنافسة الاقتصادية، والتطلعات المتزايدة.

ومع تعدد مصادر هذه الصراعات، وعجز الوسائل التقليدية عن التعامل معها، نظراً لأن المطلوب ليس فقط فهم مصالح الأطراف المتصارعة، ولكن أيضاً فهم الجوانب ذات الصلة بالجوانب المعنوية، كحق تقرير المصير والعدل والحرية. فقد أدت هذه الفجوة، بالإضافة إلى الطبيعة المتغيرة للصراع، إلى تنامي الدور الذي يقوم به مواطنون من خارج الحكومة، على رأسهم الرموز الدينية، والأشخاص الذين تحركهم دوافع روحية، للقيام بأشكال متعددة من الوساطة وحل الصراعات.

ولأن الأشخاص الذين يعملون من منطلق ديني أو روهي تم تجاهلهم في دراسة العلاقات الدولية، خلال العقود السابقة، فإن تجاربهم يجب أن تحظى بما تستحقه من اهتمام. فمثل هؤلاء الأشخاص يملكون القدرة على الوصول بمعدلات أفضل إلى فئات أوسع على المستوى الفردي، خاصة في حالة وجود صور لعدم المساواة وعدم الأمن، بدرجة أكبر من معظم القادة السياسيين الذين يمارسون السلطة. كما أنهم أكثر قدرة على التعامل مع القضايا ذات الصلة بالجوانب الأخلاقية والاحتياجات الروحية.

وهو ما ساعد في جانب منه على بروز نمط من الفاعلين، يتمثل في الشخصيات والقيادات الروحية التي تعمل على تشجيع التغيير السلمي من خلال الوساطة الرسمية في بعض الأحيان، ومن خلال الدبلوماسية غير الرسمية في أحيان أخرى<sup>(٧٢)</sup>.

٢- تصاعد تأثير بعض من الجماعات الأصولية ذات المرجعية الإسلامية، واتجاهها نحو استنفار القوة الدفاعية للإسلام كحائط صد إزاء الضغوط الخارجية، ودفاعاً عن الهويات الإسلامية، وإطاراً للتماسك في مواجهة عمليات التفكك التي تقودها بعض الإدارات السياسية الغربية.

٣- تنامي تأثير عدد من تيارات اليمين الأمريكي وجماعات الضغط المسيحية، الصهيونية، في السياسة الخارجية الأمريكية، ودورها في العمل على توتير العلاقات بين الإدارة الأمريكية الجمهورية بقيادة جورج دبليو بوش، وبين بعض الدول العربية والإسلامية، سواء عبر بعض من الجماعات، واللجان المؤثرة كاللجنة الأمريكية للحريات الدينية الدولية، أو عبر أشكال من المنظمات التطوعية المدنية، المعنية بالحريات الدينية في العالم العربي والإسلامي<sup>(٧٣)</sup>.

### ثانياً: مراجعة حالة علم العلاقات الدولية:

بالنظر إلى حالة علم العلاقات الدولية منذ نهاية الثمانينيات والتسعينيات، وبعد نهاية الحرب الباردة، وأحداث الحادي عشر من سبتمبر، ومن خلال القراءة المقارنة في أدبيات مراجعة هذه الحالة، والأدبيات النظرية حول المنظورات الكبرى التي شهدتها العلم والجدالات

Johnson Douglas, "Introduction: Beyond Power Politics", in **Religion: The Missing Dimension of Statecraft**, edited by Douglas Johnson and Synthia Sampson (New York: Oxford University Press, 1994): 3-7.

(٧٣) رضا هلال، الحرب الأمريكية العالمية: قيادة المحافظين الجدد واليمين الديني (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٣): ٤٧-٥٨.

بينها<sup>(٧٤)</sup>. اتفق منظرو العلاقات الدولية على أن العلم يمر بأزمة ويحتاج إلى مراجعة، ومن أهم مؤشرات هذه الأزمة:

١- عدم وجود منظور سائد ومهيمن على مجال الدراسة؛ ومن ثم تعدد المنظورات المتنافسة على نحو يعكس وجود فوضى نظرية، وخاصة مع تعدد روافد كل منظور، ومع تعدد مسميات كل رافد وفقاً للبعد محل الاهتمام، منهجياً أو مضمونياً.

٢- عدم وجود نظرية عامة للعلاقات الدولية، إلى جانب فشل النظريات الكبرى داخل كل من الاقتراعات التطورية، والهيكلية والسلوكية في التنبؤ بنهاية الحرب الباردة، مع اهتزاز الخطوط الفاصلة بين علم العلاقات الدولية وعلوم اجتماعية وإنسانية أخرى، نظراً لانتساع نطاقه وحدوده، وتعدد أجندة موضوعاته، بعد أن تجدد الاهتمام بالأبعاد الدينية والثقافية والحضارية في دراسة العلاقات الدولية، وبأنماط جديدة من الفواعل والعمليات.

٣- حالة السيولة التي تعكسها مرحلة «المابعديات» (ما بعد الحرب الباردة، ما بعد الحداثة، ما بعد الوضعية) سواء على صعيد المنهج أو المضمون. فمع انتهاء الحرب الباردة، شهد التنظير للعلاقات الدولية مرحلة اختلفت فيها الرؤى حول خصائص العلاقات الدولية في هذه المرحلة، وأهم القوى المؤثرة فيها. وتبلور السؤال التالي بوضوح: هل كشف انتهاء الحرب عن خصائص جديدة؟ أم أن تراكم خصائص جديدة قد قاد إلى انتهاء الحرب؟ ومن ثم هناك حاجة لمنظور جديد لدراسة العلاقات الدولية وكان من أهم ملامح مراجعات ما بعد الحرب الباردة، وما بعد الوضعية، في دراسة وتحليل العلاقات الدولية:

(أ) بروز أهمية الدين والثقافة في دراسة العلاقات الدولية، كمرحلة ثالثة من مراحل تطور علم العلاقات الدولية، بعد أن حازت الاهتمام والأولوية في ظل سيادة المنظور الواقعي القضايا والأبعاد العسكرية الأمنية، ثم نافستها في مرحلة تالية قضايا الاقتصاد السياسي الدولي<sup>(٧٥)</sup>.

(٧٤) من أهم هذه الأدبيات، انظر:

- K. J. Holsti, "Along the Road to International Relations Theory", **International Journal**, no. 2 (1984); P. Viotti and M. Kauppi, **International Relations Theory: Realism, Pluralism, Globalism and Beyond** (New York: Macmillan, 1993); J. Lewis Gaddis, "International Relations Theory and the End of the Cold War", **International Security** 17, no. 3 (Winter 1992/1993).

(٧٥) من أهم الأدبيات التي تناولت دور الثقافة في العلاقات الدولية:

Youssef Lapid, ed, **The Return of Culture and Identity in International Relations Theory** (Boulder, CO: Lynne Rienner Publishers, 1996); Fred Halliday, "Culture and International Relations: A New Reductionalism?" in **Confronting the Political in International Relations**, edited by Michi Ebata and Beverly Neufeld ([Agawam, MA]: Millennium Press Ltd, 2000); Marysia Zalewski and Cynthia Enloe, "Questions about Identity on International Relations", in **International Relations Theory Today**, edited by K. Booth and S. Smith (PA: Pennsylvania State University press, 1995): 279-305; Simon Murden, "Culture and

(ب) مراجعة المنهج الوضعي السلوكي الإمبريقي، وهي المراجعة التي قادت إلى رد الاعتبار للقيم. على أساس أن أحد أهم أسباب عدم الوصول إلى نظرية عامة، أو عدم وجود منظور سائد، هو إهمال القيم والتاريخ والفلسفة. ومن هنا كانت القيم، إلى جانب غيرها من الأبعاد، محوراً أساسياً من محاور الجدل الثاني الكبير في تاريخ العلم، الجدل بين السلوكية والتقليدية<sup>(٧٦)</sup>.

وقد اقترن بتجدد الاهتمام بالقيم، بروز الأبعاد الثقافية والدينية، وخاصة منذ نهاية الحرب الباردة. وبقدر ما شهدت حالة العلم جدالاً حول القيم، تبلورت أيضاً جدالات حول: هل حدث تحول في منظورات دراسة العلاقات الدولية نظراً لبروز دور الدين والثقافة على مستوى التنظير والواقع؟ وهل المتغيرات الثقافية والدينية هي متغيرات مستقلة أو تابعة؟، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى هل الاختلافات بين الثقافات والأديان لا بد وأن تقود إلى صراعات؟ وما تأثيرها على استقرار وأمن وسلام العالم؟ وما أنماط العلاقات بين الأديان والثقافات وبين المصالح وتوازنات القوى؟

ويكشف استمرار هذه الجدالات وعمقها وامتدادها كيف أن دراسة العلاقات الدولية مازالت تشهد حالة مراجعة قادت إلى الحديث عن إعادة تعريف السياسي. فالمداخل القيمية والمداخل الثقافية والحضارية (إلى جانب الدينية) أسهمت في إعادة تعريف مستوى التحليل بعيداً عن المستوى التقليدي (الدولة والنظام الدولي) كما أسهمت في إعادة تحديد نطاق موضوعات العلم ليتسع لموضوعات جديدة<sup>(٧٧)</sup>.

وإذا كانت مرحلة ما بعد السلوكية، قد أدت إلى درجة من إعادة تعريف السياسي؛ نتيجة اتجاه الاهتمام نحو فواعل جديدة من غير الدول، ونحو قضايا جديدة ذات أبعاد اقتصادية، فإن المرحلة الراهنة من تطور منظورات العلم تعالج ما سبق من إهمال للمتغيرات الدينية والثقافية، في محاولة لتجاوز مرحلة علمانية ومادية العلم المفرطة. كما أنها تعالج إهمال مستويات للتحليل وفواعل لحساب تفوق مستوى الدولة القومية؛ ولذا تجدد الاهتمام بمستويات أكثر

World Politics", in **Globalization and World Politics**, edited by S. Smith and K. Booth, 2<sup>nd</sup> ed. (Oxford: Oxford University Press, 1997).

(٧٦) انظر على سبيل المثال:

Keen Booth, "Security in Anarchy: Utopian Realism in Theory and Practice", **International Affairs** 67, no. 3 (1991): 527- 545; Martha Finnemore, "Norms, Culture and World Politics": 325- 345; Miles Kahler, "Rationality in International Relations", **International Organizations** 52, no. 4 (Autumn 1998); Seymon Brown, **International Relations in a Changing Global System: Toward a Theory of the World Polity** (n.p.: Westview press, 1992).

(٧٧) مصطفى، «إعادة تعريف السياسي في العلاقات الدولية»: ٦٧.



كلية وشمولاً مثل الجماعة العالمية. وهو ما انعكس على منهجية واقترايات دراسة العلاقات الدولية، حيث تبلور الاهتمام بتأثير الأفكار والقيم إلى جانب العوامل المادية<sup>(٧٨)</sup>.

وظهرت دعوة للاهتمام بما يمثله الدين من تحدٍ لنظرية العلاقات الدولية، تتجاوز وتعدى بروز الاهتمام التقليدي (أو المتجدد) بأثر الدين على قضايا العلاقات الدولية ومسار تفاعلاتها، صراعاً أو تعاوناً<sup>(٧٩)</sup>.

وتتقد هذه الدعوة حالة «نفي الدين» في ظل النموذج الواقعي التقليدي من ناحية، وحالة استدعائه الحالية في أطروحات صدام الحضارات وغيرها من الأطروحات التي تربط جميعها غالباً بين عودة ظهور الدين وبين مناخ حرب باردة جديدة وخطر السياسات الأصولية الدينية، وتهديد الإرهاب العالمي وحالة الفوضى التي يعيشها العالم، من ناحية أخرى.

وفي المقابل تدعو لبيان كيف أن الاهتمام بالتقاليد الدينية الكبرى العالمية يمكن أن يقود إلى إنجازات نظرية وسياسية خلّاقة، فالمطلوب ليس إدخال تعديلات في الأطر النظرية القائمة التي تتعامل مع دور الأفكار والثقافة والهوية. ولكن وضع طرق نظرية جديدة؛ لتفسر وتبرز مغزى العلاقة بين الدين والسياسات، ومن ثم فإن عودة الدين تحمل معها فرص تحرير العلاقات الدولية من قيودها الذاتية النظرية، وتجاوز الجدالات عن الثقافة والتعددية الثقافية في الفكر الديني المعاصر، واستكشاف كيف يقدم الفكر الديني المعاصر طرقاً جديدة للبحث والتفكير<sup>(٨٠)</sup>. كما يصبح التحدي الأكبر للساعين إلى استخدام الأبعاد الدينية/ الثقافية في العلاقات الدولية ليس فقط الدفاع عنها أمام ناقدتها، بل في انتقائهم من بين العديد من المناهج الثقافية المتوافرة<sup>(٨١)</sup>.

ولكن مع التأكيد على أن الاهتمام بصعود البعد الديني/ الثقافي، لا يعني الاتفاق على أولوياته مقارنة بغيره من الأبعاد، أو على نمط تأثيراته، سلباً أو إيجاباً على العالم، ودرجة استقراره،

Alexander Wendt, **Social Theory of International Politics** (Cambridge: Cambridge University Press, 2004).

Paylos Hatzopoulos and Fabio Petito, eds., **Religion in International Relations: The Return from Exile** (New York: Palgrave/ Macmillan, 2003).

(٨٠) د. نادية مصطفى، عملية بناء منظور إسلامي لدراسة العلاقات الدولية: إشكاليات خبرة البحث والتدريس، (في)، نادية مصطفى، د. سيف الدين عبد الفتاح، دور المناهج الإسلامية في العلوم الاجتماعية: حقل العلوم السياسية نموذجاً، (القاهرة، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، مركز الحضارة للدراسات السياسية، ٢٠٠٢): ١٨٧-٢٤٠؛ وانظر كذلك: سمير أمين، بعض قضايا للمستقبل: تأملات حول تحديات العالم المعاصر (القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٩١): ١٦٤.

(٨١) من أهم الأدبيات التي تناولت هذه المتغيرات، انظر:

A. B. Bozeman, **Politics and Culture in International History: Form Ancient Near East to The Opening of The Modern Age** (London: Transaction Publishers, 1994); Ibid: 5-11; Samuel P. Huntington, **The Clash of Civilizations and the Remaking of World Order** (NY: Touchstone, 1996): 26-28, 26-27, 49.

وعلى السلم والأمن الدوليين، حيث اختلفت المنظورات الكبرى التي شهدتها علم العلاقات الدولية حول هذين الأمرين المتداخلين، العلاقة بين البعد الديني/الثقافي، والقوة والمصلحة كمحرك للعلاقات الدولية من ناحية، وآثار هذا البعد الديني/الثقافي، من ناحية أخرى<sup>(٨٢)</sup>.

وفي إطار هذه التحولات، طرح منظرو العلاقات الدولية عدداً من المفاهيم والمقولات الأساسية، التي شكلت محاور رئيسية للجدل الفكري، حول الأبعاد القيمية والدينية، وتأثيرها في تطور دراسة العلاقات الدولية، وتمحور الجدل بصفة أساسية حول أطروحات «العولمة»<sup>(٨٣)</sup>، و«صدام الحضارات»، و«نهاية التاريخ»، و«المنظورات الدينية لتفسير العلاقات الدولية»:

فقد شكل صعود الأبعاد الاجتماعية الثقافية في تحليل العولمة، إلى جانب الأبعاد السياسية والاقتصادية، إضافة حقيقية في دراسة التغيرات العالمية، وكان لهذا الصعود عدة مدلولات، أبرزها: إن الاختلاف حول العولمة ليس حول تداعياتها فقط، بقدر ما هو حول البعد القيمي لمضمون هذه التداعيات وعواقبها؛ ولهذا فإن الجدل بين الاتجاهات الفكرية والنظرية المختلفة، قد اكتسب أبعاداً قيمية واضحة، واقترب عصر العولمة بإحياء البعد القيمي في الدراسات الدولية.

ولم يكن صعود الاهتمام بالأبعاد الثقافية الحضارية على صعيد دراسات التغير العالمي، منفصلاً عن الأبعاد السياسية والاقتصادية، بل جاء تعبيراً عن التفاعل مع السياسي والاقتصادي، بل واتجاه السياسي والاقتصادي إلى توظيفه، فالحديث عن الديمقراطية، وحقوق الإنسان، واقتصاد السوق، والتكيف الهيكلي، لا ينفصل عن الأبعاد الثقافية الحضارية، وبالرغم من الحديث عن عدم الفصل بين الأبعاد الثلاثة (الحضارية، السياسية، الاقتصادية)، إلا أنه يظل لوضع الأبعاد الثقافية خصوصية في هذه المرحلة، فبعد أن تحققت الهيمنة السياسية، والعسكرية، ثم الاقتصادية للنموذج الغربي، لم يتبق إلا اكتمال الهيمنة الثقافية أيضاً<sup>(٨٤)</sup>.

وهنا أصبح الدين حاضرًا في مواجهة ما تطرحه العولمة من مفاهيم وأفكار وممارسات، ولكن مع الأخذ في الاعتبار أن ذلك لا يعني تجاهل جوهر المصلحة القومية العليا للقوة المنتصرة، والتي ليست بالقطع دينية، وإنما يُستدعى الدين بهدف تغطية المصالح الحقيقية<sup>(٨٥)</sup>.

(٨٢) مصطفى، «إعادة تعريف السياسي: رؤية من داخل حقل العلاقات الدولية».

(٨٣) نادية محمود مصطفى، «العولمة وحقل العلاقات الدولية»، في العولمة والعلوم السياسية، تحرير حسن نافعة، وسيف الدين عبد الفتاح، سلسلة محاضرات الموسم الثقافي للعام الجامعي ١٩٩٨/١٩٩٩ (القاهرة: جامعة القاهرة. كلية الاقتصاد والعلوم السياسية. قسم العلوم السياسية، ٢٠٠٠): ١٠٢.

(٨٤) مصطفى، «التحديات السياسية الحضارية الخارجية للعالم الإسلامي: بروز الأبعاد الحضارية الثقافية»: ٨٣-١٠١.

(٨٥) Anthony Giddens, *The Consequences of Modernity* (California: Stanford University Press, 1990).



أما عن أطروحة صدام الحضارات، فيقوم جوهرها، كما أسس لها «صمويل هنتنجتون»<sup>(٨٦)</sup>، على أن الصراع العالمي هو صراع ثقافات وأديان وليس مصالح، وتفسير تقدم الدول وتأخرها بحسب الحالة الثقافية والانتماء الديني<sup>(٨٧)</sup>. ووضع «هنتنجتون» تصوراته للعالم في مرحلة ما بعد الحرب الباردة على أن «الثقافة» تشكل مصدرًا للصراعات الرئيسية بين البشر<sup>(٨٨)</sup> وتحل «ظاهرة الصدام الحضاري» محل «الحرب الباردة»، كما أعاد النظر في خريطة العالم، حيث الحدود الفاصلة بين دولها هي الحدود الحضارية، وليست الحدود السياسية والأيدولوجية مثلما كان الحال في الحرب الباردة، وهذه الحدود هي نفسها «خطوط المعارك»، وتقوم بين سبع حضارات رئيسية، بالإضافة إلى أخرى ثامنة محتملة (الغربية، الأمريكية اللاتينية، الأرثوذكسية، الإسلامية، الكونفوشيوسية، الهندوسية، اليابانية، وربما الحضارة الإفريقية)، وبالرغم من الخلط في تحديد مفهومي «الثقافة والحضارة» من جهة، وبين «الحضارة والدين» من جهة أخرى، إلا أنه يخرج بأن نزاعات المستقبل ستحدث على امتداد خطوط التقسيم الثقافية التي تفصل هذه الحضارات الواحدة عن الأخرى<sup>(٨٩)</sup>.

وردًا على مقولات «هنتنجتون»، تؤكد «د. نادية مصطفى» على أن إشكالية العلاقة بين الحضارات، تقاطع وتتداخل مع مناطق أخرى، كما تطرح موضوعات هامة كدور الدين في السياسة الداخلية والخارجية، والذي يحدد الاهتمام بالأبعاد القيمية الأخلاقية للقضايا الدولية المختلفة التقليدية منها والجديدة، والتي تحمل أبعادًا ثقافية حضارية واضحة تقع في صميم أي حوار بين الحضارات، كما أن اختلاف المنظورات حول دور الدين/القيم، يعكس اختلافات حضارية وثقافية هامة، ومن ثم فإن القراءة المقارنة النقدية التراكمية بين أدبيات العلاقة بين الحضارات، من شأنها أن تخلص إلى تحديد الاتجاهات الكبرى التي ينقسم بينها هذا الخطاب ومضامين كل منها بالنسبة للقضايا والإشكاليات الأساسية المثارة<sup>(٩٠)</sup>.

وإذا كان هذا عن جوهر نظرية صدام الحضارات، والموقف منها، فإن هناك تيارًا مضافًا، يتحفظ على منطقتها، ويرى أننا لن نكون مقبلين على صدام حضارات، وإنما على حوار حضارات، ويستندون في هذا إلى عدة شواهد، منها: إنَّ القراءة المتأنية للمؤشرات التي

(٨٦) بهجت قرني، «العلاقة بين الفكر والسياسة كما تظهر في نظرية صدام الحضارات»، في صناعة الكراهية في العلاقات العربية الأمريكية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٣): ١٨١-٢٠٤.

(٨٧) انظر:

Samuel P. Huntington, *The Clash of Civilization and The Remaking of World Order* (New York: Touchstone Book-Simon Schuster, 1997); Lawrence E. Harrison and Samuel P. Huntington, eds., *Culture Matters: How Values Shape Human Progress* (New York: Basic Books, 2000).

(٨٨) صمويل هنتنجتون، صدام الحضارات: إعادة صنع النظام العالمي، ترجمة طلعت الشايب (القاهرة: إصدارات سطور، ١٩٩٨).

(٨٩) صمويل هنتنجتون، الإسلام والغرب: آفاق الصدام، ترجمة مجدي شرشر (القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٩٥): ٨-١٠.

(٩٠) مصطفى، «التحديات السياسية الحضارية الخارجية للعالم الإسلامي. بروز الأبعاد الحضارية الثقافية»: ٨٣-١٠١.

تحملها التغيرات الثقافية، والأيدولوجية، والسياسية، والاقتصادية، والعلمية، والتكنولوجية الراهنة، تؤكد أننا بصدد ظهور نمط سياسي واقتصادي وثقافي جديد، يحاول أن يؤلف تأليفاً خلافاً بين متغيرات تبدو في ظاهرها متناقضة، لكنها في حقيقتها غير ذلك.

### ثالثاً: مستويات تحليل البعد الديني في العلاقات الدولية:

في إطار هذه المؤشرات الدالة على تصاعد تأثير البعد الديني/الثقافي في العلاقات الدولية، اتخذت البعض من هذا البعد، معياراً لتقسيم مراحل تطور النظام الدولي، في حين أحل البعض الآخر الدين محل الحضارة، باعتباره سلوكاً ثقافياً، كمعيار، واعتبره فريق ثالث إطاراً مرجعياً لبناء منظور حضاري للعلاقات الدولية، وهو ما يمكن تناوله على النحو التالي:

#### ١- البعد الديني كمعيار لتطور النظام الدولي:

ميز «Simon Murden»، بين ثلاث موجات لتأثير البعد الديني على النظام الدولي، يرتبط كل منها بظهور حضارة مهيمنة جديدة وأفول أخرى. وقد حدد الموجة الأولى بفترة نهاية القرن الخامس عشر وحتى القرن التاسع عشر، وهي الفترة التي هيمنت فيها الحضارة الأوروبية على النظام الدولي، والموجة الثانية اقترنت بالصراع بين القوتين العظميين، الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي، وبدأت منذ منتصف القرن العشرين وحتى انتهاء الحرب الباردة، والثالثة في الفترة التي أعقبت الحرب الباردة، والتي لا تزال في طور التشكيل، والتي يميزها، انتشار عدد من العمليات، التي تنم في مجملها عن هيمنة الحضارة الغربية سياسياً، واقتصادياً، وثقافياً<sup>(٩١)</sup>.

ورداً على هذا التقسيم يرى «مزروعي»، أن النظرة للعالم وللنظام الدولي باعتباره متمركزاً حول الغرب، هي نظرة ذات جذور ثقافية دينية. ولكن بعد ظهور نظام الدولة الذي أرست قواعده «معاهدة وستفاليا»، تحركت الحدود الثقافية للنظام الدولي الغربي نحو أسس جديدة، وتوارت الأسس الدينية وراء الأسس القومية والعرقية ليحل محل مصطلح «الأمم المسيحية» مصطلح «الدول المتحضرة» في مواجهة «الدول غير المتحضرة»، وظهرت نظريات جديدة للتصنيف تمنح للمتحضرين حق الهيمنة، بل واستغلال «الآخرين» من غير المتحضرين، وأصبح هذا التصنيف يمثل أساساً ثقافياً للإمبريالية<sup>(٩٢)</sup>.

(٩١) Simon Murden, "Cultural Conflict in International Relations: The West and Islam", in **The Globalization of World Politics**, edited by John Baylis and Steve Smith (Oxford: Oxford University Press, 1997): 381-385.

(٩٢) Ali A. Mazrui, **Cultural Forces in World Politics** (London: James Carrey Ltd., 1990): 17-18.

## ٢- تأثير الدين، كسلوك ثقافي، على العلاقات الدولية:

اهتم «جف هاينز» (Jeff Haynes)، بتناول تأثير الدين، كسلوك ثقافي، على السياسات الدولية، من خلال التركيز على العلاقة بين الإسلام والمسيحية وأثرها على السياسات الدولية، وقام بالتمييز بين ثلاث مراحل<sup>(٩٣)</sup>:

**الأولى:** كان الدين يلعب الدور الأساسي فيها، باعتباره محرّكاً للعلاقات الدولية ومُشكلاً للسياسات الدولية، وكانت بدايتها مع ظهور الإسلام وامتدت مع انتشاره من نطاقه العربي إلى كل الاتجاهات، وهو الانتشار الذي نتج عنه أن دانت مساحات واسعة من الأراضي في إفريقيا وآسيا وبعض أراضي أوروبا بالإسلام. كما شهدت هذه المرحلة انتهاء تأثير الإسلام كقوة ثقافية في أوروبا الغربية، مع بداية اتساع التأثير الأوروبي عبر العالم، وانتشار المسيحية الغربية عالمياً، إلا أن هذا الانتشار لم يمخّ النظم الثقافية والمجتمعية التي غرسها الإسلام سواء في أوراسيا أو غيرها من المناطق التي اعتنقت مبادئ هذا الدين.

**الثانية:** بدأت مع بدايات القرن العشرين، وشهدت ظهور أيديولوجيات علمانية، كالفاشية والشيوعية، أخذت تحل محل الدين في تحديد الهويات وفي التأثير على السياسات الدولية. وامتدت هذه المرحلة لتشمل فترة الصراع الأيديولوجي، وفترة الحرب الباردة بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية.

**الثالثة:** بدأت بعد نهاية الحرب الباردة، وأهم ما يميزها عودة الدين، كقوة مؤثرة على السياسات الدولية، ويتم في إطارها التركيز على العلاقة بين الإسلام والغرب، وترتبط جذور هذه العودة بأواخر السبعينيات من القرن العشرين، ومع اندلاع الثورة الإسلامية في إيران.

وهذه المراحل وإن أشارت إلى تراجع البعد الديني/الثقافي كعامل مؤثر على العلاقات الدولية في بعض من مراحل تطورها، إلا أنه يبرز في مراحل تالية. وهو ما يدل على استمرارية تأثيره، وهذه الاستمرارية قد تتوارى لصالح أبعاد أخرى تكون لها الأولوية في مراحل معينة<sup>(٩٤)</sup>.

## ٣- الدين كإطار مرجعي لبناء منظور حضاري للعلاقات الدولية:

وفي إطار هذا التوجه تبرز إسهامات د. حامد ربيع، حيث بلور أجندة من قضايا الأمة الإسلامية محل الاهتمام، وتساءل عن إمكانية التنظير من مرجعية إسلامية. وهذه الأجندة وتلك المنهجية، يمكن أن تندرج تحت عنوان واحد ألا وهو «المدخل الحضارية القيمة

(٩٣) Jeff Haynes, "Religion", in *Issues in World Politics*, edited by Brian White and Michael (٩٣) (Palgrave, 2001): 153–169.

(٩٤) غانم، البعد الثقافي في العلاقات الدولية: ١٢٠-١٢٢.

لدراسة قضايا الأمة الإسلامية<sup>(٩٥)</sup>. كما يبرز في إسهامات د. منى أبو الفضل، ودراساتها حول مفهوم الأمة، حيث ترى أن التأصيل المنهجي للمفهوم من شأنه أن يبين أن الرابطة الدينية/العقيدية هي الأصل في منشأ الأمة واستمرارها وبقائها. فالأمة تمثل منطقة ثقافية حضارية يمكن دراسة تفاعلات وعلاقات مكوناتها انطلاقاً من البحث في تأثير الرابطة المشتركة بينها، في ظل تأثير التنوع أو التباين في الجوانب الأخرى المادية، في ظل تأثير وقائع الأحداث وتطوراتها، وفي ظل تعددية الدول القومية (الإسلامية)<sup>(٩٦)</sup>.

وقد أسست د. منى أبو الفضل لمجال هامّ من مجالات الدراسات الحضارية المقارنة انطلاقاً من التراث ولكن نحو الحاضر، وانطلاقاً من القيمي ولكن نحو المادي، وانطلاقاً من الفكري ولكن نحو الحركي. وهذا مجال هامّ يستوجب الاهتمام به على صعيد العلاقات الدولية، ولو من مقرب الروى والمدركات والأفكار والهويات المقارنة وليس فقط الأهداف والسلوكيات وممارسات القوى وتوازنات القوى فقط.

كذلك يبرز هذا المدخل في إسهامات د. نادية مصطفى، التي قدمت العديد من الدراسات التي اهتمت ببناء منظور حضاري لدراسة العلاقات الدولية، سواء على مستوى نقد ومراجعة المنظورات الأخرى، أو سواء في مجال التفعيل<sup>(٩٧)</sup>. وسيتم تناول مقولات ومنطلقات المدخل الحضاري في الفصل التالي.

(٩٥) من أهم الأدبيات التي قدمها د. حامد ربيع في هذا المجال: الإسلام والقوى الدولية، سوف أظل عربيًا، الإسلام في لعبة الأمم، عملية توظيف الورقة الإسلامية في تحطيم القدرات الذاتية للوطن العربي الإطار الفكري للتعامل، الإسلام وعملية تخريب الوطن العربي، إشكالية التراث وتدریس العلوم السياسية في الجامعات العربية، إستراتيجية التعامل الدولي في تقاليد الممارسة الإسلامية. (انظر قراءة في هذه الأعمال في: نادية محمود مصطفى، «قراءة في أعمال د. حامد ربيع عن العلاقات الدولية والسياسية الخارجية»، في أعمال ندوة قراءة في تراث حامد ربيع، تحرير عمرو حمزاوي (القاهرة، ٢٠٠٤).

(٩٦) منى أبو الفضل، الأمة القطب: نحو تأصيل منهجي لمفهوم الأمة في الإسلام (القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، ٢٠٠٥).

(٩٧) من بين هذه الإسهامات، انظر:

المؤتمر السنوي الحادي عشر، ١٩٩٩، «تعزيز التعاون مع المؤسسات الثقافية خارج العالم الإسلامي»، في نحو مشروع حضاري لهضنة العالم الإسلامي (البعد الثقافي)، نادية محمود مصطفى (القاهرة: المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، ٢٠٠٠). نادية محمود مصطفى، «العولمة وحقل العلاقات الدولية»، في العولمة والعلوم السياسية، تحرير سيف الدين عبد الفتاح، وحسن نافة، سلسلة محاضرات الموسم الثقافي (القاهرة: جامعة القاهرة. كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ٢٠٠٠)؛ نادية محمود مصطفى، «حوار الحضارات على ضوء العلاقات الدولية الراهنة»، في كيف سندخل عام حوار الحضارات؟ (٢٠٠١)، تحرير محمد أدرشيب (دمشق: مركز العلاقات العربية-الإيرانية، ٢٠٠٢)؛ مصطفى، «التحديات السياسية الخارجية للعالم الإسلامي: بروز الأبعاد الحضارية الثقافية»؛ نادية محمود مصطفى، «إشكاليات الاقتراب من مفهوم حوار الحضارات في أدبيات عربية»، حولية أمتي في العالم (٢٠٠١-٢٠٠٢)، ١، العدد ٥ (القاهرة: مركز الحضارة للدراسات السياسية، ٢٠٠٣)؛ نادية محمود مصطفى، «تحديات العولمة والأبعاد الثقافية الحضارية والقيمية (رؤية إسلامية)»، في مستقبل الإسلام (دمشق: دار الفكر العربي، ٢٠٠٤)؛ أعمال المؤتمر برنامج حوار الحضارات، «البعد الثقافي للشراكة الأوروبية المتوسطية»، في أوروبا وإدارة حوار الثقافات الأوروبية متوسطة. نحو تفعيل رؤية عربية، تحرير نادية محمود مصطفى (القاهرة: جامعة القاهرة. كلية الاقتصاد، أبريل ٢٠٠٥)؛ نادية محمود مصطفى، «جدالات حوار/ صراع الحضارات: إشكالية العلاقة بين السياسي- الثقافي في خطابات عربية وإسلامية»، مجلة المسلم المعاصر، العدد ١٢١: ٧-٥١.

ومن واقع هذا التحليل لمؤشرات تصاعد تأثير البعد الديني (القيمي / الحضاري / الثقافي)، في تطور العلاقات الدولية، واتجاهات تحليله، يؤكد الباحث على عدد من الملحوظات:

- إن الانتشار الواسع لمفهوم «العولمة» يعكس اعترافاً بوجود اختراق كثيف من العامل الخارجي للقضايا الداخلية، بحيث تآكلت وتهافت الحدود بينه وبين الداخلي، ولم يعد هذا الاختراق قاصراً على القضايا السياسية والاقتصادية التقليدية، ولكنه امتد ليشمل القضايا الاجتماعية والثقافية أيضاً.

- إن واقع العلاقات الدولية الراهن، يطرح تحدياً كبيراً على العديد من دول العالم، ولا يقتصر هذا التحدي على «الواقع» ولكنه يمتد إلى «الإطار القيمي» الذي يحكمه، والذي ينبثق من منظومة القيم والمصالح الغربية الرأسمالية. فالحديث عن انتشار الرأسمالية، والديموقراطية، وقيم الثقافة الغربية وسلوكياتها، والربط بين الديمقراطية والتنمية من ناحية، وبين تحقيق السلام والأمن والاستقرار في العالم من ناحية أخرى، يتم في أدبيات العلاقات الدولية الغربية من منظور أحادي، على نحو يثير التساؤل عن المشروع الحضاري البديل، ومن يمكن أن يطرحه الآن.

- إن تصاعد دور البعد الديني في العلاقات الدولية في مرحلتها الراهنة، لا يعني تجاهل الأبعاد السياسية والعسكرية والاقتصادية، وتأثيرها في إيجاد الظروف التي تشجع صانعي القرار للبحث عن، أو على الأقل التعاون، مع جهود التفاوض المبنية على أسس دينية، كما أنه من الضروري عند تبني تطبيق المداخل الدينية على العلاقات الدولية، التأكيد على أن أنماط الجماعات والمؤسسات الدينية يجب أن تؤخذ في الاعتبار، في ظل التنوع في التجارب والقدرات والخبرات التي تقدمها.



## الفصل الثالث

### تأثير البعد الديني في السياسة الخارجية

## تقديم

قام المنظور التقليدي، الذي سيطر على تحليل السياسة الخارجية حتى منتصف الخمسينيات من القرن العشرين، على مجموعة من الفروض، منها: استحالة التحليل العلمي للسياسة الخارجية واستبعاد إمكانية التوصل إلى نظرية خاصة بها، واعتبار الدولة الوحدة الرئيسة للتحليل، واختلاف السياسة الخارجية عن السياسة الداخلية، وأولوية قضايا الأمن القومي بمفهومه العسكري في أجندة السياسة الخارجية للدولة، والتركيز على عناصر قوة الدولة باعتبارها مفتاح فهم هذه السياسة، وتتبع السياسات الخارجية للدول الكبرى، والاهتمام بوصف التطور التاريخي لها، وبيان أهدافها وأدواتها، ومن ثم الميل لتوظيف أدوات التحليلين التاريخي والفلسفي لتطور السياسة الخارجية للدول وأسسها.

إلا أنه مع أواخر الخمسينيات وبداية الستينيات من القرن العشرين، أدت الأنماط المتغيرة من العلاقات الدولية، إلى صعوبة بقاء هذا التمييز بين الدولة والبيئة الدولية، حيث بدأ فصل السياسات الداخلية عن الخارجية أمراً تحكيمياً، وخاصة مع وجود ارتباط وثيق بينهما، وهذا الارتباط تتبعه سلسلة من السلوك الذي يبدأ في نظام ويكون له ردود أفعال في نظام آخر، ومن ثم فلا بد من الاهتمام بتحليل جدلية التأثير بين السياسات الداخلية والخارجية.

واستتبع ذلك الارتباط، مراعاة صانعي السياسة الخارجية لأهمية الجماعات ومراكز القوى الداخلية في تحليل أخطار وأعباء السياسات الخارجية، في محاولة لجعل سياستهم الخارجية معبرة عن وجهة نظر هذه الجماعات، ولم تعد السياسة الخارجية معبرة عن رغبات قيادة منعزلة أو طبقة مميزة، بل أصبحت تعبر عن الطابع المحلي، وتتبع من مفاهيم تتعلق بحياة الجماعة وسياستها الداخلية<sup>(٩٨)</sup>.

وأمام هذه الاعتبارات ظهر المنظور الحديث، في تحليل السياسة الخارجية، والذي ينطلق من عدة تصورات، منها: إمكانية التحليل العلمي للسياسة الخارجية من خلال الوصف والتفسير، والتوصل إلى تعميمات نظرية، واتساع ميدان وحدات هذه السياسة ليشمل إلى جانب الدولة العديد من الفواعل الدولية، ورفض الفصل بين السياسة الخارجية والسياسة الداخلية، وبروز قضايا اقتصادية واجتماعية وتقنية جديدة تحتل مكانة مركزية في أجندة السياسة الخارجية، وتعدد المتغيرات المفسرة للسياسة الخارجية، وكذلك التركيز على فهم المتغيرات التفسيرية التي تتفاعل لإنتاج سياسة خارجية لمنط معين من الوحدات الدولية، بدلا من الاهتمام بوصف التطور التاريخي لتلك السياسات<sup>(٩٩)</sup>.

(٩٨) السيد عليوة، أصول العلاقات الدولية (القاهرة: مطبوعات جامعة حلوان، ٢٠٠٠): ٥٣-٥٤.

(٩٩) زينب عبد العظيم محمد، الاقتصاد السياسي لسياسة مصر الخارجية تجاه الولايات المتحدة الأمريكية ١٩٨١-١٩٩١ (رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة القاهرة، ١٩٩٤): ٤-٩.



ووفقاً لهذا المنظور، تقوم السياسة الخارجية على عنصرين أساسيين: الأول، صياغة تلك السياسة، أى كيف تصوغ وتحدد الدولة أهدافها في مواجهة وحدة أخرى أو أكثر في محيط الأسرة الدولية، وهذه العملية تخضع للظروف الداخلية في الدولة، فالسياسة الخارجية من حيث المتغيرات الأساسية التي تحدد صياغتها، تخضع للوسط الداخلي وتحدد به سواء على مستوى الفرد (القيادة)، أو على مستوى الجماعة (طبيعة المجتمع وخصائصه)، أو على مستوى الإقليم (النواحي الإستراتيجية المرتبطة بالأمن الإقليمي)، العنصر الثاني، الحركي، ويتمثل في الأدوات التي يمكن من خلالها تحقيق الأهداف التي تسعى إليها هذه السياسة.

ورغم وجود خصائص ذاتية تعبر عنها، فإن السياسة الخارجية تخضع من حيث صياغتها وإعدادها، للقواعد التي تخضع لها السياسة الداخلية، ولذلك يجب أن تأخذ في اعتبارها الرأي العام الداخلي، كما أنها كقرار سياسي يرتبط بأهداف معينة لا تعدو أن تكون صورة من صور وظائف الدولة، ومن هنا فإن العلاقة بين السياسة الداخلية، والسياسة الخارجية، والسياسة الدولية تكاد تكون حلقة مستمرة وغير منفصلة، فالسياسة الخارجية امتداد للسياسة الداخلية، والسياسة الدولية امتداد للسياسة الخارجية، والفارق بين كل منها، يتحدد من حيث أهداف وإطار التحليل<sup>(١٠٠)</sup>.

وفي إطار هذه الاعتبارات، يأتي تناول موقع البعد الديني في دراسة وتحليل السياسة الخارجية، وفق عدة مستويات، يتناول أولها البعد الديني ومنهجية دراسة السياسة الخارجية، ويتناول الثاني تأثير البعد الديني في مكونات السياسة الخارجية، ويتناول الثالث البعد الديني وتغير طبيعة دراسة السياسة الخارجية، وذلك من خلال المباحث التالية:

- المبحث الأول: البعد الديني ومنهجية دراسة السياسة الخارجية.
- المبحث الثاني: تأثير البعد الديني في مكونات السياسة الخارجية.
- المبحث الثالث: البعد الديني وتغير طبيعة دراسة السياسة الخارجية.

(١٠٠) حامد ربيع، خصائص المجتمع الدولي المعاصر: الصراع الأيديولوجي وتطور المجتمع الدولي المعاصر، الدورة الرابعة (القاهرة): وزارة الخارجية. معهد الدراسات الدبلوماسية، د.ت.).

## المبحث الأول

### البعد الديني ومنهجية دراسة السياسة الخارجية

يعد تطوير فهم السياسة الخارجية نشاطاً هاماً يماثل في أهميته أهمية السياسة الخارجية ذاتها، وعلى الرغم من أن التغيرات التي شهدتها العلاقات الدولية قد أدت إلى زيادة وتنوع الفاعلين والقضايا، وتعقد العمليات التي تنطوي عليها، فإن الكثير مما يجري في الساحة الدولية هو في الحقيقة نتاج لسلوك السياسة الخارجية لدولة أو مجموعة من الدول. وفي التحليل الأخير فإن العلاقات الدولية تتكون على الأقل في أحد مستوياتها من شبكة متفاعلة من السياسات الخارجية، كما أن النتائج التي يصل إليها الدارسون يمكن أن تساعد في عملية صنع السياسة. كذلك فإن تحليل السياسة الخارجية، مع تركيزه على الدولة في ارتباطها بالبيئة الدولية، ينتج ما يمكن تسميته بالمنظور «الجزئي» للعلاقات الدولية، وهو ما يوفر القدرة على بيان الاختلافات بين الدول فيما يتعلق بسلوك سياستها الخارجية ومراعاة البيئة الداخلية للدولة كمحدد لذلك السلوك<sup>(١٠١)</sup>.

ووفقاً لهذه الاعتبارات واستناداً للمنطق الأرسطي، القائم على أن ما ينطبق على الكل ينطبق على الجزئيات والمستويات المكونة له، وليس العكس بالضرورة، فإنه يمكن القول من وجهة نظر الباحث إن ما يثيره البعد الديني في العلاقات الدولية من قضايا ومتغيرات، يندرج على السياسة الخارجية باعتبارها أحد مستويات هذه العلاقات، وفي هذا الإطار فقد تعددت مستويات تأثير البعد الديني في السياسة الخارجية، وفي إطار هذه المستويات يبرز التأثير في منهجية دراسة السياسة الخارجية، حيث شهدت هذه المنهجية وجود بعض الاقتربات والمداخل التحليلية التي تهتم بالأبعاد القيمية والدينية والثقافية في السياسة الخارجية، كالمدخل الأيديولوجي، والمدخل الأخلاقي، والمدخل الإنجيلي، والمدخل الحضاري:

#### أولاً: المدخل الأيديولوجي:

ارتبطت دراسة وتحليل البعد الديني/القيمي في السياسة الخارجية، في جانب منها، بمفهوم «الأيديولوجيا»، حيث نظر بعض منظري السياسة الخارجية للأيديولوجيا على أنها الإطار العام لتحليل الأبعاد الدينية، والقيمية، والعقيدية، والثقافية، والحضارية في تأثيراتها على السياسة الخارجية. وأن لها تأثيراً قوياً على مسار السياسة الخارجية، كان أوضح أمثلته الشعور القومي الذي يؤثر على تحديد مصالح الدولة، وعلى اختيار وسائل الدفاع عنها، والشعور

(١٠١) محمد، الاقتصاد السياسي لسياسة مصر الخارجية: ٩-١٠.

بالانتماء إلى دين ما، أو إلى تصور ما عن العالم. ويتوقف دور الأيديولوجيا على مجموعة من الاعتبارات المتداخلة منها مدى قدرة التيارات الداخلية وقادة الفكر على التأثير والضغط على صانعي قرار السياسة الخارجية من ناحية، ومدى قدرة الأفكار والقيم الأيديولوجية على التلاحم مع الأحوال السياسية العامة، من ناحية أخرى<sup>(١٠٢)</sup>.

ورغم وجود اتفاق حول أهمية الأيديولوجيا في السياسة الخارجية، فإن هناك اختلافاً حول الكيفية التي تتم بها ممارسة هذا التأثير، أو الكيفية التي تضغط بها الأيديولوجيات على أنماط السلوك الخارجي للدول، وكذلك صعوبة تفسير المضامين الأيديولوجية بالنسبة لمواقف السياسة الخارجية المتغيرة، باعتبار أن الأيديولوجيا هي متغير من بين العديد من المتغيرات المتداخلة والمتفاعلة، كما أنها تكتسب مضامين دولية تختلف بحسب النظر إليها، سواء من جانب الذين يدافعون عنها، أو من جانب من يناصبونها العداء<sup>(١٠٣)</sup>.

وفي إطار الاهتمام بالأيديولوجيا، برز المنهج الأيديولوجي في تحليل السياسة الخارجية، والذي يفترض أن السياسات التي تصنعها الدول تجاه العالم الخارجي هي تعبيرات عن المعتقدات السياسية، والاجتماعية، والدينية السائدة<sup>(١٠٤)</sup>.

ويركز هذا المدخل على تفسير تطور السياسة الخارجية من منظور أيديولوجي، يرى أن الوقائع التاريخية ليست ذات قيمة في حد ذاتها، وإنما باعتبارها ميداناً لإثبات صحة أيديولوجيا معينة، وأن التسليم بأيديولوجيا معينة تتضمن رؤية لطبيعة التطور التاريخي، يعني رصد تطور السياسة الخارجية من منظور الرؤى التي تقدمها تلك الأيديولوجيا.

ووفقاً لهذا المنهج، يتوقف تأثير الأيديولوجيا في السياسات الخارجية للدول على عدة عوامل منها: المدى الذي تؤثر فيه الأيديولوجيا كقوة محرّكة لسلوك من ينتمون إليها، وطبيعة أهدافها، وعدد الدول التي تشتمل على تابعين لهذه الأيديولوجيا، وعدد التابعين في كل دولة ونوعية المراكز التي يشغلونها، وموقعهم من السلطة، هذا بالإضافة إلى نوعية الدول التي تتغلغل فيها<sup>(١٠٥)</sup>.

(١٠٢) غسان سلامة، «الأيديولوجيا والسياسة الخارجية الأمريكية: الإدارة الأمريكية الحالية»، في السياسة الأمريكية والعرب (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩١): ٣٢٠-٣١٩.

(١٠٣) إسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الأصول والنظريات (الكويت: مطبوعات جامعة الكويت، ١٩٧١): ٥١-٥٣.

(١٠٤) روي مكريديس، مناهج السياسة الخارجية في دول العالم، ترجمة حسن صعب (بيروت: دار الكتاب العربي، ١٩٦٦): ٢٧-٢٨.

(١٠٥) مقلد، العلاقات السياسية الدولية: ٥٦-٥٧.

وتتعدد التحفظات التي تواجه استخدام المدخل الأيديولوجي في دراسة وتحليل السياسة الخارجية، ومن ذلك أن المعتقدات، التي تتكون منها الأيديولوجيا، تنسم بأنها ليست دقيقة دائماً، حيث تكون أحياناً مبهممة وقابلة للتشكيل بطريقة مختلفة حسب اختلاف المرحلة الزمنية، وحسب الأشخاص المؤمنين بها، وهنا يتعين معرفة وقياس مدى التغير وسببه والاتجاه الذي يسير فيه، كذلك قد يفسر الأفراد الأيديولوجيا التي يؤمنون بها تفسيرات متعددة قد تنتهي بالاتفاق، أو قد تنحرف عن مفهومها ومسارها. وتبدو أهمية ذلك عندما تكون الأيديولوجيا دليلاً تسترشد به حركة سياسية ما، حيث يصبح للاتفاق أو الاختلاف في التفسير أهميته، وتزايد هذه الأهمية، إذا كان لهذه الحركة تأثير في السياسة الخارجية للدولة التي تنطلق منها.

يضاف إلى ذلك افتراض أن الاعتبارات الأيديولوجية تؤثر وتتحكم في كل الأفعال الفردية. فمشاعر الطموح والرغبات الشخصية، أحياناً، ليست لها طبيعة أيديولوجية ومع ذلك فهي تحل، أحياناً، محل الأيديولوجيا في التأثير على سلوك الفرد لدرجة أن الدوافع الشخصية للأشخاص الذين يحتلون مراكز سياسية مؤثرة قد تكون لها أهمية كبيرة في تشكيل سير الأحداث سواء الداخلية منها أو الخارجية<sup>(١٠٦)</sup>.

كما أن هذا المنهج يميل من وجهة نظر البعض إلى تفسير الظواهر من زاوية إثبات حجة مقولات الأيديولوجيا، مع تجاهل الوقائع التاريخية التي ترفض تلك المقولات، أو إعادة بنائها بما يثبت حُجتها، ومن ثم فإنه لا يرصد تطور السياسة الخارجية ويفسرها، وإنما ينظر إلى هذا التطور من زاوية الأيديولوجيا، فينتهي إلى تشويه الرصد والتفسير<sup>(١٠٧)</sup>.

هذا بالإضافة إلى الصعوبات التي تواجه قياس تأثير الأيديولوجيا على السياسة الخارجية، كصعوبة تحديد طبيعة الأيديولوجيا وكيفية ارتباطها بالمواقف الدولية، من حيث تحديد محتواها والعناصر الرئيسة التي تدخل في تكوين هذا المحتوى، وكذلك صعوبة قياس التأثيرات النسبية للأيديولوجيا في علاقات الدول ببعضها، فالقوى والضغوط والمؤثرات التي تشكل هذه العلاقات أكبر من أن تكون قاصرة على العامل الأيديولوجي وحده، وهذا يجعل من عملية تحديد هذا الوزن النسبي أمراً اجتهادياً<sup>(١٠٨)</sup>.

إلا أنه رغم هذه التحفظات، يرى الباحث أن المدخل الأيديولوجي قد أثبت فائدة كبيرة في تفسير جانب من الأسباب التي تقف وراء قيام العديد من نظم الحكم في الدول الرأسمالية، والفاشية، والاشتراكية، وكذلك شرح أسباب ونتائج الحركة القومية التي اجتاحت أوروبا، ثم

(١٠٦) محمد محمود ربيع، مناهج البحث في العلوم السياسية (الكويت: مكتبة الفلاح، ١٩٨٧): ٢٣٧-٢٤٠.

(١٠٧) محمد السيد سليم، تطور السياسة الدولية في القرنين التاسع عشر والعشرين (القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ٢٠٠٢): ٦-٨.

(١٠٨) إسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية، مرجع سابق: ٥٥-٥٦.

بقية أنحاء العالم بعد ذلك. كما أنه من غير المقبول أن يقوم باحث بوصف التطورات السياسية الهامة التي يشهدها العالم، دون أن يتناول الأيديولوجيات التي حكمتها. يضاف إلي ذلك أن مهمة الباحث عند محاولة تفسير أو التنبؤ بسلوك شخص ما أو دولة، ستكون أسهل لو توفرت لديه معلومات صحيحة يعتمد عليها حول انتماءات ذلك الشخص أو توجهات تلك الدولة، وانعكاساتها على سياساتها الخارجية.

### ثانياً: المدخل الأخلاقي:

ينطلق المدخل الأخلاقي في دراسة وتحليل السياسة الخارجية، من أنه لا يوجد فصل مطلق بين الأخلاق والسياسة؛ لأنه لا توجد قطيعة بين الحياة الداخلية للفرد ووجوده داخل المجتمع. فالسياسة تتوجه للذين لهم وللذين ليس لهم تصورات أخلاقية، فهؤلاء هم الذين يحددون اختياراتهم السياسية. والقول بالخضوع للمنطق السياسي لا يعني تجاهل أوامر الضمير الأخلاقي، حيث لا يوجد رجل سياسي ينعدم لديه كلية الضمير الأخلاقي.

ويرى أنصار المدخل الأخلاقي أن القول بأنه يمكن تطبيق القواعد الأخلاقية المتداولة بين الأفراد داخل الدولة، على سياستها الخارجية غير صحيح، فهذه القواعد تختلف من شعب لآخر، ومحاولة فرض أخلاق شعب على شعب آخر يعد مظهرًا للهيمنة الثقافية. كما أنه مهما كان أساس الأخلاق فهو نتاج لحقيقة سوسولوجية خاصة. وفي هذا الإطار وعلى الصعيد الخارجي، فإن كل الدول متفقة على السير على نهج القواعد الأخلاقية، وعلى إدانة الحرب. ولا توجد دولة ملزمة بخوض حرب لا تقوم بتبريرها أمام الضمير العالمي، إلا أن هذا التبرير لا يعني أنها دولة أخلاقية.

فقد تحدد هذه الدولة أن من واجبها نشر السلم، لكنها لا تكون مستعدة لترجمة هذا الواجب إلى إلزام له قوة القانون. فغالبًا ما تتجاوز هذه الدولة القواعد الأخلاقية والقانونية بلجوتها إلى معيار المصلحة العليا للدولة، ويكون ذلك بتجاوز المبادئ الأخلاقية والحكم بما تقتضيه الظروف والضرورة التي تعد، في كثير من الأحيان، أقوى من المبادئ. ولكن مع مراعاة أنه من الخطأ اعتبار القوى الأخلاقية الموجودة غير مؤثرة، فهذه كانت دائماً عنصراً هاماً في علاقات القوة، وفي السياسات الخارجية للعديد من الدول<sup>(١٠٩)</sup>.

ويشير المدخل الأخلاقي في دراسة وتحليل السياسة الخارجية، العديد من التساؤلات حول معنى سياسة خارجية أخلاقية، وما السبيل إلى حل التضارب بين المصلحة القومية والأخلاق؟ وما القضايا الأخلاقية التي تواجه صانعي قرار السياسة الخارجية؟ وما الأدوات

(١٠٩) نجية بن يوسف، «علاقة السياسة بالأخلاق»، مجلة دفاثر الشمال، مقالة إلكترونية متاحة عبر الإنترنت، <http://es.geocities.com/cuadernosdelnorte>

التي يستخدمونها لمعالجتها؟ وما مدى نجاحهم في هذا الاستخدام؟ وإلى أي حد تتمكن الأطراف الدولية من إدخال الأبعاد الأخلاقية في السياسة الخارجية؟ وما المشكلات التي تواجهها في ذلك؟ وهل من الأخلاقي بالنسبة إلى الأفراد والمنظمات غير الحكومية والدول والمنظمات الدولية التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى من منطلقات إنسانية؟ ومتى يكون استخدام القوة للأغراض الإنسانية مبرراً إذا كان ذلك ممكناً في أي من الأوقات؟

وفي إطار هذه التساؤلات يرى «كارن سميث» و«مارجوت لايت» أن أجندة السياسة الخارجية ستبقى خاضعة لتأثيرات الأبعاد الأخلاقية والمعنوية، فالقضية تكمن في مدى رغبة الدول وقدرتها على أن إضفاء بُعد أخلاقي على سياستها الخارجية، وصياغة موقف يقوم على اتباع سياسة أخلاقية أفضل لتأمين الخدمات التي يمكن تقديمها إلى المصلحة القومية<sup>(١١٠)</sup>.

ومع أهمية ما يثيره المدخل الأخلاقي، الذي ارتبط بالمنظور المثالي في تحليل العلاقات الدولية، من مقولات، إلا أنه تراجع مع سيطرة التفسيرات الوضعية والواقعية للسياسات الخارجية، والتي أعلنت من شأن مفاهيم القوة والمصلحة المادية، وأهملت الاعتبارات القيمية والأخلاقية، إلا أن ذلك لا يعني تجاهل هذه الاعتبارات، والتي استعادت زخمها مع التحولات والمتغيرات التي شهدتها العالم في المرحلة الراهنة، والتي فرضت أجندة جديدة من القضايا ذات أبعاد أخلاقية، على السياسات الخارجية للدول، كقضايا البيئة، وحقوق الإنسان، والتدخل لاعتبارات إنسانية.

### ثالثاً: المدخل الإنجيلي:

يرتبط المدخل الإنجيلي، بأفكار اليمين الديني والسياسي في الولايات المتحدة الأمريكية، وكذلك بالعديد من التيارات اليمينية التي تصاعد تأثيرها في الدول الغربية، بعد نهاية الحرب الباردة، والتي تغذت بالعداء للشيوعية وبمواجهة مظاهر العلمنة السياسية التي تصاعدت في النصف الأول من القرن العشرين<sup>(١١١)</sup>. ويضم اليمين الديني تنظيمات متنوعة (جماعات مصالح، وشبكات تلفزيونية عديدة، هذا فضلاً عن المدارس، والجامعات، والكنائس) ويتمتع بشعبية كبيرة في هذه الدول، وخاصة في الولايات المتحدة، ويحاول أن يسيطر على مقاليد السياسة الأمريكية، ليوجهها وجهة جديدة تحكمها المسلمات الدينية الإنجيلية<sup>(١١٢)</sup>.

(١١٠) كارن سميث، ومارجوت لايت، محرران، الأخلاق والسياسة الخارجية، ترجمة فاضل جتكر، تقديم إبراهيم غرايبة (الرياض: مكتبة العبيكان، ٢٠٠٥).

(١١١) Robert C. Libeman and Robert Wuthmow, eds., **The New Christian Right: Mobilization and Legitimation** (New York: Adline, 1983): 18-21.

(١١٢) Michael Lienesch, **Redeeming America: Piety and Politics in The New Christian Right** (١١٢) (Chapel Hill, NC: University of New Carolina Press, 1993).

وتقوم المقولات الأساسية للمدخل الإنجيلي على:

- إن المجتمع الديني هو مجتمع عابر للقوميات، لا ينحصر في دولة قومية، ولا في تجمع شعبي بعينه، ومن هنا فإن الدولة القومية لا تشكل وحدة التحليل المثلى، ولا يصح استخدامها إلا بقدر ما تمثل مجتمعاً دينياً بعينه، ولا يشير الأصوليون إلى النظام الرأسمالي العالمي إلا بقدر تمثيله للمجتمع الديني، ولا إلى الاشتراكية إلا على أنها رديف للكفر، فالمجتمع الديني هو أعلى وحدات التحليل، التي انتهى إليها خط الزمن الصاعد من مستوى (الأسرة)، إلى مستوى (القبيلة)، إلى مستوى «دولة المدينة»، وإلى مستوى «الدولة القومية»، ثم إلى مستوى «المجتمع الديني العالمي».

- إن المشكلات العالمية هي مشكلات ذات جذور عقيدية وروحية، فافتقار البشر إلى عقيدة حنيفية، وإلى الاطمئنان الروحي، هو سبب اندفاعهم الجامح إلى ارتكاب الشر والخطيئة، وبدون جهود روحية صادقة فإن العالم قد يصبح «مملكة للشر والشيطان». فضلال البشر هو مشكلة العالم الكبرى، وهدايتهم إلى المعتقدات الإنجيلية هي أهم واجبات السياسة العالمية، وأكثر هؤلاء احتياجاً للهداية هم المسلمون والهندوس وأتباع كونفوشيوس<sup>(١١٣)</sup>.

- إن الأحادية العالمية الراهنة، تحت قيادة الولايات المتحدة، هي الفرصة التي يجب أن تنتهز لتعميم المذهب الأصولي في العالم، وفي هذا السياق يوجه أنصار هذا التيار العديد من الانتقادات لقادة الدول الغربية على الفرص التاريخية التي فرطوا فيها لتحقيق الهيمنة العقيدية على العالم، الأمر الذي أضر كثيراً بالأداء الرسالي لحضارة الغرب.

- ضرورة استخدام القوة لحل المشكلات ذات الطابع الإيماني والروحي والأخلاقي، فالقوة إنما تستخدم ضد تعدي الكفر على حرمان الإيمان، وهنا يجب تصميم سياسة خارجية جديدة قائمة على الاقتحام وتغليب اعتبارات «الدين» على اعتبارات «الأمن» أو «الاقتصاد»، وحل مشكلات العالم دفعة واحدة بحل مشكلة الإيمان، وتأسيس النظام العالمي الإلهي الجديد<sup>(١١٤)</sup>.

وفي إطار هذه المقولات، يرى الباحث أن هذا المنهج قد صيغ، لخدمة السياسة الخارجية الأمريكية، وتبرير توجهاتها، وجاءت هذه الصياغة عبر عدة عقود، وتحديدًا منذ منتصف السبعينيات من القرن العشرين، مع بداية تأثير تيارات اليمين الديني في إدارة الرئيس الأمريكي الأسبق جيمي كارتر (١٩٧٦ - ١٩٨٠)، واتساع نطاق هذا التأثير في إدارة ريجان (١٩٨١ - ١٩٨٨)، وصولاً إلى قمة التأثير في إدارة الرئيس بوش (٢٠٠١ - ٢٠٠٨).

Tim Lahay, **Coming Peace in the Middle East** (Grand Rapids Mich: Zondervan P. (١١٣) House, 1984): 109.

Pat Robertson, **The New World Order** (Dallas: World Publishing, 1991): 255. (١١٤)



كما أن أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١، كانت من أكثر التحولات تأثيراً في دعم نفوذ أنصار هذا المدخل في صنع السياسة الخارجية الأمريكية، ومحاولة نقل مقولاتهم من نطاقها الفكري إلى الواقع العملي، وهو ما انعكس في بروز العديد من القضايا الجديدة على أجندة السياسة الخارجية، كحرب الأفكار، والتدخل لاعتبارات إنسانية، وحقوق الإنسان، وتعزيز دور الدبلوماسية العامة، والقوة المرنة ضمن أدوات هذه السياسة.

#### رابعاً: المدخل الحضاري:

ينطلق المدخل الحضاري في دراسة وتحليل السياسة الخارجية، من أن النظام الداخلي للدولة يعكس انسجاماً في التفكير ووحدة في التصور، والرمز، وبالتالي في التقييم والقرار كاستراتيجية تهدف إلى تحقيق غايات ومصالح الشعب والتي تتصل بوجدانه وذاكرته، فالصورة التي يكونها الشعب عن ماضيه هي مرجعه الرئيس في مواجهة المستقبل، كما أن خبرة الشعب هي المحك الحقيقي لمختلف سياساته<sup>(١١٥)</sup>.

وتمثل خبرة المجتمع استعداداته المسبقة لميول ونزاعات معينة توجه سياسته بشكل معين في مواجهة موقف معين، وهي اتجاهات تقررها القدرة على الإدراك والتصور، والمزاج والشعور العاطفي، ومجموعة المعتقدات والقيم التي يؤمن بها. الأمر الذي يتطلب دراسة وتحليل مخزونات الصور ومكونات مثل وقيم وغايات ومصالح شعب معين في المواقف المعنية، ومحاولة تفسير السياسة الخارجية في ضوء تلك الاعتبارات<sup>(١١٦)</sup>.

كما يرى أنصار هذا المدخل أن السلوك السياسي هو تعبير عن حضارة المجتمع من حيث رابطة الأنساق، ووحدة الانفعال، وطريقة الاستجابة التي يتميز بها أفراد شعب عن آخر، فحضارة كل شعب تبرز ملامحها في تركيبة ذلك الشعب السياسية والاقتصادية والاجتماعية، والتي تنعكس في السلوك السياسي عند دراسة البنية الذهنية لمجتمع ما، كالعناصر العقلية المشتركة، والتقاليد، والخصائص الخلقية والفكرية، ومشاعر الجماعة الاجتماعية. وهو ما يفيد في تحديد اتجاهات المعتقدات والقيم والسلوك، وبيان إدراكات وتصورات وآمال ذلك المجتمع. وفي ظل هذا التأثير فإن التوجهات السياسية للدولة، إنما تنبثق من مجموع تصوراتها وإدراكاتها وتقييمها، فإذا كان للقوى والدوافع المادية دوراً لا يستهان به في علاقات الدول وسياساتها الخارجية، فإنه لا يمكن تجاهل المحركات والدوافع المعنوية كموجهات تشكل قرارات السياسة الخارجية<sup>(١١٧)</sup>.

فالقرار السياسي الخارجي، هو سلوك سياسي، ينطلق من تصور وإدراك وتقييم، ينبعث من نظرة الدولة لنفسها ومن نظرتها للعالم الخارجي. كما يصدر من خلال المفاهيم الأساسية في الداخل، وهي مفاهيم تتصل بحضارة الشعب وتضرب جذورها في ذاكرته ووجدانه،

(١١٥) هنري كيسنجر، درب السلام الصعب، ترجمة علي مقلد (بيروت: الدار العالمية، ١٩٨١): ٥٥.

(١١٦) عبد الخبير عطا، خصائص صنع القرار السياسي في المجتمع الياباني (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٠): ١٦.

(١١٧) بركات موسى الحواتي، «دور الموجهات الحضارية في تشكيل قرار السياسة الخارجية»، مجلة الدراسات الدبلوماسية، العدد ٣ (١٩٨٦): ١٢٣-١٢٤.



مع ضرورة الموازنة مع متغيرات الأحداث ومنطلقاتها. فالقرار هو، في جانب منه، مردود حضاري تنبعث جذوره من خبرات الأمة، ومجموع مدرقاتها التي تتفاعل مع تدفق المعلومات الجديدة. والتي يمكن أن تجسدها، أهداف كل دولة، والتي تتباين مفاهيمها وتختلف بتباين واختلاف تصور وإدراك كل دولة لتلك المفاهيم.

ولذلك فإن تحليل المقومات الحضارية للأمم، يمنح فهمًا أكثر وضوحًا لسلوك الدول الخارجي، ويحد من غموض وتضارب وتعقد الساحة الدولية، وحركة الأفعال وردود الأفعال فيها. وفي إطارها تصبح رؤية القيادات، أحد محددات مسارات سلوك الدولة الخارجي، وإذا كانت القيادات لا تنشأ في فراغ، فإنه لا بد من الوصول للوعاء الذي يمثل شعبها، ومصدر مقوماتها، ومدى وسائلها، ممثلًا في الحضارة، حيث تأتي السياسة الخارجية، تعبيرًا عن مسار تلك الحضارة من حيث تحقيق غاياتها ومصالحها، وترتيب أولوياتها وتحديد أسلوب تحركها<sup>(١١٨)</sup>.

فوامل السياسة الخارجية، وفق أنصار هذا المدخل، هي نفس الوقت، المقومات المادية والمعنوية لحضارة شعب ما، والتي تبدو من خلال مظاهر عقائدها وتفكيرها، وتطورها الاقتصادي ونظمها السياسية والاجتماعية وإنجازاتها المعمارية وإبداعها الفني، في إطار وجداني وعقلي متجانس، وهو ما يشير إلى بناء اجتماعي له مؤسساته الرسمية وغير الرسمية، كما يعني حضورًا «مدنيًا» يشمل كل العناصر المادية والمعنوية.

وقد اكتسب هذا المدخل زخمًا كبيرًا في التسعينيات من القرن العشرين، مع أطروحة صدام الحضارات التي قال بها «صمويل هنتنجتون»، وما أفرزته من جدل فكري بين منظري العلاقات الدولية والسياسة الخارجية، حول مدى مصداقية اعتبار الحضارة وحدة التحليل الأساسية في هذه العلاقات، وقاد هذا الجدل لتصاعد الاهتمام بالأبعاد الدينية والقيمية في سياسات الدول الخارجية، من خلال العديد من المفاهيم والأطروحات الفكرية مثل: «حوار الحضارات والثقافات»، و«تعايش الحضارات»، و«الشراكة الحضارية».

وفي القلب من هذه الأطروحات، كانت العلاقات بين الغرب والإسلام، هي المحور الأبرز للاهتمام، بين منظري العلاقات الدولية والسياسة الخارجية بصفة عامة، والسياسة الأمريكية بصفة خاصة، وتحديدًا خلال إدارة الرئيس الأمريكي السابق «جورج بوش» (٢٠٠٠ - ٢٠٠٨)، حيث شكل الدين الإسلامي والدول الإسلامية، محورًا رئيسًا لمحددات وتوجهات هذه السياسة، ومصدرًا للعديد من القضايا التي كانت على رأس أولوياتها خلال هذه المرحلة، كالحرب على الإرهاب، وحرب الأفكار، والحريات الدينية، وحقوق الإنسان، والتغيير الثقافي، والإصلاح السياسي، وغيرها من القضايا التي تعكس المفهوم الجديد للسياسة الخارجية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة.

(١١٨) حسن علي الإبراهيم، الدولة الصغرى والنظام الدولي: الكويت والخليج (بيروت: مكتبة الأبحاث العربية، ١٩٨٢): ٦٥-٦٨.

## المبحث الثاني

### تأثير البعد الديني في مكونات السياسة الخارجية

تكشف المقاربة الدقيقة لما تقوم عليه السياسة الخارجية تحليلاً وممارسة من مكونات وأبعاد، عن وجود تأثيرات فاعلة للبعد الديني في هذه المكونات، سواء من حيث محددات هذه السياسة وأدوارها، وقضاياها وأهدافها، وأدوات تحقيق هذه الأهداف، وذلك على النحو التالي:

**١- البعد الديني ومحددات السياسة الخارجية:** تتمثل محددات السياسة الخارجية بدرجة رئيسة في: الخصائص القومية، وطبيعة النظام السياسي ومكوناته، والنسق الدولي، والمسافة الدولية والتفاعلات الدولية، والموقف الدولي، والقائد السياسي، حيث يبرز البعد الديني كأحد العوامل الأساسية في: تشكيل الخصائص القومية، وتحديد طبيعة النظام السياسي، وإكساب الدولة مكانة معينة في النسق الدولي، وفي صوغ وتوجيه التفاعلات الخارجية للدولة، وفي صياغة وتشكيل البيئة النفسية للقائد السياسي.

**٢- البعد الديني وقضايا السياسة الخارجية:** تتنوع قضايا السياسة الخارجية، وفق المنظور التقليدي لهذه السياسة، حيث تتضمن هذه القضايا: قضايا أمنية عسكرية، وقضايا سياسية دبلوماسية، وقضايا اقتصادية تنموية، وقضايا ثقافية وعلمية ورمزية<sup>(١٩)</sup>. وفي إطار هذه القضايا، يؤثر البعد الديني في تشكيل توجهات وسياسات الدولة نحو هذه القضايا، من حيث كونه إطاراً مرجعياً عند صياغة هذه التوجهات وتلك السياسات، من ناحية، وكونه أداة لتنفيذ هذه السياسات وتحقيق أهدافها من ناحية ثانية، وكونه مصدراً للعديد من القضايا الجديدة التي يفرضها على أجندة هذه السياسة من ناحية ثالثة.

**٣- البعد الديني وأهداف السياسة الخارجية:** تتمثل أهداف السياسة الخارجية في الظواهر والعلاقات التي ترغب الدولة في التأثير فيها، وفي أوضاعها المستقبلية، ومن بين أهم الأهداف، التي يظهر فيها التأثير المباشر للبعد الديني السعي نحو الدعوة أو التبشير بدين معين، أو نشر أيديولوجيا أو قيم معينة، وتحقيق المكانة والهيبة الدولية، وفي حالات معينة، يوجد ارتباط وثيق بين مقدرة الدولة على دعم أمنها القومي، وبين إبقائها على بعض الدول ملتزمة بأيديولوجيتها، إذا ما كان لهذه الدول تأثيرات إستراتيجية معينة على احتياجاتها ومتطلباتها الأمنية. وقد يتخذ الهدف المتعلق بترويج بعض الدول لأيديولوجيتها في الخارج عدة وسائل

(١٩) محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، ط. ٢ (القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ١٩٩٨): ١٠٧-١١٠.

لتحقيقه ومنها: الدعايات الموجهة لدول معينة، أو تشجيع الثورات التي تتبع نهجاً أيديولوجياً مماثلاً، أو مساندة تلك التنظيمات أو الأحزاب أو الحركات التي تأخذ بأيديولوجيا هذه الدولة.

كذلك تبرز الأهداف الثقافية للسياسة الخارجية، عندما تسعى كل دولة إلى دعم تراثها الثقافي والمحافظة عليه، وذلك من خلال حماية استقلال الدولة ضد الغزو الخارجي، وفرض قيود على الهجرة إلى الدولة، حفظاً لتراثها الثقافي من الانقراض، مع عمل بعض الدول في الوقت نفسه، على تصدير ثقافتها عبر حدودها وفرضها على الآخرين، وذلك في حالة الدول التي تعتقد في تفوق أنظمتها السياسية والاقتصادية وأسلوبها في الحياة، والعمل على نشرها والترويج لها بكل إمكانياتها<sup>(١٢٠)</sup>.

**٤- البعد الديني وأدوار السياسة الخارجية:** تتبنى الدول في سياساتها الخارجية العديد من الأدوار، وفقاً لرويتها لمكانتها وقدراتها، وإمكاناتها التأثيرية، وتمثل هذه الأدوار في: قاعدة الثورة العالمية، المعادي للاستعمار والمؤيد لحركات التحرير، والمستقل النشاط، والمعادي للشيوعية، ورجل الشرطة العالمي، والموازن الدولي، والوسيط الدولي، وصانع السلام العالمي، والقائد التنموي، والجسر الدولي، والحليف المخلص، والنموذج، وصانع التنمية الداخلية، والمدافع الإقليمي، وقائد التكامل الإقليمي<sup>(١٢١)</sup>.

وفي إطار هذه الأدوار يبرز تأثير البعد الديني بصورة مباشرة في دور المدافع عن العقيدة (كالذي مارسه فرنسا في القرن التاسع عشر الميلادي، وكل من المملكة العربية السعودية والفايكان في القرن العشرين). والدولة المدافعة عن العقيدة هي التي تتسم بوجود وعاء عقيدي يستوعب اختصاصاتها، استيعاب وجود وتأسيس، واستيعاب نشاط ومسار، فإن هي ارتضت أن يكون للوعاء العقيدي شريك آخر يستوعب وجودها ومسارها، أو قبلت إقصاءه، مانحة الأولوية والأسبقية في اختصاصاتها لمكون آخر، أو مكونات أخرى، فإنها تكون قد وضعت عقيدتها موضع التشكيك والتساؤل<sup>(١٢٢)</sup>.

وتمثل الفايكان، النموذج الأبرز للدول العقيدية، في العالم المعاصر، حيث تشكل العقيدة الدينية مناط سياستها الخارجية، صياغة وممارسة، وقد تزايد تأثير العقيدة في هذه السياسة في عهد البابا رقم ٢٦٥ للكنيسة الكاثوليكية (بينديكتوس السادس عشر)، وهو ما برز في العديد من المؤثرات، من بينها: تدخله في السياسة الأوروبية بصورة مباشرة من خلال دعوته

(١٢٠) مقلد، العلاقات السياسية الدولية: ٩٦.

(١٢١) سليم، تحليل السياسة الخارجية: ٥٨-٦٢.

(١٢٢) مصطفى محمود منجود، الدولة الإسلامية: وحدة العلاقات الخارجية في الإسلام (القاهرة: المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ١٩٩٦): ٢١٢-٢١٥.

للاتحاد الأوروبي أن يعيد النظر في مسألة تضمين الدستور إشارة إلى استلهم الإرث المسيحي (وليس الديني) لأوروبا. وانتقد البابا زعماء الاتحاد الأوروبي لرفضهم الإشارة إلى «الرب والجنود المسيحية» لأوروبا في إعلان برلين الصادر في (٢٥/٣/٢٠٠٧) بمناسبة الذكرى الخمسين لتأسيس الاتحاد<sup>(١٢٣)</sup>. كما أعلن البابا رفضه انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي لأنها بلد مسلم، ويخشى، إذا ما انضمت، على الهوية المسيحية لأوروبا، وقال: «إن على تركيا أن تحاول إقامة رابطة ثقافية مع دول عربية مجاورة لها، وأن تحتل مقعد الصدارة ضمن منظومة ثقافية تتفق مع هويتها»<sup>(١٢٤)</sup>.

ومن خلال هذه المؤشرات، يرى الباحث أن تأثير البعد الديني في السياسة الخارجية، وما تقوم عليه من مكونات، ليس تأثيراً متغيراً خارجياً على هذه المكونات، ولكنه تأثير مُكون من هذه المكونات، يتفاعل معها ويرتبط بها، تأثيراً وتأثراً، مداً وجزراً، فالبعد الديني (وما يرتبط به من مفاهيم) يشكل إطاراً مرجعياً للسياسات الخارجية للعديد من الدول، ويتم استدعاؤه إلى صدارة الأحداث، وفقاً لطبيعة المواقف والقضايا التي تصدى لها هذه السياسات، خاصة في ظل التأكيد على أنه من الصعب، إن لم يكن من المستحيل تفسير السياسة الخارجية، لأية دولة من الدول ببعد ديني فقط، أو مصلحي فقط، فهناك تداخل بين البعد الديني والبعد المصلحي، في السياسة الخارجية، وتزايد الاهتمام بأحد الأبعاد دون آخر، يكون لاعتبارات تحليلية، من ناحية، واستعادة الاهتمام بتأثيراته واتجاهاته ووزنه، مقارنة بالأبعاد الأخرى، من ناحية أخرى.

(١٢٣) قال البابا في كلمة ألقاها خلال استقباله للمشاركين في مؤتمر مجالس أساقفة المجموعة الأوروبية: «أوروبا ترتكب شكلاً من أشكال التخلي عن الذات، وهي بذلك تشك في هويتها». وأضاف: «إذا كانت حكومات الاتحاد تريد في الذكرى الخمسين لاتفاقية روما، أن تقرب من مواطنيها، فكيف يمكنهم استبعاد عنصر أساسي لهوية أوروبا مثل المسيحية التي ينتمي لها الغالبية من شعبها؟!». وشدد على أن الاتحاد الأوروبي يتجه إلى منحدر زلق من اللامبالاة إذا لم يعترف بالدين والرب. وقال: إن الزعماء لا يمكنهم استبعاد القيم التي ساعدت على تشكيل «روح» القارة. وأردف: «ليس مفاجأة أن أوروبا اليوم في حين تدعي أنها مجتمع قيم، تبدو وكأنها تطعن بصورة متزايدة في وجود قيم مطلقة وكونية». وتساءل: «أليس هذا الشكل الفريد من التخلي عن الذات حتى أمام الرب يؤدي بأوروبا إلى الشك في هويتها ذاتها؟!»، انظر: «البابا ينتقد قادة أوروبا لتجاهلهم الجذور المسيحية»، إسلام أون لاين، (٢٥/٣/٢٠٠٨)

[http://www.islamonline.net/servlet/Satellite?c=ArticleA\\_C&cid=1173695329026&pagina me=Zo ne-Arab ic-News/NWALayout](http://www.islamonline.net/servlet/Satellite?c=ArticleA_C&cid=1173695329026&pagina me=Zo ne-Arab ic-News/NWALayout)

(١٢٤) جبروم شاهين، «الإصلاح في الكنيسة الكاثوليكية الرومانية»، مجلة التسامح، العدد ١٠ (ربيع ٢٠٠٥): ١٧٠-١٧٤.

## المبحث الثالث

### البعد الديني وتغير طبيعة دراسة السياسة الخارجية

كان لتزايد الاهتمام بالبعد الديني في دراسة وتحليل السياسة الخارجية، في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، العديد من التأثيرات على طبيعة هذه الدراسة على عدة مستويات، سواء ما يتعلق منها بالفواعل الرئيسة في السياسة الخارجية، وفي العمليات التي تقوم عليها، وكذلك في القضايا التي تتصدى لها، سواء كانت هذه القضايا قضايا جديدة ذات بعد ديني، أو قضايا تقليدية صلدة، تصاعد الاهتمام بالبعد الديني فيها:

#### أولاً: الفاعلون الدوليون:

في إطار التعريف الحديث للسياسة الخارجية، وخاصة وفق مقولات منظور المجتمع العالمي، يتم تعريف وحدات هذه السياسة، أي الفاعلين المؤثرين فيها، طبقاً لمعيار الاستقلال، أي القدرة على صياغة وتطبيق برنامج عمل قادر على التأثير في مسار السياسة الخارجية، وبالتبعية في مجرى العلاقات الدولية، وبشكل لا يمكن التنبؤ به بمجرد معرفة خصائص الوحدات الأخرى، وذلك في إطار تنظيمي معين<sup>(١٢٥)</sup>.

واستناداً لمقولات هذا المنظور وغيره، وأمام التحولات النظرية والعملية التي شهدتها العلاقات الدولية بصفة عامة، والسياسة الخارجية بصفة خاصة، انتقلت النظرة للفاعلين غير الرسميين من حالة التهميش والتبعية إلى التأثير والاستقلال النسبي في السياسات الخارجية والداخلية<sup>(١٢٦)</sup>. فالدول ليست الفاعل الوحيد في السياسات العالمية، كما لا تستطيع السيطرة على مخرجات الفاعلين غير الرسميين، بل إنها قد تستخدم المنظمات غير الحكومية، والفاعلين العابرين للقومية كأدوات لها أكثر من القوة العسكرية للحصول على القوة<sup>(١٢٧)</sup>.

وقد طرح «ديفيد سينجر» ما أسماه «النموذج التنموي للسياسة العالمية»، والذي يقوم على أن النسق العالمي هو وحدة متكاملة تقوم على مجموعة من الأنساق والوحدات الفرعية

Raymond Hopkins and R. Manasbach, **Structure and Process in International Politics** (١٢٥) (New York: Harper and Row, 1973): 4.

(١٢٦) محمد محمود ربيع، وإسماعيل صبري مقلد، محرران، موسوعة العلوم السياسية (الكويت: مطبوعات جامعة الكويت، ١٩٩٤): ٤٨٦.

(١٢٧) محمد السيد سليم، «تطور الإطار النظري لعلم السياسة الدولية»، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٦١ (يوليو ٢٠٠٥): ٥١-٤٦.

التي تبدأ من وحدات داخل الدولة، ولكنها تؤثر في السياسة الخارجية بدرجات مختلفة، فالوحدات الداخلية قد تصبح، في بعض المراحل، وحدات للسياسة الخارجية<sup>(١٢٨)</sup>.

وفي إطار هذا التعدد للفاعلين المؤثرين في السياسة الخارجية، برز تأثير البعد الديني من خلال وجود فاعلين غير حكوميين داخليين، وعبر قوميين، ممن لهم توجهات قيمية ودينية، كان لهم تأثير واضح ليس فقط على السياسة الخارجية للدول التي ينطلقون منها أو ينتمون إليها، ولكن في العديد من الدول، كما برز تأثير التيارات الدينية في تشكيل توجهات ورؤى العديد من الوحدات الفاعلة في السياسة الخارجية، هذا بجانب تأثير المنظمات المعنية بحقوق الإنسان وحرياته، سواء الوطنية أو الدولية غير الحكومية، والتي تنطلق من اعتبارات قيمية، على سياسات العديد من الدول، وخاصة عند استخدام هذه القضية كورقة للضغط على بعض الدول لتغيير أو تعديل سياساتها الخارجية.

### ثانياً: العمليات :

كان تصاعد الاهتمام بالبعد الديني في السياسة الخارجية أكثر بروزاً على مستوى العمليات التي تقوم عليها هذه السياسة، وفق المنظور الراهن لها، ومن أهم العمليات التي شكل البعد القيمي / الديني ركيزتها الأولى، القوة المرنة، والدبلوماسية العامة والتدخل الإنساني.

#### ١- القوة المرنة (الناعمة):

في تعريفه للقوة الناعمة يرى «جوزيف ناي» (Joseph S. Nye)، أنها: «القدرة على التوصل إلى الغاية المطلوبة من خلال جذب الآخرين، وليس بالجوء إلى التهديد أو الجزاء. وهذه القوة تعتمد على الثقافة، والمبادئ السياسية، والسياسات المتبعة»<sup>(١٢٩)</sup>. وقد شكلت القوة المرنة أو الناعمة واحدة من أهم عمليات السياسة الخارجية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، وكانت محل اهتمام العديد من دول العالم، وكانت الولايات المتحدة في مقدمة الدول التي اهتمت بهذه القوة، على المستوى الفكري والعملي، حيث تعددت الأدبيات التي تناولت هذه القوة وأبعادها، كما تعددت الممارسات التي تناولتها الإدارة الأمريكية (٢٠٠٠ - ٢٠٠٨) للاستفادة من هذه الأبعاد في سياستها الخارجية.

وتمثل القوة المرنة الشكل الثالث من أشكال القوة، وفق «جوزيف ناي»، حيث يرى أن منظومة قوة الدولة أشبه برقعة شطرنج ثلاثية الأبعاد تمثل مظاهر القوة الثلاثة في العالم

David Singer, «The Global System and its Subsystems: A Development View», in **Linkage** (١٢٨) **Politics**, edited by James Rosenau (New York: Free Press, 1969): 21-43.

(١٢٩) جوزيف ناي، «القوة الناعمة والكفاح ضد الإرهاب»، ترجمة إبراهيم محمد علي، موقع بروجيكت سنديكيت، <http://www.project-syndicate.org/commentary/soft-power-and-the-struggle-against-terrorism/arabic>

وهي: القوة العسكرية، والاقتصادية، والثقافية. ويرى أن الولايات المتحدة تتمتع بقوة لا تقبل المناقشة على المستويات الثلاثة، لكنها تتجاهل البعد الثالث للقوة وهي القوة الثقافية أو (القوة الناعمة)، والجزء الأكبر من مشكلات العالم المضطرب تنبع من هذا المستوى الثالث للقوة الذي لا يهتم به أحد كثيرًا. فالولايات المتحدة مازالت تصب اهتمامها على المستوى الأول من القوة أي القوة العسكرية (القوة الصلبة) رغم انفرادها بالسيطرة المطلقة على العالم من هذه الزاوية<sup>(١٣٠)</sup>.

ومن مفهوميها، وأدوات تأثيرها، يمكن القول إن القوة الناعمة، هي التجسيد الواقعي للأبعاد القيمية والدينية في السياسة الخارجية، وبلغ من أهميتها وتأثيرها، النظر إليها على أنها تشكل الضلع الثالث لمثلث القوى التي تتمتع بها أية دولة من دول العالم، وهو ما يعكس مدى الاهتمام بها كعملية محورية في السياسة الخارجية، وجاء هذا الاهتمام ترسيخًا لتزايد الاهتمام بالبعد القيمي والديني في السياسة الخارجية، في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، فكريًا وممارسة.

## ٢- الدبلوماسية العامة:

يعد مفهوم الدبلوماسية العامة (Public Diplomacy) من المفاهيم القديمة التي اتخذت مدلولات حديثة في مرحلة ما بعد الحرب الباردة. وتقوم الدبلوماسية العامة، وفقًا لتعريف مركز الولايات المتحدة للدبلوماسية الشعبية، على الطرق التي تستخدمها الدول، أو المنظمات الدولية، للاتصال بالمواطنين في المجتمعات الأخرى. والنظر للحوار على أنه الوسيلة المركزية في تحقيق أهداف السياسة الخارجية<sup>(١٣١)</sup>.

وطبقًا لتقرير اللجنة الاستشارية الأمريكية للدبلوماسية الشعبية، ١٩٩١، فإن الدبلوماسية العامة هي «التبادل المفتوح والحر للأفكار والمعلومات، والذي يعد سمة ملاصقة للمجتمعات الديمقراطية». كما أنها «الترويج للمصالح الوطنية عن طريق إعلام وإخبار المواطنين إلى جانب جذبهم والتأثير عليهم»<sup>(١٣٢)</sup>.

وقد تعددت التحولات التي أدت لتطور الدبلوماسية العامة، حتى أصبحت من أهم عمليات السياسة الخارجية، ومن هذه المتغيرات: ثورة الاتصالات والمعلومات التي سهلت

Joseph S. Nye, **Soft Power: The Means to Success in World Politics** (New York: Public Affairs, 2004).

(١٣١) المركز الأمريكي للدبلوماسية الشعبية، [www.uspublicdiplomacy.org](http://www.uspublicdiplomacy.org)

The US Advisory Group on Public Diplomacy for the Arab and Muslim, **Changing Minds Winning Peace: A New Strategic Direction for U.S. Public Diplomacy in the Arab & Muslim World** (Washington, DC: US House of Representatives, 2003): 13.



نقل المعلومات والأفكار، بل والقيم، مما أدى لزيادة تنوع وكم المعلومات إلى جانب ارتفاع وعي الجماهير. كما أصبح الرأي العام يمثل قوة يعتد بها في الشؤون الدولية، وأصبح يؤثر بصورة كبيرة في اتخاذ القرارات والتأثير عليها، وكذلك ظهور فاعلين سياسيين إلى جانب الدولة القومية، مثل المنظمات الدولية، والشركات متعددة الجنسيات، والمنظمات غير الحكومية، والتي اعتمدت على التواصل مع الشعوب والمجتمعات المحلية، كأهم أدوات تحقيق أهدافها<sup>(١٣٣)</sup>.

وقد كان لهذه المتغيرات تأثيرها في الاهتمام بالدبلوماسية العامة والعمل على تفعيلها، بحيث تكون أداة للحوار والتفاهم وبناء علاقات صديقة بين الدول، إلى جانب كونها أداة لتنفيذ السياسة الخارجية. فالدبلوماسية العامة في جوهرها، هي العمل على نقل القيم والثقافات والحضارات، وترسيخها في الدول المستهدفة؛ لخلق قيم وتوجهات مؤيدة لسياسات ومواقف الدولة التي تقود هذه الدبلوماسية، وفي ذلك تعزيز وترسيخ للأبعاد القيمية والدينية والثقافية والحضارية في السياسات الخارجية لهذه الدول<sup>(١٣٤)</sup>.

### ٣- التدخل الإنساني:

شهدت مرحلة ما بعد الحرب الباردة، تصاعداً في عمليات التدخل لاعتبارات إنسانية، والتي قامت بها الدول الكبرى، وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية، في عدد من دول العالم، كما حدث بشأن التدخل الأمريكي في الصومال، وفي هايتي، وفي العراق، وكذلك التدخل الفرنسي في رواندا، حيث كانت الاعتبارات الإنسانية أحد المبررات التي تم رفعها في هذه الحالات وغيرها؛ بدعوى حماية حقوق الإنسان وحرياته، ونشر قيم الديمقراطية والحرية<sup>(١٣٥)</sup>.

إلا أن رفع شعارات الديمقراطية وحقوق الإنسان؛ لإضفاء المشروعية على التدخل، يتجاهل النقد التقليدي للديمقراطيات الليبرالية، كما يتجاهل مسألة المفاضلة بين حقوق الإنسان وأولوية بعضها على البعض الآخر، نظراً لأن الدعوة للتدخل من أجل حقوق الإنسان وفق المفهوم الغربي، تركز على الحقوق السياسية، دون الحقوق الاقتصادية التي تراها بعض من الدول أكثر أهمية. كما أن التدخل الإنساني إذا ما أقرت مشروعيته فسوف يستخدم فقط

“State Department Report”, **Public Diplomacy for the 21<sup>st</sup> Century**, (١٣٣)  
<http://www.state.gov/r/adcompd/1995rep.html>

Mark Leonard, «Diplomacy by Other Means», **Foreign Policy** 132 (Sep-Oct 2002): 50-51. (١٣٤)

(١٣٥) ياسر الحويش، مبدأ عدم التدخل واتفاقيات تحرير التجارة العالمية (رسالة دكتوراه، جامعة عين شمس، كلية الحقوق، ٢٠٠١): ١٥٨-١٦٤.



من دول قوية نسبيًا، ضد دول ضعيفة نسبيًا. وسيستخدم كذريعة لحماية المصالح الاقتصادية؛ أو لتبرير التدخلات التي تكون بواعثها ضد الإنسانية<sup>(١٣٦)</sup>.

وإذا كان التدخل الدولي الإنساني، أصبح يمثل واحدًا من أهم عمليات السياسة الخارجية، والتي يبرز فيها تأثير الأبعاد القيمية والدينية، فإنه يمكن القول إن الإشكالية ليست في قبول أو رفض مبدأ التدخل الإنساني، وإنما في كيفية ممارسته على نحو منضبط، ومعاملة جميع الحالات التي تتطلب التدخل الإنساني معاملة واحدة من حيث المبدأ، وأن يتم اتخاذ قرارات التدخل في جميع الحالات من خلال الأمم المتحدة.

### ثالثًا: القضايا:

ساعد الاهتمام بالأبعاد الدينية في دراسة السياسة الخارجية، على بروز مجموعة من القضايا الجديدة، التي تشكل هذه الأبعاد محورًا رئيسًا في تكيفها، وتحديد طبيعتها وخصائصها، كقضايا حرب الأفكار والتغيير الثقافي، والدفاع عن الحقوق والحريات الإنسانية، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فقد ساعد هذا الاهتمام، على إثارة منظري السياسة الخارجية للبحث عن موقع هذه الأبعاد في القضايا الصلدة التقليدية للسياسة الخارجية.

#### ١- بروز قضايا جديدة ذات بعد ديني:

كان في مقدمة القضايا الجديدة التي شكلت محلاً لاهتمام منظري السياسة الخارجية، والتي تشكل الأبعاد الدينية والقيمية، أهم الأبعاد التي تقوم عليها - قضايا حرب الأفكار والتغيير الثقافي، وحقوق الإنسان، وحوار الأديان، حيث تمحورت دراستها على البحث في المقومات الدينية، والقيمية، والثقافية، والحضارية للشعوب، وبيان مدى تأثيرها على محددات وتوجهات وأدوات السياسة الخارجية للدول المختلفة.

أ) حرب الأفكار: مع ما أفرزته أحداث سبتمبر من تداعيات، ثار الجدل داخل المجتمع الأمريكي بشأن التأييد الشعبي في العالم الإسلامي لتنظيم القاعدة، والأفكار التي يدعو إليها، وكان من إفرات هذا الجدل، بروز قضية حرب الأفكار، كأحد أهم قضايا السياسة الخارجية الأمريكية في مرحلة ما بعد هذه الأحداث، حيث انطلقت الإدارة الأمريكية من أن التغلب على تنظيم القاعدة، وغيره من التنظيمات التي تصفها بالإرهابية، لن يتحقق إلا من خلال شن حرب أفكار مضادة لما يقوم عليه من أفكار.

(١٣٦) مسعد عبد الرحمن، تدخل الأمم المتحدة في النزاعات المسلحة غير ذات الطابع الدولي (رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة، ٢٠٠١): ٩٩-١٠٠.

وتقوم هذه الحرب على عدد من الآليات، من بينها: الترويج للديمقراطية وحقوق الإنسان والإصلاحات السياسية، وتغيير خريطة العالم الإسلامي، والغزو الثقافي عبر الفضائيات والإذاعات والاعتماد على الصورة بدلاً من الموضوع، كخطوة لتغيير مفاهيم شعوب المنطقة، خاصة فئة الشباب، وفرض مناهج تعليمية جديدة تعمل على تذويب الهوية الثقافية العربية والإسلامية والتراث التاريخي والديني لهذه الشعوب<sup>(١٣٧)</sup>.

ومن خلال طبيعة هذه الحرب وآلياتها، تتضح محورية الأبعاد القيمية والدينية التي تقوم عليها، حيث تتجه بالأساس إلى هذه الأبعاد في الدول المستهدفة، والتي تمثلت بالأساس، في مرحلة ما بعد أحداث سبتمبر، في الدول العربية والإسلامية.

(ب) حقوق الإنسان: شكلت قضية حقوق الإنسان، إحدى أهم قضايا السياسة الخارجية في العقدين الأخيرين، حيث تبنت الدول الكبرى هذه القضية، وجعلت من الدفاع عنها، وفق رؤيتها، وبما يتفق ومصالحها، إحدى أولويات سياستها الخارجية. وفي هذا السياق نصت إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي، ٢٠٠٢، على أن الولايات المتحدة تأخذ على عاتقها الدفاع عن «الحرية» و«العدل»؛ فهذان المبدآن يسعى وراءهما جميع أجناس الأرض. فلا يوجد مجتمع إلا ونجده يأمل ويرغب في «تحرير» أبنائه من الفقر والظلم والعنف. ومن ثم يتحتم على الإدارة الأمريكية أن تقف بكل بصرامة ضد كل ما يهدد وجود الكرامة الإنسانية التي لا يختلف عليها اثنان، والدستور الأمريكي يتضمن كل ما تتطلبه الكرامة الإنسانية من حرية العبادة، وحرية الكلمة، والعدالة، والتسامح الديني والإثني، واحترام الملكية الخاصة، واحترام المرأة، وتحديد سلطة الدولة، وسيادة القانون.

وعن أدوات ذلك: إدانة كل اختراق أو انتهاك يهدد وجود الكرامة الإنسانية، وذلك من خلال المؤسسات والمنظمات الدولية، واستخدام المعونات الخارجية الأمريكية من أجل تدعيم «الحرية»، وتطوير المؤسسات الديمقراطية في إطار العلاقات الثنائية، وبذل جهود خاصة من أجل تدعيم حرية العبادة، وحمايتها من ضغوط الحكومات القمعية<sup>(١٣٨)</sup>.

وهذه النصوص وغيرها، تكشف عن طبيعة هذه القضية، ومنطلقاتها، وتأثير الأبعاد القيمية والدينية في تشكيلها، وصياغة توجهاتها، فالمعايير التي تنطلق منها سياسات الدول الغربية، وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية، في تعاطيها مع هذه القضية، تستند إلى قيمها وتصوراتها ومخزونها الفكري والثقافي، دون مراعاة لخصوصية دول العالم الأخرى، الدينية والثقافية،

Robert Satloff, *The Battle of Ideas in the War on Terror: Essays on U.S. Public Diplomacy in the Middle East* ([Washington]: Washington Institute for Near East Policy, 2004): 3-9.

(١٣٨) شيرين حامد فهمي، «ملخص الوثيقة الخاصة بإستراتيجية الأمن القومي الأمريكي البيت الأبيض»، إسلام أون لاين، <http://www.islam-online.net/arabic/politics/2002/10/article05.SHTML>

والتي قد تتعارض مع هذه المنطلقات، فالهدف من وضع هذه القضية على أجندة السياسة الخارجية، هو فرض المعايير والتصورات الأمريكية، على هذه الدول، واستخدام هذه القضية كأداة ضغط بما يتفق ومصالحها الإستراتيجية، وهو ما يؤكد التداخل بين الأبعاد الدينية والمصلحية، في السياسة الخارجية الأمريكية، بصفة عامة، وتجاه الدول العربية والإسلامية بصفة خاصة.

(ج) حوار الأديان: شكلت قضية حوار الأديان، إحدى قضايا السياسة الخارجية للعديد من الدول، في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، وجاء الاهتمام بهذه القضية نابغاً من عدة اعتبارات، من بينها: سعي بعض الدول إلى نشر وترويج معتقداتها الدينية والقيمية، أو احتواء التوجهات الدينية لبعض الدول والتنظيمات التي ترى فيها تحدياً لمنظومتها القيمية، أو الرغبة في تحسين صورتها، والتصدي للاتهامات التي توجه لها بدعم الإرهاب والفكر المتطرف، وكانت الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة العربية السعودية في مقدمة هذه الدول، حيث تبنت الدولتان العديد من السياسات، ورعت العديد من الفعاليات في إطار هذه القضية.

وفي هذا السياق تعددت مؤتمرات حوارات الأديان، كإحدى الأدوات التي اعتمدت عليها هذه الدول في سياستها الخارجية، بل إن هذه القضية كانت محلاً لاهتمام العديد من المنظمات الدولية وفي مقدمتها الأمم المتحدة، التي أصدرت تقريراً بعنوان «تجاوز الانقسام حوار بين الحضارات»، ٢٠٠١، تناول نموذجاً للحوار بين الأديان، يقوم على ترسيخ سياسات التوافق الإقليمي، والتفاهم والتعاون بدلاً من السياسات الوطنية القائمة على المصلحة الذاتية<sup>(١٣٩)</sup>.

وأمام هذه الأهمية، كانت قضية حوار الأديان محلاً لاهتمام منظري السياسة الخارجية؛ لوضع الأطر التحليلية والتأصيلية التي تركز إليها، وكيفية التعاطي معها، فكرياً وممارسة، وخاصة من حيث أنماط تسييس هذه الحوارات وتأثيراتها على إدارة الصراعات المتصلة بها، وخاصة الصراعات بين العالم الإسلامي والغرب، وتحديدًا في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، حيث أضحي العالم الإسلامي مُستهدفًا بجانب كبير من هذه المبادرات على نحو أفرز ردود فعل عديدة<sup>(١٤٠)</sup>.

## ٢- بروز الأبعاد الدينية لقضايا تقليدية:

كان من بين التأثيرات التي أفرزها الاهتمام بالأبعاد القيمية والدينية على دراسة السياسة الخارجية، تصاعد الاهتمام بهذه الأبعاد عند دراسة وتحليل القضايا التقليدية التي تقوم عليها

(١٣٩) هانز كينج، «الحوار بين الأديان والأمم»، مجلة التسامح، العدد ١٧ (مسقط: وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، ٢٠٠٧): ٢٠٨.

(١٤٠) مصطفى، «جدالات حوار/ صراع الحضارات»: ٧-٥١.

هذه السياسة، كالصراع السياسي، واستخدام القوة في تسوية النزاعات، وحماية المصالح الوطنية، مع تغير طبيعة النظرة للصراع بمفهومه العام، والنظر إليه على أنه تعبير طبيعي عن الفروق والاختلافات الاجتماعية، وأنه جزء من النضال والكفاح الإنساني المستمر من أجل تحقيق العدالة وتقرير المصير، وأنه لا يمكن إلغاء الصراعات، بل وضع حد للطبيعة الدائرية للصراع، عن طريق الإقرار بوجود مصالح مختلفة، وأنه من الممكن أن يكون الصراع إيجابياً، إذا تمت إدارته بشكل فعال، وأنه بالرغم من أن الصراع يشمل أطرافاً سياسية وعسكرية، إلا أنه يمكن أن يشمل البنى التحتية في المجتمع، وبالتالي، فإن تسوية الصراعات ذات الطبيعة الممتدة يجب أن تتم على كافة المستويات وبشكل متزامن<sup>(١٤١)</sup>.

ونتيجة لهذا التغير في طبيعة الصراع؛ تغيرت النظرة لدور الفاعلين غير الرسميين في إدارته، وبرز مفهوم «دبلوماسية المسار الثاني» تعبيراً عن هذا الدور وترسيخاً وتأييداً له<sup>(١٤٢)</sup>. وجاء ترسيخ هذا المفهوم ضمن المنظور النفسي الاتصالي للصراعات، والذي يعتبر أن العوامل النفسية والإدراكية تلعب دوراً في تعويق أو تسهيل حل الصراع، أي «أنسنة» الصراع من خلال الاعتراف بالمظالم، وقبول الشكاوى، والتعهد بإدارة العلاقات على أساس جديد وبشكل أخلاقي وخلاق وتعاوني<sup>(١٤٣)</sup>.

هذا بالإضافة إلى عدة مسارات نوعية، تسهم في بناء قدرات السلام بعد الصراع، وهي: مسار البحوث، ومسار التعليم، ويتعلق بإعادة النظر في النظام التعليمي، وتنقية التعليم من المعلومات والآراء التي تؤدي لتأجيج الصراع، وبحث أفكار تؤدي لثقافة السلام. ومسار المجتمع المدني، ثم المسار الديني، ويضم رجال الدين من أطراف الصراع المختلفة، الذين يمكن أن يلعبوا دوراً في دعم ثقافة السلام ومنع الصراع، خاصة إذا كان للبعد الديني دور في اشتعال الصراع<sup>(١٤٤)</sup>.

(١٤١) خالد حنفي، الدبلوماسية غير الرسمية: دور المسار الثاني في تسوية الصراعات الإقليمية الممتدة، سلسلة قضايا (القاهرة: المركز الدولي للدراسات المستقبلية والإستراتيجية، ٢٠٠٧): ٧-١٠.

Oliver P. Richmond, "NGOs and an Emerging Form of Peacemaking: Post- Westphalian (١٤٢) Approaches, Working Paper", **International Studies Association 41<sup>st</sup> Annual Convention** (Los Angeles, CA: March 14-18, 2000).

William D. Davidson and Joseph V. Montville, "Foreign Policy According to Freud», (١٤٣) **Foreign Policy**, no. 45 (Winter, 1981-1982): 145-157.

The Institutional Analysis and Development Mini-Conference, **The Role of NGOs in (١٤٤) Conflict Resolution in Africa: An Institutional Analysis**, edited by Becky Nesbit (Indiana: Indiana University, 2003).

## الخاتمة

من واقع هذا التحليل، لتأثير البعد الديني في العلاقات الدولية بصفة عامة، والسياسة الخارجية بصفة خاصة (فاعلين، وعمليات، وقضايا)، تأتي أهمية التأكيد على عدد من النتائج الأساسية:

أولاً: إن واقع العلاقات الدولية الراهن، يطرح تحدياً كبيراً على العديد من دول العالم، ولا يقتصر هذا التحدي على «الواقع»، ولكنه يمتد إلى «الإطار القيمي» الذي يغلفه ويؤطره، والذي ينبثق من منظومة القيم والمصالح الغربية الرأسمالية. فالحديث عن انتشار الرأسمالية، والديموقراطية، وقيم الثقافة الغربية وسلوكياتها، والربط بين الديمقراطية والتنمية الرأسمالية من ناحية، وبين تحقيق السلام والأمن والاستقرار في العالم من ناحية أخرى، يتم في الأدبيات الغربية من منظور أحادي، على نحو يثير التساؤل عن المشروع الحضاري البديل، ومن يمكن أن يطرحه الآن، خاصة في ظل النظر إلى العالم الثالث على أنه مصدر لتهديد هذه الأمور، ومصدر من مصادر الفوضى والاضطراب في العالم، وتعبير عن استمرار الصورة التقليدية للسياسات الدولية أي الصراع الواقعية، فبعد نهاية الحرب العالمية الأولى، نجد أنه في مقابل انتشار الحديث عن حق تقرير المصير للشعوب، والأمن الجماعي في ظل دور عصبة الأمم المتحدة كانت حالة «الجنوب» أو الدول المستعمرة لا تؤكد هذه المقولات، وفي منتصف السبعينيات من القرن العشرين، حين برزت أدبيات الاعتماد المتبادل الدولي، والتي شخصت اتجاه العلاقات الدولية نحو حالة أكثر تعاونية تنافسية، برزت في المقابل أدبيات تبين أن حالة الاعتماد المتبادل هذه لا تصدق على العلاقة بين الشمال والجنوب، وخلال مرحلة التسعينيات ومع تعدد الأدبيات التي تشرح النظام العالمي الجديد، ظهرت الرؤى التي تحذر من أن العالم الثالث بصراعاته ومشاكله مازال قبلة موقوتة، وأن انتهاء الصراع الأيديولوجي والقطبية الثنائية لن ينعكس إيجاباً على أوضاعه المتردية وصراعاته العرقية والدينية والحدودية.

ثانياً: إن الطبيعة التداخلية المعقدة للعلاقات الدولية الراهنة في ظل ثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، أفرزت العديد من القنوات والسبل، التي تدعم وتعمق القناعة لدى غير الغربي ليس بتفوق الغرب فقط كما حدث في مراحل سابقة، ولكن بحتمية انتصاره وعدم القدرة على مناقشته؛ ومن ثم ضرورة الاقتداء به والالتحاق به؛ لأنه لا بديل له.

والأمر لا يتصل بتفوق الخصم وتحدياته فقط، ولكن بالاعتراف من الداخل بعدم القدرة على المقاومة والتغيير وإصلاح النموذج من الداخل، ولقد لعبت قنوات الاتصال الحديثة

والتفاعلات العبر قومية في مجال الإنتاج والمال، دورها في تحقيق تجانس اجتماعي سياسي بين المجتمعات.

ثالثاً: إن الظهور الحالي لدور البعد الديني في العلاقات الدولية في مرحلتها الراهنة، لا يعني تجاهل تقدير الدور الحيوي للعناصر السياسية، والعسكرية، والاقتصادية في إيجاد الظروف التي تشجع صانعي القرار للبحث عن، أو على الأقل، التعاون مع جهود المصالحة أو التفاوض المبنية على أسس دينية، كما أنه من الضروري عند تبني تطبيق المداخل الدينية على العلاقات الدولية الحالية والمستقبلية، التأكيد على أن أنماط الجماعات والمؤسسات الدينية يجب أن تؤخذ في الاعتبار، فهناك تنوع في التجارب والإمكانات والنطاق. كما أن استغلال العوامل الدينية في صنع السلام يتطلب إدخالاً جديداً لهذه العوامل، وجهوداً متزايدة من جانب مؤيديها.

رابعاً: إن السياسة الخارجية هي عنصر من عناصر السياسات الدولية، ليس بوصفها تعبيراً عن أهداف داخلية، إنما بوصفها نموذجاً من نماذج السلوك الدولي. فدراسة النشاط الداخلي في مواجهة العالم الخارجي هي من صميم السياسة الخارجية، ولكن دراسة هذا النشاط كنموذج من نماذج المواقف التي يعبر عنها المجتمع الدولي هي أحد أهداف دراسة العلاقات الدولية، هذا من ناحية. ومن ناحية أخرى فإن السياسة الدولية تفترض وجود علاقات تقاطعية وتفاعلية بين أكثر من دولة، ومع طبيعة ما شهده العالم من تحولات في العقود الأخيرة، فإن هذه العلاقات تتم عبر أكثر من مستوى، رسمي وغير رسمي، فالسياسة الدولية لا تقتصر على مجرد العلاقات بين الدول، أو بين الهيئات الحكومية والرسمية، بل تتعدى ذلك إلى العلاقات بين مختلف التنظيمات غير الحكومية طالما أخذت الصفة الدولية، والصفة الدولية لا تعني فقط الصفة الحكومية، وإنما تتعداها لترتبط بكل ما هو معبر عن أكثر من مجتمع سياسي واحد.

خامساً: إن السياسة الخارجية، كعملية، لا تقوم فقط على الشق الرسمي، الذي تضطلع به الجهات والهيئات والمؤسسات الحكومية، ولكنها تتضمن كذلك مواقف القوى المؤثرة في عملية صنعها، سواء كانت هذه القوى تيارات فكرية (دينية أو سياسية)، أو قوى اجتماعية فاعلة، أو مراكز بحثية، معنية بعملية صنع السياسة الخارجية، وهو ما يتطلب مراعاة طبيعة مواقف هذه القوى ودرجة تأثيرها، عند تحليل السياسة الخارجية لدولة من الدول، خاصة مع وجود العديد من المؤثرات عن بعض الحالات والتجارب التي تشير إلى أن تأثير هذه القوى يفوق، أحياناً، تأثير بعض الجهات والهيئات الرسمية.

سادساً: إنَّ تأثير البعد الديني في السياسة الخارجية، تأصيلاً وممارسة لم يقف فقط عند دراسة الواقع الراهن للسياسة الخارجية، ومكوناتها، ولكنه امتد لي طرح العديد من الإسهامات سواء على مستوى التأصيل النظري للسياسة الخارجية (من خلال المداخل التحليلية والاقترابات المنهجية)، أو على مستوى الممارسة (من خلال التأثير في مكونات هذه السياسة، وتقديم فاعلين جدد، وإثارة قضايا جديدة تشكل الأبعاد القيمية والدينية، أهم ركائزها ومنطلقاتها، وكذلك طرح عدد من العمليات ذات الطبيعة القيمية والدينية؛ لتكون في مقدمة آليات دول العالم، خاصة الكبرى منها، في تنفيذ سياستها الخارجية).

## تعريف بالكاتب

د. عصام محمد عبد الشافي

من مواليد محافظة الدقهلية، مصر، ١٩٧٠.

### المؤهلات العلمية:

حصل على درجة دكتوراه الفلسفة في العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، بتقدير ممتاز مع مرتبة الشرف، مع التوصية بطبع وتبادل الرسالة بين الجامعات العربية والأجنبية، عام ٢٠٠٩، حول موضوع: البعد الديني في السياسة الأمريكية تجاه المملكة العربية السعودية.

حصل على درجة الماجستير في العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، بتقدير ممتاز، عام ٢٠٠٣، حول موضوع: الدور السياسي للأقليات الإسلامية في المجتمع الأمريكي.

حصل على درجة البكالوريوس في العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، عام ١٩٩٢.

### الخبرات العملية:

– عمل أستاذًا للعلوم السياسية بقسم العلوم السياسية، بجامعات: الإسكندرية، دمنهور، بيروت العربية، ٦ أكتوبر، الأكاديمية العربية المفتوحة (الدانمرك).

– شارك في عشرات المؤتمرات، والندوات، والدورات، والبرامج التدريبية المصرية والعربية والدولية، داخل جمهورية مصر العربية وخارجها.

– له عشرات البحوث، والدراسات، والتقارير المنشورة في عدد من الدوريات والمواقع المصرية والعربية، حول قضايا العلوم السياسية بصفة عامة والعلاقات الدولية بصفة خاصة.